تصدع المذهب الأشعري

وتهافته من الداخل

تأليف
عبد الرحمن محمد سعيد دمشقية

المقدمة

الحمد لله بخير ما حمده الحامدون، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان الأزكيان الأعطران على حبيب رب العالمين، محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله الطيبين الطاهرين، وأصحابه الأخيار الهداة المهديين.
وبعد..

فلم يكن أحد يظن أن يأتي قوم يقررون أن المذهب الأشعري هو مذهب السنة، بالرغم من الحقائق التالية:

- **مخالفة المذهب لمنهج إمام السنة أحمد بن حنبل، فهو الذي أثبت السنة وقمع بدعة الاعتزال.**
- **أن المذهب الأشعري مبني على أسس علم الكلام لا على علم الحديث. وقد كان كافيا بعد الاطلاع على ذم العلماء علم الكلام أن يعرض عن هذا المذهب. ولذلك كان الأشعري نفسه يحكي عقيدة أهل السنة والحديث كما سوف يأتي. وهي كلمة جديرة بالتدبر إذ المذهب الأشعري مؤسس على قواعد علم الكلام لا على التسليم للنصوص الشرعية التي سلك فيها مسلك المعتزلة تأويلا ونفيا.**

- **أن العديد من نظار المذهب والمقعدين له تركوه لما تابوا عن علم الكلام، ولم يقل أحد بأن تركهم للمذهب الأشعري انما هو ترك للسنة وطريق السلف كالجويني والباقلاني والرازي. وهؤلاء هم أعمدة المذهب الأشعري فاذا تابوا فتوبتهم عن هذا المذهب لا عن مذهب الاعتزال فإنه لم يعهد عنهم أنهم كانوا معتزلة قبل أن يتوبوا. واذا كانت توبة كبار الأشاعرة عن المذهب الأشعري علم حينئذ أنه مذهب باطل بتخلي كبار أهله عنه وانكشفت حقيقة تصدع المذهب من داخله.**

- **أن المذهب الأشعري لم يكن يوما يتفق مع مذهب الخلف باعتراف الأشاعرة أن طريق السلف هي التسليم للنصوص والتمسك بها والاعراض عن التأويل خلافا لطريق الخلف**

- **أن هناك كثيرا من علماء السنة المعتبرين نقدوا المذهب الأشعري وحذروا منه منهم الشيخ عبد القادر الجيلاني وابن الجوزي وأبو نصر السجزي وابن حزم وابن خويز منداد. ولم يعب عليهم أحد ذلك ولم يعتبر ذلك طعنا في أهل السنة لأنه لم يكن مقررا عند أحد أن المذهب الأشعري هو مذهب أهل السنة**

اللهم إلا من أناس شبوا على المذهب وشابوا عليه وقيل لهم أن المذهب الأشعري هو مذهب أهل السنة والجماعة.

ولقد نقد الحافظ ابن حجر المذهب الأشعري حين نقل اعتراف أحد كبارهم أن مسألة النظر كأول واجب على المكلف هي من مسائل المعتزلة التي بقيت في المذهب الأشعري (فتح الباري 1: 70).

وكشف الحافظ ابن حجر الفرق بين مذهب أحمد بن حنبل وبين الأشاعرة حين ذكر مسألة صفة الصوت لله تعالى. فقد ذكر الحافظ ابن حجر أن الأشاعرة يمنعون أن يتكلم الله بحرف وصوت، بينما ذكر هو والزبيدي أن أحمد تمسك بأن الله يتكلم بصوت، وهو ما أثبته أبو الفضل التميمي في روايته عن أحمد (فتح الباري 460/13 إتحاف السادة المتقين 79/2-80 طبقات الحنابلة 296/2). وهذا من الأدلة على مخالفة المذهب الأشعري لعقيدة أحمد الذي لا يجرؤ أحد على الطعن في عقيدته والا كان ذلك علامة على بدعية منهجه، لأن الامام أحمد ممن اتفقت الأمة على صحة منهجه.

ولا يزال الأشاعرة يشنعون على من يثبت كلام الله بحرف وصوت. ومن الأدلة على ذلك ما حكاه السبكي من أن الحسين بن علي الطبري كان أشعرياً جرت مناظرات بينه وبين الحنابلة القائلين بالحرف والصوت (طبقات السبكي 4/ 350.). فكيف يكون الأشاعرة موافقين لمذهب أحمد ؟

وأنشد ابن أعين (فيما نقله ابن عساكر عنه (التبيين 421) في أحمد هذه الأبيات :

أضحى ابن حنبل محنة مأمونة ... وبحُبِ أحمد يُعرَف المتنسك
وإذا رأيت لأحمد متنقصاً ... فاعلَم بأن ستوره ستُهتَك

تهافت قواعد المذهب الأشعري (علم الكلام)

لقد كان علم الكلام والجدل الأساس الذي بني عليه المذهب الأشعري. ولست أشك بأن هناك اختلافات بين المذهب الجهمي والمعتزلي والأشعري.
ولكن بالرغم من هذه الاختلافات فان الأساس الذي بنت عليه هذه المذاهب عقيدتها هو أساس واحد مشترك بينها وهو علم الكلام.

الغزو الفكري القديم لا المعاصر فقط

لما فُتِحَتْ أبوابُ البدع على مصراعيها وَجَدَتْ علومُ الأمم الأخرى طريقها إلى المسلمين، ودخل على الأمة غزو فكري منذ القدم، وهو علم اليونان بشقيه: الجدلي والصوفي، فأُشْرِبَتْه الأمة واستساغته، وصار يُطلق على علم الكلام: علم الكلام السني، وعلى التصوف: الزهد. وصار يتخرج مشايخ ومعلمون من الجامعات الإسلامية يتعلمون هذين الأصلين ويعلمونهما الناس، حتى صار هذان العنصران هما السنة ومنكرهما هو المبتدع.

إن الغزو الفكري الذي يحذر منه المصلحون اليوم يكاد ينحصر في المناهج المعاصرة التي دسها الغربيون والتنصيريون في هذا لقرن، ولا يتحدثون عن غزو فكري ما زال موجوداً في الأمة منذ ألف ومئتي سنة وهو غزو علم الكلام الذي دخل في أصول دين الأمة، والتصوف الذي في دخل روحها، وما زال العديد من المحذرين أنفسهم يسوغون التصوف بالرغم من تحذيرهم من الغزو الفكري المعاصر.

أول متكلمي هذه الأمة

وكان أول متكلمي هذه الأمة صبيغ، فقد أتى عمرَ بنَ الخطاب وأخذ يسأله عن متشابه القرآن فضربه عمر حتى أدمى رأسه ثم نفاه وكتب إلى أبي موسى الأشعري أن لا يجالسه أحد [1]، وهذا موقف آخر من عمر في تحصين الدين من مخلفات الجدل.

كيف دخل علم الكلام إلى هذه الأمة

وعلم الكلام وريثة أهل المنطق والكلام كأرسطو وأفلاطون. وهو كما قال الزبيدي "أكثره احتمال وهمي" [2] . استحسنه المأمون وأمر بترجمة كتب اليونان إلى العربية. فأعجب بها وطلب من ملك الروم شراء مكتبة ضخمة في علم المنطق فسُرّ النصارى.

قال السيوطي "قال صلاح الصفدي في شرح لامية العجم: حكى أن المأمون لما هادن بعض ملوك النصارى – أظنه صاحب جزيرة قبرص – كتب يطلب خزانة كتب اليونان وكانت عندهم مجموعة في بيت لا يظهر عليه أحد. فجمع الملك خواصه من ذوي الرأي واستشارهم في ذلك فكلهم أشار عليه بعدم تجهيزها إليه، إلا بطراق [قسيس] واحد، فإنه قال: جهّزها إليهم، فما دخلت هذه العلوم على دولة شرعية إلا أفسَدَتها وأوقعَت بين علمائها" [3].

وكان المأمون يستخدم النصارى لترجمة علوم المنطق كإسحاق بن حنين وغيره. وجرت بسببه فتن كثيرة كالقول بخلق القرآن ونفي الصفات وأدى ذلك إلى اضطهاد العلماء الذين ثبتوا على السنة وفي طليعتهم الإمام أحمد. وبقيت حركة الترجمة تنشط، وقواعد علم الكلام ومصطلحاته تتداخل في كتب المسلمين، حتى افتتن الناس به، وظهر نتيجة ذلك أناس كجهم بن صفوان وبشر المريسي، ونفوا صفات الله بحجة أن ظاهرها يوهم تشبيه الله بخلقه.

وأحسن البعض الظن به وظنوه يساعد على مجادلة خصوم الإسلام حتى صارت مادته اليوم توجد في أكثر كتب العقائد.

---

(1) **الإصابة 5:167 الشريعة للآجري 73 الدارمي 146 الاتقان 2:4.**

(2) **إتحاف السادة المتقين 51/2 .**

(3) **صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام ص 9 .**

زعموا أن إبراهيم عليه السلام أوصى بعلم الكلام

وأعجب لما يقوله الحافظ بن عساكر أن الجويني رأى إبراهيم عليه السلام فسأله عن علم الكلام فأثنى عليه قائلاً "يدفع به الشبخ والأباطيل"[1] . والمنامات الدليل الأخير عند انعدام الدليل.

ولكن: إذا كان أوصاه بعلم الكلام فلماذا تاب الجويني منه عند موته وقال "ليتني لم أشتغل بعلم الكلام"؟

وأعجب من ذلك حين نجد ابن عساكر يطعن على الطاعن في علم الكلام بالجهل أو بالانتماء إلى مذهب فاسد يخشى أن يفضحه أهل الكلام[2] . وبمثله قال القشيري الذي تعجب بدوره من قول القائل ليس في القرآن شيء من علم الكلام[3] .

ولا زال قوم يعملون على تقريبه حتى أدخلوه في أصل الدين، وروّج لعلم الكلام جماعة من الزنادقة تستّروا بالإسلام وأدخلوا في الدين مخالفات اليونان لإفساده.

ثم ما لبث علم المنطق والكلام أن اختلط في أصول العقيدة الإسلامية حتى صار البعض يُطلق على علم الكلام علم التوحيد ويصف أهله "أهل الحق والتوحيد". وصار يُعرف بعلم التوحيد، حتى قال صاحب الجوهرة "وسُمّي علم التوحيد لأن مبحث التوحيد أشهر مباحثه، ويسمى علم الكلام"[4] مع أن السلف عابوه وحرموا الاشتغال به كالشافعي وأبي حنيفة ومالك وأحمد وغيرهم من أئمة السنة.

(1) تبيين كذب المفتري ص 356 .
(2) تبيين كذب المفتري 359 .
(3) شكاية أهل السنة بحكاية ما جرى لهم من المحنة 47 .
(4) جوهرة التوحيد 21 .

السيوطي يحكي الإجماع على ذمه

قال السيوطي لما سئل عن علم الكلام:

الجواب "روينا بإسناد صحيح من طريق المزني أن رجلاً سأله عن شيء من الكلام فقال إني أكره هذا بل أنهى عنه كما نهى عنه الشافعي، فلقد سمعت الشافعي يقول: سئل مالك عن الكلام والتوحيد فقال مالك "محال أن نظن بالنبي ρ أنه علّم أمته الاستنجاء ولم يعلمهم التوحيد، والتوحيد ما قاله النبي ρ "أمِرتُ أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله". فما عُصم به الدم والمال هو حقيقة التوحيد". قال السيوطي "هذا جواب مالك عن هذا السؤال وبه أجبتُ"

واعترف المرتضى الزبيدي بذم السيوطي لعلم الكلام[1] . وحكى عن الحافظ بن عبد البر أنه قال "الكلام في لدين أكرهه وأنهى عنه، ولم يزل أهل بلدنا يكرهونه وينهون عنه"[2] .

وصدرت لابن الصلاح فتوى في مقدمة كتابه علوم الحديث بتحريم الاشتغال بعلم الكلام.

وكذلك كتب الإمام موفق الدين المقدسي صاحب (المغني) رسالة "تحريم النظر في كتب الكلام".

وللإمام الخطابي كتاب الغنية عن الكلام وأهله، وصف فيه مقالات المتكلمين بأنها سريعة التهافت كثيرة التناقض [3].

---

(1) الحاوي للفتاوي 129/2 اتحاف السادة المتقين 177/1 سير أعلام النبلاء 26/10 .

(2) جامع بيان العلم وفضله 95/2 .

(3) سير أعلام النبلاء 17:26 وصون المنطق للسيوطي 91-99 .

موقف الأئمة الأربعة من علم الكلام

قال الشافعي للربيع "لا تشتغل بالكلام فإن اطلعتُ من أهل الكلام على التعطيل" وقال "لو رأيت رجلاً من أهل الكلام يمشي على الماء فلا تكن إليه"[1] .
وحكى الزبيدي أن الشافعي كان ينهى عن الاشتغال بعلم الكلام ويأمر بالاشتغال في الفقه[2]. وحكى السبكي أن أبا بكر الشاشي كان يعيب على أهل الكلام كثرة خوضهم في الله وصفاته[3] .
وقال الشافعي "لو علم الناس ما في الكلام من الأهواء لفروا منه فرارهم من الأسد"[4].

القدرية والجبرية ثمرة علم الكلام
وهذا النص يرد على من زعم أن ذم الشافعي إنما هو موجه للقدرية المعتزلة الذين كانوا ينفون القدر، حيث أطلق الذم ولم يقيده بالقدر دون تأويل الصفات. ويؤكده ما رواه أشهب بن عبد العزيز بن الإمام مالك أنه قال "إياكم وأهل البدع، قالوا: ما البدع؟ قال: أهل البدع الذين يتكلمون في أسمائه وصفاته وكلامه وقدرته ولا يسكتون عما سكت عنه الصحابة"[5] .

والأشاعرة لم يسكتوا عما سكت عنه السلف، بل تكلموا بالجوهر والعرض والكسب ولكلام النفساني والجزء الذي لا يتجزأ ومتعلقات الصفات وتأويلاتها، وخاضوا في القدر فقالوا بالجبر في مقابل المعتزلة القدرية، وأن العبد لا مشيئة له فيما يفعل عندهم إلا في أنه يكسب الفعل من الله فقط. فالمعتزلة يمثلون الإفراط والأشاعرة يمثلون التفريط وهما نتيجة عدم الكلام.

وقد شهد الجويني على الأشعري مخالفته للحق في مسألة كسب العبد واضطر هو الباقلاني وجماعة من الأشاعرة إلى مخالفته.
والتعطيل واحد من نتاج علم الكلام. يؤكد ذلك قول الشافعي لمحمد بن الحكم " يا محمد إن سأل رجل عن شي من الكلام فلا تجبه" وقوله "لا أحب أن ينسب إلي

---

(1) سير أعلام النبلاء 28/10 صون المنطق والكلام 64 .
(2) اتحاف السادة المتقين 11/2 .
(3) فتاوى السبكي 578/2 .
(4) حلية الأولياء 111/9 سير أعلام النبلاء 16/10 .
(5) ذكره البغوي في شرح السنة 217/1 والصابوني في عقيدة السلف وأصحاب الحديث 51 .

منه شيء"[6] . وحكى الزبيدي أن الشافعي كان ينهى عن الاشتغال بعلم الكلام ويأمر بالاشتغال في الفقه[7] .

- وقال "حكمي في أهل الكلام أن يضربوا بالجريد، ويحملوا على الإبل، ويطاف بهم في العشائر والقبائل، وينادى عليهم: هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة وأقبل على الكلام"[1] .

- واحتج بقول مالك في الرد على أهل الكلام فقال "مُحال أن نظن بالنبي ρ أنه علّم أمته الاستنجاء، ولم يعلّمهم التوحيد"[2] .

- وكان مالك يقول "أوَكلّما جاءنا رجل أجدّل من رجلٍ تركنا ما نزل به جبريل على محمد ρ لِجَدَلِه"[3].

- وذكر البخاري عن أبي الزناد أنه قال "لا يقيم [المجادلون] على أمر – وإن أعجبه – إلا نقلهم الجدلُ إلى أمر سواه، فهُم كل يوم في شبهة جديدة ودين ضلال"[4].

- ولهذا لم يكن السلف يناظرون أهل البدع على طريقة أهل البدع، بل كانوا يفحمونهم بكتاب الله وسنة رسوله ρ . ولمَّا قيل لعبد الرحمن بن مهدي " إن فلاناً صنَّف كتباً يردُّ فيها على المبتدعة. قال: بأي شيء: بالكتاب والسنة؟ قالوا: لا ولكن بعلم المعقول والنظر. فقال: أخطأ السُّنَّة، وردَّ بدعة ببدعة"[5].

فالى من يفخرون بأنهم ينافحون عن الدين: إليهم ما قاله أحمد بن حنبل "لا تجالسوا أهل الكلام وإن ذبوا عن السنة"[6] .

فلا يغرنكم من يسمي علم الكلام "علم التوحيد" أو علم الكلام السني.

---

(6) سير أعلام النبلاء 28/10 و 31 .
(7) اتحاف السادة المتقين 11/2 .
(1) سير الأعلام 29/10 صون المنطق 65 الحلية لأبي نعيم 116/9 ومناقب الشافعي للبيهقي 462/1 .
(2) سير أعلام النبلاء 26/10 .
(3) سير أعلام النبلاء 99/8 حلية الأولياء 324/6 .
(4) رواه البخاري في خلق أفعال العباد 89 .
(5) صون المنطق 131 للسيوطي .
(6) رواه ابن الجوزي في مناقب أحمد ص 205 .

- وقال أبو حنيفة "إني وجدت أهل الكلام قاسية قلوبهم، غليظة أفئدتهم، لا يبالون مخالفة الكتاب والسنة، وليس عنهم ورع ولا تقوى"[7]. وهذا مطابق لقول الشافعي "المراء في الدين يقسي القلب"[8].

- وصدق فيما قال، فإن علم الكلام يخالف الكتاب والسنة في طريقة عرض مسائل العقيدة، حين يعرضونها في قالب فلسفي جدي يحوطه التعقيد والجفاف والتخليط بطريق غريبة على الإسلام وطبيعته المميزة التي يفهمها العالم والعامي، تكثر فيها الإيرادات والردود عليها ويندر فيها كلام الله وكلام رسوله ρ وهذا ما جعل المخضرمين من المتكلمين ينتهون إلى أن الطريق إلى المعرفة مسدودة من هذا الوجه.

---

(7) سير أعلام النبلاء 399/6 مفتاح دار السعادة 2:136 .

(8) رواه أبو نعيم في الحلية 111/9 .

وقال السبكي "وليس على العقائد أضر من شيئين:
علم الكلام والحكمة اليونانية"[1]. وقال بتفضيل طريقة أهل الحديث على طريقة المتكلمين المستدلين بالجوهر والعرض وحدوث العالم " لأن أهل الحديث أقرب إلى الحق، والشكوك التي ترد عليه أقل".

ولو علم الله في علوم (الجوهر والعرض) نفعاً لأوحى بشيء منها إلى نبيه ρ ولكن: علم الله أن تنزيهه لا يتحقق بها: بل هي التي علمت الناس سلب ما وصف به نفسه وآلت بأصحابها إلى الشك والحيرة، وجرأتهم على الله وصفاته ووحيه.

وما أدل على ذلك من قول الرازي حين استعرض أقوال المعتزلة والأشاعرة حول مسألة التحسين والتقبيح العقليين: "واعلم أن هذه المذاهب ظهر في كل واحد منها من المدائح والقبائح، فعند هذا قال أصحاب الحيرة والدهشة: أن هذه الدلائل ما بلغت في الوضوح والقوة إلى حيث تزيل الشك وتملأ بقوتها ونورها: العل. بل كل واحد منها يتوجه فيه نوع غموض"[2].

- وقال في غياث المفتي "رأيت بخط شمس الأئمة الحلواني عن أبي يوسف رحمه الله أنه لا تجوز الصلاة خلف المتكلم[3].

- وسئل أبو حنيفة: ما تقول فيما أحدثه الناس من الكلام في الأعراض والأجسام؟ فقال: مقالات الفلاسفة، عليك بالأثر وطريقة السلف وإياك وكل محدثة فإنها بدعة[4]. وكان أبو حنيفة يلعن عمرو بن عبيد الذي ابتدع بدعة الكلام[5].
وهناك روايات تفيد بأن أبا حنيفة رحمه الله خاص في أول الأمر في علم الكلام غير أنه رجع عنه كما قال قبيصة بن عقبة "كان الإمام أبو حنيفة رحمه الله في أول أمره يجادل أهل الأهواء حتى صار رأساً في ذلك ثم ترك الجدل ورجع إلى

(1) مقدمة السيف الصقيل ص 12 وذكرها المرتضى الزبيدي في شرح الاحياء 10/2 .
(2) المطالب العالية 426/4 .
(3) مفتاح دار السعادة 2: 137 .
(4) رواه السيوطي في صون المنطق والكلام 32 وتبييض الصحيفة في مناقب أبي حنيفة 324 .
(5) صون المنطق والكلام 30 .

الفقه والسنة وصار إماماً"[6] وفي رواية أن أبا حنيفة قال "لا حاجة لي في علم الكلام"[7].

ثم صار ينهى الناس عنه حتى قال لابنه حماد "يا حماد دع الكلام"[1]. قال البزدوي "ونحن نتبع أبا حنيفة فإنه إمامنا . . . وإنه كان يُجَوِّز تعليمه وتعلّمه والتصنيف فيه ولكن في آخر عمره امتنع عن المناظرة فيه ونهى أصحابه عن المناظرة فيه"[2].

وسأل رجل الحسن بن زياد الؤلؤي عن زفر بن الهذيل: أكان ينظر في الكلام؟ فقال: سبحان الله ما أحمقك، ما أدركت مشيختنا زفر وأبا يوسف وأبا حنيفة ومن جالسنا وأخذنا عنهم يهمهم غير الفقه والاقتداء بمن تقدمهم"[3].

فكيف يدعي قوم أن الماتريدي المخالف لشيخه أبي حنيفة كان إمام أهل السنة والجماعة وكتبه مشحونة بالفلسفة وعلم الكلام وقد رأيت نهي شيخه عن علم الكلام ؟!

قال مالك " لا تجوز شهادة أهل الدع" وذكر حافظ المغرب وفقيهها ابن عبد البر بسنده عن فقيه المالكية أبي بكر بن خويزمنداد[4] أنه قال معلقاً على قول مالك (لا تجوز شهادة أهل البدع والأهواء) قال

"أهل الأهواء عند مالك وسائر أصحابنا هم أهل الكلام، فكل متكلم فهو من أهل الأهواء والبدع أشعرياً كان أو غير أشعري ولا تقبل له شهادة في الإسلام أبداً، ويُهجَر ويؤدّب على بدعته"[5]. وهذا أكبر دليل على أنهم كانوا يرون مذهب

---

(6) عقود الجمان 161 مناقب أبي حنيفة للمكي 53 وللكردري 137 .
(7) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي 333/13 .
(1) مناقب أبي حنيفة للمكي 183 .
(2) أصول البزدوي ص 4 .
(3) صون المنطق والكلام 136 عن الحسن بن زياد اللؤلؤي .
(4) هو محمد بن أحمد (390 هـ) كان متمسكاً بالسنة شديداً على أهل البدع (انظر ترتيب المدارك 77/7 والديباج المذهب 229/2 والوافي بالوفيات 52/2).
(5) جامع بيان العلم وفضله 2:96 صون المنطق والكلام للسيوطي 137 مفتاح السعادة 2:137 واحتج به الموفق المقدسي في رسالته (تحريم النظر في علم الكلام ص 42 بتحقيقي) وقد حذف طاش كبرى زادة من النص ما يتعلق بالأشاعرة.

الأشعرية مذهب بدعة وعلم كلام كمذهب المعتزلة. وقد استحسن هذا الكلام السيوطي وابن عبد البر والموفق المقدسي.

اختلاط علم الكلام بالفلسفة

وتحدث (التفتازاني) عن اختلاط علم الكلام بالفلسفة فقال "لما نُقلت الفلسفة إلى العربية وخاض فيها الإسلاميون، حاولوا الرد على الفلاسفة فيما خالفوا به الشريعة فخلطوا بالكلام كثيراً من الفلسفة. حتى كاد لا يتميز عن الفلسفة لولا اشتماله على السمعيات"[6].

وذكر ابن خلدون أيضاً أن علم الكلام اختلط بعلم الفلسفة حتى كاد لا يتميز أحدهما عن الآخر[1].

ويحدثنا الشهرستاني أن المعتزلة أول من خلط علم الكلام بالفلسفة[2]. وهذا مما يسجل على الأشاعرة أنه تلقوا أصول منهجهم وقواعده عن المعتزلة.

وقال أبو طالب المكي "ثم ظهرت بعد سنة مائتين مصنفات الكلام وكتب المتكلمين بالرأي والهوى والمعقول والقياس"[3].

وكان إبراهيم الحربي يقول "وأحرّج على من كان من أهل الكلام والجدال أن يحضر مجلسي أو يسألني عن شيء فإنه لا علم لي بالكلام ولا أقول به ولو عرفته ما حدثته"[4].

واعتبر ابن الجوزي أن أساس البدع دخلت على الأمة من طريقين:

1) الفلسفة التي عكف عليها خلق من العلماء لم يقتنعوا بما قنع به رسول الله ρ حتى خاضوا في الكلام الذي حملهم على مذاهب ردية أفسدوا بها العقائد.

2) الرهبنة حيث أخذ خلق من المتزهدين عن الرهبان طريق التقشف"[5]. ويعني بهم الصوفية.

وقال أبو محمد بن قتيبة الدينوري في كتاب تأويل مختلف الحديث "لقد تدبّرتُ مقالة أهل الكلام فوجدتهم يقولون على الله ما لا يعلمون، ويفتنون الناس بما

---

(6) شرح العقائد النسفية 8 .

(1) مقدمة ابن خلدون 466 .

(2) الملل والنحل 32/1 .

(3) قوت القلوب 37/2 صون المنطق للسيوطي 127 .

(4) صون المنطق والكلام 131 .

(5) صيد الخاطر 226 .

يأتون، يتهمون غيرهم في النقل (أي استدلالهم بالنصوص) ولا يتهمون آراءهم في التأويل[6].
وقال "الكلام ليس من شأننا ولا أرى أكثر من هلك إلا به"[7].

وبالرغم من اعتراف الأشاعرة بالتزام شيخهم الأشعري بما كان عليه أحمد، كقول السبكي أن عقيدة الأشعري هي عقيدة أحمد بلا شك ولا ارتياب، وأن الأشعري صرح هو نفسه بذلك مراراً في تصانيفه "أن عقيدتي هي عقيدة الإمام المُبَجّل، أحمد بن حنبل"[3].

إلا أنهم سرعان ما يتناقضون فيزعمون أن الناس كانوا يدرسون عند الأشعري علم الكلام[4] وهذه مخالفة لطريق أحمد فإنه لم يكن يوماً يسمح بعلم الكلام فضلاً عن أن يرضى به مذهباً، بل يذمه مطلقاً.

وذكروا أن محمد الديباجي كان مقدماً في الفقه وعلم الكلام على مذهب الأشعري[1]، وأن ابن تومرت كان ينصر علم الكلام على مذهب الأشعري وأن ابن الكيال متكلم على مذهب الأشعري[2] ولماذا لا يقولون: المتكلم على مذهب الشافعي؟

وزعم أن الشيخ البالسي كان شافعي المذهب: أشعري العقيدة[3] فلم يقل: كان شافعي العقيدة لأن الأصول الأشعرية مبنية على علم الكلام الذي سبه الشافعي واتهم متبعيه بالزندقة[4].

---

(6) تأويل مختلف الحديث 12 وانظر 43 .
(7) الاختلاف في اللفظ ص 225 .
(3) طبقات الشافعية 99/3 أو 236/4 محققة. اتحاف السادة المتقين للزبيدي 4/2 .
(4) طبقات السبكي 294/3 و 332/4 .
(1) طبقات السبكي 109/6 و88/6 محققة .
(2) طبقات السبكي 113/7 محققة .
(3) طبقات السبكي 401/8 .
(4) طبقات السبكي 401/8 .

مصطلحات اليهود والنصارى في توحيد المتكلمين

الجوهر والعرض والحادث والمُحدَث

هي مصطلحات دخيلة ذمها السلف، بل هي مما جرى على ألسنة اليهود والنصارى . قال الأشعري "اختلف الناس في الجوهر فقالت النصارى الجوهر هو القائم بذاته وكل قائم بذاته فهو جوهر"[3]. ورأى الدكتور علي النشار "أن المعتزلة والأشاعرة تأثروا بالنصرانية في تقسيم الموجودات إلى جوهر وعرض ذلك أن النصارى كانوا في مناقشاتهم مع المعتزلة يستخدمون لفظ الجوهر والعرض مما دفع المعتزلة إلى بحث مسالة الجوهر والعرض"[4]. فهؤلاء سلف أهل علم الكلام.

الأشاعرة يعملون بوصية المعتزلة

وقد أوصى القاضي عبد الجبار المعتزلي لمن يريد إثبات وجود الله عن طريق الجواهر والأعراض "أن يثبتها ثم يوضح حدوثها وأنها تحتاج إلى مُحدث وفاعل يغاير الحوادث، وهو الله"[5].

فعمل الرازي والأيجي والأشاعرة عامة بهذه الوصية وقالوا "قد عرفت أن العالم إما جواهر وإما أعراض، وقد يُستدل بكل واحدة منهما على وجود الصانع إما بإمكانه أو حدوثه"[6].

ونحن نرضى فيهم بحكم أبي حنيفة الذي سئل: ما تقول فيها أحدثه الناس من الكلام في الأعراض والأجسام؟ فقال: مقالات الفلاسفة، عليك بالأثر وطريقة السلف وإياك وكل محدثة فإنها بدعة[7].

وكان أبو حنيفة يلعن عمرو بن عبيد ابتدع بدعة الكلام[8].

فمذهب الأشعري مقالات الفلاسفة وهو بدعة تحادّ نهج السلف وتحذر منه.

أما سلفنا: فيقول أبو الوفا ابن عقيل "أنا أقطع بأن الصحابة ماتوا ولم يعرفوا الجوهر والعرض، فإن رضيتَ أن تكون مثلهم فكُن، وإن رأيت أن طريقة المتكلمين أولى من طريقة أبي بكر وعمر فبئس ما رأيت"[1].

---

(3) مقالات الإسلاميين 306 .

(4) نشأة الفكر الفلسفي 1: 99 .

(5) شرح الأصول الخمسة 92 .

(6) محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين 13 المواقف 266 .

(7) رواه السيوطي في صون المنطق والكلام 32 وتبييض الصحيفة في مناقب أبي حنيفة 324 .

(8) صون المنطق والكلام 30 .

شهادة الجويني ضد أهل الكلام

وقد شهد الجويني بمخالفة المتكلمين للسلف وبالابتداع بعدهم فصرح بأن "الجوهر والعرض ألفاظ اصطلح عليها المتكلمون ولم يكن معروفاً عند السلف"[2].

وهذا ما دفع بالغزالي إلى القول بأنه ينبغي أن يعرف الخلق ربهم بأدلة القرآن لا بقول المتكلمين أن الأعراض حادثة وأن الجواهر لا تخلو عن الأعراض الحادثة فإنه ما ثار الشر إلا منذ نبغ المتكلمون[3].
هذا بالرغم من أن الغزالي هو أول من خلط المنطق بأصول الدين. حكاه السوطي[4].

ويا ليت الغزالي ثبت على هذا القول ولم يتناقض، فقد صرح بضرورة تأويل الميزان لأنه عرض والأعراض لا توزن، وبضرورة تأويل خبر الإتيان بالموت يوم القيامة في صورة كبش أملح بدعوى أن الموت عرض والعرض لا يؤتى به ولا ينقلب جسماً[5]. وقد وافق بذلك المعتزلة الذين أولوا الميزان على مذهبهم أن الميزان عرض وأن الأعراض لا توزن"[6].

---

(1) تلبيس إبليس 85 .
(2) لمع الأدلة للجويني ص 76 .
(3) الجام العوام عن علم الكلام 87-89 احتج به المرتضى الزبيدي .
(4) صون المنطق والكلام ص 13 .
(5) قانون التأويل 238 – 240 .
(6) فتح الباري 538/13 مقالات الإسلاميين 472 شرح المقاصد 120/5-121 للتفتازاني المواقف للايجي 384 .

موقف الحافظ ابن حجر من علم الكلام

ولهذا كان الحافظ ابن حجر يحذر من الدخول في متاهات ومغالطات الجوهر والعرض، لما لها من نتائج فاسدة قائلاً "وكان مما أمر به النبي ρ : التوحيد. بل هو أصل ما أمر به، فلم يترك شيئاً من أمور الدين إلا بلّغه، ثم لم يدعُ إلى الاستدلال بما تمسكوا به من الجوهر والعرض"[1] قال "فالحذر من كلامهم والاكتراث بمقالاتهم فإنها سريعة التهافت"[2].

ونقل عن أبي المظفر السمعاني "بيان فساد طريقة" المتكلمين في تقسيم الأشياء إلى جسم وجوهر وعرض. وزعمهم أن الجسم ما اجتمع من الافتراق، والجوهر ما حمل العرض، والعرض ما لا يقوم بنفسه. "فجعلوا الروح من الأعراض"[3].

قال: فالجوهر والعرض هما أهم دعائهم العقيدة عند أهل الكلام والجدل، ومن أبز مصطلحات أهل الفلسفة والمنطق.
وبهذا يبطل قول من زعم أن "الجوهر والعرض من اصطلاح أهل التوحيد" .

أضاف" "ويكفي في الردع عن الخوض في طرق المتكلمين: ما ثبت عن الأئمة المتقدمين كعمر بن عبد العزيز ومالك والشافعي، وقد قطع بعض الأئمة بأن الصحابة ماتوا ولم يعرفوا الجوهر ولا العرض . . وقد أفضى الكلام بكثير من أهله إلى الشك، وببعضهم إلى الإلحاد" . "وصح عن السلف أنهم نهو عن علم الكلام وعدوه ذريعة للشك والارتياب[4].
وصدق فيما قال، فقد أفضى الكلام بالجويني إلى أن يصرح بنفي علم الله بالجزئيات. مقارب بذلك لمذهب الفرسفة فيقول "علم الله إذا تعلق بجواهر لا تتناهى فمعنى تعلقه بها استرساله عليها من غير فرض تفصيل الآحاد"[5] مع أن له كلاماً آخر يخالف هذه الزلة الاعتزالية والتي جعلت جملة من العلماء يشنعون عليه بها

---

(1) فتح الباري 507/13 .
(2) ولكن زعم السبكي وابن عساكر أن الأشعري رأى النبي في المنام فأخبره أنه ترك علم الكلام فبادره ρ قائلاً "أنا ما أمرتك بترك الكلام" (طبقات السبكي 348/3 محققة).
(4) أي كيف تكون الروح عرضاً مع أن الجسم لا يقوم إلا بها؟.
(4) فتح الباري 350/13 – 352 .
(5) البرهان في أصول الفقه 145/1 .

كالمازري القائل "إنما سهل عليه ركوب هذا المذهب إدمانه النظر في مذهب أولئك" . قال الذهبي "هذه هفوة اعتزال هُجِر أبو المعالي عليها"[6].

ثم ذكر الحافظ قصة ندم الجويني عند موته على اشتغاله بعلم الكلام. قال "وقد توسع من تأخر عن القرون الفاضلة في غالب الأمور مسائل الديانة بكلام اليونان، وجعلوا كلام الفلاسفة أصلاً يردون إليه ما خالفه من الآثار بالتأويل ولو كان مستكرهاً . ثم لم يكتفوا بذلك حتى زعموا أن الذي رتبوه هو من أشرف العلوم وأولاها بالتحصيل، وأن من لم يستعمل ما اصطلحوا عليه فهو عامي جاهل . . . فالسعيد من تمسك بما كان عليه السلف واجتنب ما أحدثه الخلف"[2].

ثم بين موقف السلف من هذا العلم فقال "واشتد إنكار السلف لذلك كأبي حنيفة وأبي يوسف والشافعي، وكلامهم في ذم أهل الكلام مشهور. وسببه أنهم تكلموا فيما سكت عنه النبي ρ وأصحابه[3].

وفي عبارة الحافظ رد على من زعم أن أبا حنيفة والشافعي وأحمد كانا من أئمة علم اللام والبارعين فيه وهذا خداع وتلبيس[4]، نعم روي عن أبي حنيفة ذلك ثم روي تراجعه عنه في قصة طويلة خلاصتها أنه قال "كنت أعدّ الكلام أفضل العلوم فراجعت نفسي وتدبرت وقلت إن أصحاب النبي ρ والتابعين وأتباعهم لم يخوضوا بهذا العلم بل أمسكوا عن ذلك ونهوا أشد النهي . . . فلما ظهر لنا من أمورهم ذلك تركنا الخوض ف الكلام ورجعنا إلى ما كان عليه السلف[5].

---

(6) سير أعلام النبلاء 472/18.
(2) فتح الباري 350/13-352 .
(3) فتح الباري 253/13 .
(4) انظر الدليل القويم 4 و 5 .
(5) مفتاح السعادة طاش كبري زادة 2:136 نقلاً عن المرغيناني وذكره في كشف البزدوي .

موقف الغزالي من علم الكلام وطعنه في توحيد المتكلمين

وقد ضاق الغزالي ذرعاً بمن وصف علم الكلاب بـ (علم التوحيد) فقالك "قد جُعِل التوحيدُ الآن عبارةً عن صناعة الكلام . . وسُمّيَ المتكلمون بعلماء التوحيد، مع أن جميع خاصة هذه الصناعة لم يكن يُعرف منها شيء في العصر الأول: بل كان يشتد منهم النكير على من كان يفتح باباً من الجدل والممارة[1].

قال "والدليل على مضرته: ما ثار من الفتن بين الخلق منذ نبغ المتكلمون"[2].

ووصف الغزالي المتكلمين بأنهم "من أشد الناس غلواً، كفروا عوام المسلمين وزعموا أن من لم يعرف الكلام معرفتنا، ولم يعرف العقائد الشرعية بأدلتها التي حررناها فهو كافر، وجعلوا الجنة وقفاً على شرذمة يسيرة من المتكلمين" .

إلى أن قال مبدياً إنكاره الشديد على من زعم وجوب تعلّم هذا العلم المبتدع:

"فليت شعري: متى نقل عن رسول الله ρ وعن الصحابة رضي الله عنهم: إحضار أعرابي أسلم وقوله له: الدليل على أن العالم حادث أنه لا يخلو عن الإعراض. وما لا يخلو عن الحوادث حادث[3]. قال "بل لم يكلف الشرع أجلاف العرب أكثر من التصديق الجازم بظاهر هذه العقائد" ثم أكد أن جميع عقائد العوام مبادئها التلقين المحض[4].

وقد حكى تجربته الفاشلة مع علم الكلام ثم قال "لم يكن الكلام في حقي كافياً ولا لمرضي الذي كنت أشكو منه شافياً . . . ولم يكن من كلام المتكلمين إلا كلمات ظاهرة التناقض والفساد"[5].

---

(1) انظر إحياء علوم الدين 95/1 لكن الممارة التي هي الاشتغال بعلم الكلام عند الحبشي من الأسس التي وضعها أهل السنة والجماعة (انظر كتابه إظهار العقيدة السنية 164) ولعله يعني بذلك حفنة من الجهمية والمعتزلة ومن تفرع منهم من أصحابه.

(2) اتحاف السادة المتقين شرح إحياء علوم الدين 44/2 .

(3) فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة 150-151 واحتج بها السيوطي في صون النطق 185 .

(4) إحياء علوم الدين 94/1 .

(5) المنقذ من الضلال 14 – 17 .

ولهذا قال الغزالي "ذهبت طائفة إلى تكفير عوام المسلمين لعدم معرفتهم أصول العقائد بأدلتها: وهو بعيد عقلاً ونقلاً"[1].

وكان محمد بن عبد الله الخاني النقشبندي يحذر من عمل الكلام فيقول "وإياك وتقليد أهل الكلام فإنهم ملعبة الشيطان . . . وإياك والتأويل فإنه دهليز الإلحاد والزندقة"[2].

الدليل على أن أهل الكلام مقلدون

بل هم دعاة إلى التقليد. قال الشيخ خالد البغدادي النقشبندي الملقب بالطيار ذي الجناحين ما نصه "كل مسلم ومسلمة عليه أن يقلد أحد الإمامين (أي الماتريدي والأشعري) في المسائل الاعتقادية"[3].

فانظر إلى تقلبهم واختلافهم تارة ينهو عن التقليد وتارة يزينونه ويدعون إليه.

أهل الكلام عند ابن حجر أهل التقليد

ولقد أبدى الحافظ ابن حجر استياءه من ذلك فقال "والعجب ممن اشترط ترك التقليد من أهل الكلام ينكرون التقليد وهم أول الداعين إليه . . فآل أمرهم إلى تكفير من قلد الرسول ρ في معرفة الله تعالى. وكفى بهذا ضلالاً، ويلزم من ذلك إلى القول بعدم إيمان أكثر المسلمين"[1].

- ونقل عن البيهقي في كتاب الاعتقاد أن غالب من أسلم من الناس في عهد النبي ρ لم يعرفوا إثبات الصانع وحدوث العالم عن طريق استدلال المتكلمين وذكر أن هذا لا يكون تقليداً وإنما اتباعاً[2].

- وأثبت الحافظ أن هذا الاشتراط الذي عرفه المتكلمون إنما قلدوا به المعتزلة الذي سبقوهم إلى تكفير من لم يعرف الله عن طريق الاستدلال. قال "وذهب أبو هاشم من المعتزلة إلى أن من لم يعرف الله بالدليل فهو كافر"[3].

---

(1) الزواجر عن اقتراف الكبائر 364/2 .

(2) البهجة السنية في آداب الطريقة النقشبندية 14 ط: مكتبة الحقيقة – وقف الإخلاص بتركيا – إسطنبول .

(3) كتاب الإيمان والإسلام ص 55 ط: مكتبة الحقيقة بتركيا .

(1) فتح الباري 354/13.

(2) فتح الباري 354/13.

قال أبو منصور البغدادي "قال أصحابنا: كل من اعتقد أركان الدين تقليداً . . . فهذا غير مؤمن بالله ولا مطيع له، بل هو كافر . . . ومنهم من قال: لا يستحق اسم المؤمن إلا إذا عرف الحق في حدوث العالم وتوحيد صانعه . . . وهذا اختيار الأشعري وليس المعتقد للحق بالتقليد عنده مشركاً ولا كافراً وإن لم يسمّه على الإطلاق مؤمناً"[4].

فهكذا يجعل الأشعري المقلد في منزلة بين المزلتين على نسق المعتزلة في مرتكب الكبيرة.

وبناء على فتوى الأشعري يصير الأشاعرة اليوم في منزلة بين المنزلتين. فإنه قال غير مرة "قالت المعتزلة: استوى أي استولى"[5]. والأشعرية بعده يقلدون المعتزلة ويقولون: استوى أي استولى.

---

[3] فتح الباري 350/13 .

[4] أصول الدين 254 – 255 .

[5] مقالات الإسلاميين 157 و 211 التبيين لابن عساكر 150 ورسالة الأشعري إلى أهل الثغر 233 وانظر كلام المعتزلة: رسائل العدل والتوحيد لمجموعة من المعتزلة 216/1 شرح الأصول الخمسة 226 متشابه القرآن 72 للقاضي عبد الجبار .

أكذوبة علم الكلام السني

ولما كثُر ذم الأئمة لعلم الكلام، وثبت تحذيرهم منه بالأسانيد الصحيحة كقول الشافعي "لأن يبتلي العبد بكل ذنب ما خلا الشرك خير له من أن يبتليه بالكلام". وقد اعتبر الغزالي مقولة الشافعي هذه من مقالات أهل الغلو والإسراف[1].

وقوله "وما من شيء أبغض إليّ من الكلام وأهله"[2] وقول أحمد "لا يفلح صاحب كلام أبداً، علماء الكلام زنادقة"[3] وقول الشافعي "ما ارتدى أحد بالكلام فأفلح"[4]: لجأ بعضهم إلى حيلة أخرى: فجعلوا علم الكلام منقسماً إلى قسمين:

1) علم كلام (سني) مطلوب.
2) وعلم كلام (مذموم) مردود.

تماماً كما قسموا البدعة إلى بدعة حسنة وبدعة سيئة، تمويهاً على الناس وخداعاً ليظنوا أن علم الكلام الذي أتى به ليس ذاك الذي ذمه الأئمة، وإنما "علم الكلام السني" هو ما كان يتقنه الأئمة ويدعون الناس إليه، وإنما علم الكلام المذموم ما كان عليه المعتزلة[5].

ونجيب عن ذل بما يلي:

أولاً : لو كان كما قلت لما أطلق الشافعي الذم، ولقسّمه كما قسّم البدعة إلى ضربين: بدعة محمودة وبدعة مذمومة. وما ثبت أبداً تقسيم أئمة هذه الأمة المعتبرين لعلم الكلام إلى نوع ممدوح ونوع مذموم.

ثانياً: ثبت رجوع الجويني والرازي والباقلاني والغزالي عن علم الكلام كما نص عليه الحافظ ابن حجر والذهبي، وكانوا قبل توبتهم على المذهب الأشعري ولم يكونوا آنذاك معتزلة. ولذلك احتج شارح الفقه الأكبر (ملا علي قاري) بتوبة الجويني والرازي عن علم الكلام في معرض تحذيره منه[6].

---

(1) إحياء علوم الدين 95/1 .
(2) اتحاف السادة المتقين 185/1 سير أعلام النبلاء 16/10 و19 حلية الأولياء 111/9 تلبيس إبليس 82 .
(3) اتحاف السادة المتقين 183/1 49/2 شرح الفقه الأكبر 4 تلبيس إبليس لابن الجوزي 83 صون المنطق للسيوطي 128 .
(4) سير أعلام النبلاء 18/10 مناقب الشافعي لابن أبي حاتم 182 تبيين كذب المفتري 335 حلية الأولياء 111/9 السنن الكبرى 206/10 اتحاف السادة المتقين 48/2 شرح أصول السنة 146/2 .
(5) إظهار العقيدة السنية 21 و 165 .
(6) الفقه الأكبر بشرح ملا علي قاري ص 5-6 .

ولذلك قال ابن الجوزي "وكان الجويني قد بالغ في الكلام (علم المنطق والجدل) وصنّف الكتب الكثيرة فيه، ثم رأى أن مذهب السلف أولى"[1]. وكن يظن أنه يكتب على مذهب أهل الحق ثم تاب عنه وصرح بأنه باطل.

قلت : وكيف لا يقول ذلك وهو الذي طعن في علم الكلام حتى قال "وقد افضى الكلام بأكثرهم إلى الشكوك وببعضهم إلى الإلحاد"[2].

وذكر ابن كثير في البداية (55/13) رجوع الرازي عن علم الكلام إلى عقيدة السلف.

الرازي يبكي جواز الاستنجاء بكتب الكلام

ولهذا لما رأى العديد من العلماء الشافعية والحنفية ما نتج عن تعلم علم المنطق من فرقة بين المسلمين وتناحر أفتوا بجواز الاستنجاء به إذا كان خالياً عن ذكر الله[3].

قال ابن الصلاح "أخبرني القطب الطوعاني مرتين أنه سمع فخر الدين الرازي يقول "يا ليتني لم أشتغل بعلم الكلام، وبكى"[4]. فإذا كان على علم الكلام لسني فلماذا تندم على الاشتغال به؟

هذه الحقيقة الفاضحة تكشف المتعصبين الذين لا يهمهم ضياع الناس وفساد عقائدهم بقدر ما يهمهم صيانة مذهب الآباء والأجداد، الذين يأبون إلا أن يحيوا مبادئ علم الوسوسة التي أنشئ على وزنها لفظ الفلسفة.

وهذه سنة الله في خلقه:

فالمتكلمون ينتهون إلى الشك.

والمتصوفون ينتهون إلى الشطح.

ثالثاً: هذه كتب الشافعي وأحمد ومالك ليس فيها شيء من الكلام عن الأعراض والجواهر. مع أنهم تكلموا في العقائد كثيراً، ولم يَرد على لسانهم ذكر لأهل الكلام إلا على مورد الذم والتحذير منهم. وقد نصَّ أحمد وابن المديني أن "من خاض في شيء من علم الكلام لا يُعتبر من أهل السنة وإن أصاب كلامه السنة حتى يدع الجدل ويسلّم للنصوص"[1]. وروى المروذي عن أحمد أنه قال "لا يفلح من

---

(1) المنتظم 19/9 وتلبيس إبليس 85 لابن الجوزي، شذرات الذهب 361/3 طبقات الشافعية 260/3 سير أعلام النبلاء 471/18 .

(2) تلبيس إبليس 82 .

(3) الفقه الأكبر 146 بشرح القاري .

(4) شذرات الذهب 21/5 والبداية والنهاية 61/13 .

(1) شرح أصول الاعتقاد 1: 157 للالكائي .

تعاطى الكلام، ولا يخلو من أن يتجهّم"[2]. أي يصير جهمياً . ويذكر ابن الجوزي أن أحمد كان يكره الكلام ويمنع منه ويغضب لسماعه ويقرأ {وهم يجادلون في الله} .

فمن زعم أن الشافعي تكلم على طريقة أهل الكلام فليأت بشيء من كتبه تضمن الكلام في العقائد طريقة الحادث والمحدث والعرض والجوهر .

وزعم أشاعرة متقدمون كابي منصور البغدادي[3] أن علياً وابن عمر وعمر بن عبد العزيز والشافعي وأبا حنيفة من أرباب علم الكلام. ويدحض قولهم هذا ما نقله السيوطي عن الخطابي أنه قال "ولو كان في الصحابة قوم يذهبون مذاهب هؤلاء في الكلام والجدال لعُدوا في جملة المتكلمين ولنقل إليها أسماء متكلميهم كما نقل أسماء فقهائهم"[5].

رابعاً: أن الله ينصر دينه بالمتمسك بالسنة، ويؤيد بنصره من يشاء، وهو غني عمن يستعمل أقيسة جاهليّة اليونان يستعملها وسيلة لتحصينالدين (بزعمه)، وكأن التحصّن بالكتاب والسنة لا يكفي ولا يفي بالغرض؟! بينما الحق الذي لا محيص عنه أن الكتاب والسنة فيهما ما يغني عما ابتدعه هؤلاء من علم الكلام.

---

(2) سير أعلام النبلاء 11 : 216 291 وقاله الشافعي أيضاً 10 /27 .

(3) مناقب أحمد لابن الجوزي ص 124 ترجمة أحمد في مقدمة المسند 85 طبقات الحنابلة 270/2.

(5) أصول الدين 307 – 310 .

قال السبكي:

وليس للناس في علم الكلام هديٌ بـل بدعـة وضـلالٌ فـي تكسُّبه[3]

- وقد قال أبوه من قبل "وليس أضرُّ على العقائد من شيئين" علم الكلام والحكمة اليونانية"[4].

قال ابن تيمية رحمه الله "فمن الناس من يظن أنهم - أي الأئمة - إنما أنكروا كلام القدرية فقط كما ذكره البيهقي وابن عساكر في تفسير كلام الشافعي ليُخرجوا أصحابهم [أي الأشاعرة] من الذم، وليس الأمر كذلك بل الشافعي أنكر كلام الجهمية: كلام حفص الفرد وأمثاله ممن كانت منازعاتهم في الصفات والقرآن والرؤية لا في القدر فقط، وكذلك أحمد بن حنبل:خصومه من أهل الكلام هم الجهمية".

أضاف "وطائفة تظن أن الكلام الذي ذمه السلف هو مطلق النظر والاحتجاج والمناظرة . . . وهؤلاء أيضاً غالطون . . . والقرآن فيه مناظرة الكفار والاحتجاج عليهم . . . والرسل كانوا يحاجون ويجادلون أقوامهم . . . والسلف لم يذموا جنس الكلام، فإن كل آدمي يتكلم . . . بل ذموا الكلام الباطل المخالف للكتاب والسنة"[5].

---

(3) طبقات السبكي 6 : 160 .

(4) مقدمة السيف الصقيل 12 .

(5) النبوات 156 مجموع الفتاوى 13 / 147 .

وقد بالغ بعض خلفاء المتكلمين في تلبيسهم وتمويههم فقال: أول متكلمي هذه الأمة سيدنا علي فإنه كان يناظر الخوارج. وهذا اعتساف وكذب: وإلا فليقولوا: محمد ρ كان أول متكلمي هذه الأمة لأنه كان يناظر أهل مكة واليهود وغيرهم.

وهذه الدعاوى يفتريها كل من أراد الترويج لفرقته:

فالشيعة يزعمون أن علياً رضي الله عنه كان شيعياً.

والصوفية يزعمون أن أبا بكر رضي الله عنه كان صوفياً.

واليهود من قبل زعموا أن إبراهيم يهودياً.

والنصارى زعموا أن إبراهيم كان نصرانياً.

زعمه أن الشافعي إمام علم الكلام

ولا يزال الأشاعرة المتأخرون يزعمون أن أول متكلمي هذه الأمة هو الشافعي فقد قال "أحكمنا هذا قبل ذاك" زعم أن معناه أحكمنا علم الكلام قبل علوم الفقه. فقد حكى الزبيدي أن الشافعي كان ينهى عن الاشتغال بعلم الكلام ويأمر بالاشتغال في الفقه[1].

وعلم التوحيد الذي أتقنه الشافعي هو علم التوحيد على طريقة سلف الأمة لا على طريقة أهل الكلام الذين بالغ الشافعي في ذمهم والتحذير منهم!. فانظر إلى أهل الزيغ كيف يتبعون ما تشابه من أقوال الأئمة ويتجاهلون قولهم الصريح في ذم علم الكلام.

---

(1) اتحاف السادة المتقين 11/2 .

حيرة أهل الكلام
شكوك أهل العقول تورث المرض في القلوب
وإليكم نموذجاً من نماذج علم لكلام:
سيف الدين الآمدي: قال الهذبي "قال شيخنا ابن تيمية: يغلب على الآمدي الحيرة والوقف، حتى إنه أورد على نفسه سؤالاً في تسلسل العلل وزعم أنه لا يعرف عنه جواباً، وبنى إثبات الصانع على ذلك، فلا يقرر في كتبه إثبات الصانع ولا حدوث العلم ولا وحدانية الله ولا النبوات" .

- قال الذهبي "وكان القاضي تقي الدين سليمان يحكي عن شيخه ابن أبي عمر قال: كنا نتردد على الآمدي فشككنا: هل يصلي أم لا؟ فنام، فعلّمنا على رجله بالحبر، فبقيت العلامة يومين مكانها، فعلِمنا أنه ما توضأ، نسأل الله العافية في الدين"[1].
صدق أبو حنيفة في حكمه على الكلام وأهله بقسوة القلب والجفاء عن الدين. وخلو النفس من الورع والتقوى وعدم المبالاة بمخالفة الكتاب والسنة[2]. وصدق الجنيد القائل "أقل ما في الكلام سقط هيبة الرب من القلب"[3]. وكيف يكون علماء الكلام مدافعين عن الدين وهم بعيدون عن الدين.
- لقد كان الآمدي من أكثر الناس انكباباً على علم الكلام وكان يمسك التدريس بمدرسة العزيزية فلما تولى الملك الأشرف عزله عنها ونادى أن لا يشتغل أحد بغير التفسير والحديث والفقه، ومن اشتغل بعلوم الأوائل (علوم ما قبل الإسلام) نفيتُه، فاعتزل الآمدي وبقي في منزله حتى مات[4].
فأهل الكلام أوتوا ذكاءً وما أتوا زكاءً، وأعطوا فهوماً وما أعطوا علوماً، وأعطوا سمعاً وأبصاراً وأفئدة: {فما أغنى عنهم سمعهم ولا أبصارهم ولا أفئدتهم من شيء إذ كانوا يجحدون بآيات الله}.

---

(1) وأثنى الذهبي على ابن تيمية قائلاً "هذا يدل على كمال ذهنه، إذ تقرير ذلك بالنظر لا ينهض وإنما ينهض بالكتاب والسنة (السير 366/22).
(2) سير أعلام النبلاء 399/6 مفتاح دار السعادة 136/2 .
(3) صون المنطق والكلام للسيوطي 74 و77 .
(4) البداية والنهاية 13/ 141 .

رجوع كبار المتكلمين الأشاعرة عن علم الكلام

وقد ثبت رجوع أناس من كبار الأشاعرة عن علم الكلام بعدما تبين لهم تناقضاته ونفضوا اليد منه وأعلنوا الرجوع عنه، ومن هؤلاء:

(1) الإمام الجويني: الذي قال "يا أصحابنا لا تشتغلوا بعلم الكلام، فلو عرفت أنه يبلغ بي ما بلغ ما تشاغلت به"[1]، قال ابن الجوزي "وكان الجويني قد بالغ في علم الكلام وصنّف الكتب الكثيرة فيه، ثم رأى أن مذهب السف أولى"[2]. ورجوع الجويني إلى مذهب السلف دليل من ابن الجوزي على أن علم السلف مخالف لطريق الخلف.
ولكن السبكي زعم ن قول الجويني ليس فيه شيء مستنكر إلا ما يوهم أنه كان على خلاف السلف"[3]. وهذا تعصب من السبكي:
فإن للجويني كلاماً يصرح فيه بمخالفة السلف إذ قال "وغصت في الذي نهى أهل الإسلام عنه"[4].

(2) فخر الدين الرازي: الذي أوصى وصية قبل موته قال فيها "لقد تأملت الطرق الكلامية والمناهج الفلسفية فما رأيتها تشفي عليلاً ولا تروي غليلاً" إلى أن قال "ومن جرب مثل تجربتي عرف مثل معرفتي"[5].
وجاء في طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة[6] ما نصه "قال ابن الصلاح: أخبرني القطب الطوغاني مرتين أنه سمع فخر الدين الرازي يقول: يا ليتني لم اشتغل بعلم الكلام. وبكى". ونحن نعلم أن الرازي لم يكن أشعرياً حين كان على علم الكلاز.

وقد نقد الحافظ ابن حجر مسلك الرازي عندما كان على منهج أهل الكلام، وذكر أنه كا ميّالاً إلى التشيع وأنه كان يورد شبهات المخالفين في المذهب والدين على غاية من الدقة والتفصيل، ثم يورد مذهب أهل السنة على غاية من الوهاء.

---

(1) فتح الباري 350/13 سير أعلام النبلاء 474/18 طبقات السبكي 260/3 و185/5 طبعة محققة شرح الفقه الأكبر للقاري 6 المنتظم لابن الجوزي 19/9 صون المنطق 184 .
(2) المنظرم لابن الجوزي 19/9 .
(3) طبقات السبكي 191/5 محققة .
(4) سير أعلام النبلاء 507/11 .
(5) سير أعلام النبلاء 501/21 اتحاف السادة المتقين للزبيدي 54/2 طبقات السبكي 37/5 .
(6) طبقات الشافعية 2: 82 .

قال الحافظ "وقد مات الفخر الرازي يوم الاثنين سنة ست وست مائة وأوصى بوصية تدل على أنه حسُن اعتقادُه"[1] فعلى أي عقيدة كان وإلى أي عقيدة انتقل !.

ويعطينا ابن كثير ملخصاً عن هذه الوصية فيقول "وقد ذُكِرَتْ وصيتُه عند موته وأنه رجع عن علم الكلام فيها إلى طريقة السلف وتسليم ما ورد على الوجه المراد اللائق بجلال الله"[2].

(3) الإمام الغزالي الذي صنف كتاب "إلجام العوام عن علم الكلام" قبل موته بأيام[3]، حرَّم فيه تعاطي علم الكلام وقرر أن مذهب السلف هو الحق، أن من خالفهم في منهجهم فهو مبتدع[4]، وأنه ينبغي أن يعرف الخلق ربهم بأدلة القرآن لا بقول المتكلمين أن الأعراض حادثة وأن الجواهر لا تخلو عن الأعراض الحادثة:
فإنه ما ثار الشر إلا منذ نبغ المتكلمون. وعلم الكلام ليس إلا معالجة المرضى بالمرض ودفع الشر بالشر ومن لا يقنعه أدلة القرآن لا يقمعه إلا السيف والسنان، فإنه ما بعد بيان الله بيان[5].

---

(1) لسان الميزان 428/4 .
(2) البداية والنهاية 13: 55 .
(3) انظر دراسة الدكتور بدوي للترتيب الزمني لهذا الكتاب "مؤلفات الغزالي 231".
(4) الجام العوام عن علم الكلام 62 .
(5) الجام العوام 87 و 89 .

الاختلاف بين الأشعرية والماتريدية

علامة الفرقة الناجية

ومن العلامات التي تميز الفرقة الناجية من غيرها:

❖ **أنها لا تختلف فيما بينها في أصول العقيدة التي كان عليها الرسول ρ وأصحابه، وإنما تختلف في فروع الأحكام، وذلك تاسياً منها بالصحابة الذين لم يختلفوا في أصول العقيدة وإنما حصل الخلاف بينهم في الأحكام..**

وهذا ما قاله العز بن عبد السلام "فأصول الدين ليس فيها مذاهب فإن الأصل واحد، والخلاف في الفروع"[1].

ولكن أليس الواقع يشهد بعكس ذلك؟

أليس الأشاعرة منقسمون بين التأويل والتفويض؟

أليس الأشاعرة مختلفون فيها بينهم في أنواع التأويل؟

أليس الأشاعرة والماتريدية معترفون بأنهم فرقتان لا فرقة واحدة هما أبو الحسن الأشعري وأبو منصور الماتريدي[2].

ولا يخفاك كلام العلماء في الأشعري كقول ابن حزم "وأبعدهم (أي المرجئة) عن أهل السنة: أصحاب جهم بن صفوان والأشعري". وقول ابن الجوزي "لم يختلف الناس حتى جاء علي بن إسماعيل الأشعري فقال مرة بقول المعتزلة ثم عنّ له فادعى أن الكلام صفة قائمة بالنفس، فأوجبت دعواه هذه أن ما عندنا مخلوق"[3].

وقد وافق الماتريدية المعتزلة القائلين بأن الله لما كلم موسى تولى تخليق كلام في الشجرة.

---

(1) طبقات السبكي 233/8 محققة .

(2) وهذا تجاهل للإمام أحمد الذي هو أقرب إلى السنة والحديث منهما وكان له دورٌ متميز في تقرير السنة بالاتفاق ومع ذلك لم يشتق للعقيدة اسماً مشتقاً من اسمه. ومذهب أهل السنة مذهب معروف قبل أن يخلق الله الأشعري والماتريدي.

(3) كتاب صيد الخاطر 181 و183 .

ولكن ذكر البيهقي أن الأشعري قد استشنع هذا القول وأبطله بحجة قوية وهي أنه يلزمه أن تكون الشجرة بذلك الكلام متكلمة وأن يكون مخلوقاً من المخلوقين قال {إنني أنا الله} وهذا القول من الماتريدي مخالفة عظيمة لأهل السنة"[1].

ومع ذلك يزعم المتعصبون أنه ليس هناك من خلاف بين المذهب الأشعري وبين المذهب الماتريدي في أصول العقائد. وأن السنة قد تقرَّرتْ بهذين الرجلين العظيمين"[2].

وبناء على ما قال : يتقرر لدينا أن لا يكون هناك أي خلاف بين أفراد هاتين الطائفتين، وإلا فأي خلاف بينهما في أصول العقائد يكون دليلاً على:
أنهما لا تمثلان الفرقة الناجية.
أن السماح للفرقتين بالاختلاف في أمور العقائد هو تجويز للاجتهاد والقوم يحرمون الاجتهاد في أمور العقائد. فكثيراً ما يقولون "لا اجتهاد في أمور العقائد" .

الرد على ذلك :
ولكن كيف تكون الفرقتان فرقة واحدة وناجية مع أن أحدهما (الأشاعرة) لم تنج من تبديع الأخرى (الماتريدية) لها بل وتكفيرها في بعض المسائل.

(1) الاعتقاد للبيهقي 96 تحقيق أحمد عصام الكاتب .
(2) الدليل القويم 175 وهو يخفي بذلك حقيقة مهمة سطرها الحافظ ابن عساكر وهي أن الأشعري انتهى إلى التسليم بما كان عليه الإمام أحمد لأنه الإمام الكامل الذي أظهر الله على يديه السنة وقمع به البدعة" (تبيين كذب المفتري 158).

السبكي يتبرم من تكفير الأحناف للأشاعرة

الحقيقة أننا نجد الخلاف بين الماتريدية والأشعرية عميقاً جداً وبينهما اختلافات كثيرة في أصول الدين لا في فروع الأحكام. كيف لا وقد تبرم السبكي من تكفير جماعة من الحنفية (الماتريدية) للشافعية وفتواهم بعدم جواز الصلاة خلفهم لأنهم أقروا قول القائل (أنا مؤمن إن شاء الله) وأن الشافعية يكفرون بذلك[1]، وحكاه المرتضى في إتحاف السادة المتقين (278/2). وكذلك نهوا عن الصلاة وراء الأشعرية لقولهم بخلق الإيمان !!!!.

يقول الشيخ محمد أبو زهرة "لقد كان كثيرون يعتقدون أن الخلاف بين الأشاعرة والماتريدية ليس كبيراً، ولكن وعند الدراسة العميقة لآراء الماتريدي وآراء الأشعري في آخر ما انتهى إليه نجد ثمة فرق في التفكير، بيد أن أحدهما كان يعطي العقل سلطاناً أكثر مما يعطيه الآخر"[2]. يقصد الماتريدية الذين اقتربوا بمدرستهم العقلانية من المعتزلة.

---

(1) **فتاوى السبكي 53/1 .**

(2) **تاريخ المذاهب الإسلامية 176 .**

أول خلافهما حول وجود الله

وأول مسألة اختلف الماتريدية والأشاعرة حولها هي: وجود الله، هل هو عين الذات أم زائد على الذات؟ حكاه المرتضى الزبيدي عن السبكي[1]. بل صار خلافاً بين الأشاعرة أنفسهم فقد قال الرازي بأن وجود الله زائد على ذاته مخالفاً بذلك الأشعري نفسه.

فكيف يكون خلافهما فرعياً وأول خلافهم حول وجود الله؟

الرسائل المؤلفة حول الفرق بين الفرقتين

ولولا وجود هذا الخلاف لما أفرد أتباع كل من الفرقتين مؤلفات تتناول أوجه الخلاف بين الفرقتينن ومن بين هذه المؤلفات:

1) **قرة العين في جمع البين للسبكي.**
2) **مرتضى الزبيدي في كتاب (إتحاف السادة المتقين).**
3) **العقد الجوهري في الفرق بين الماتريدي والأشعري: تأليف خالد بن أحمد بن حسين النقشبندي، أثبته له الكوثري[2].**
4) **رسالة في الفرق بين الأشرعية والماتريدية: عمر الهاتفي الفاروقي[3].**
5) **رسالة في الفرق بين مذهب الأشاعرة والماتريدية للشيخ يحيى بن علي بن نصوح[4].**
6) **الدرر المضيئة فيما وقع فيه الخلاف[5] لعبد الملك بن عبد الله الجويري.**
7) **نظم الفرائد وجمع الفوائد في المسائل المختلف عليها بين الأشاعرة والماتريدية للشيخ زادة (علي بن عبد الرحيم)[6].**
8) **الروضة البهية فيما بين الأشاعرة والماتريدية لابن عذبة.**
9) **إشارات المرام للبياضي: عقد فيه فصلاً ذكر فيه خمسين مسألة من مسائل النزاع بين الأشاعرة والماتريدية.**

---

(1) **اتحاف السادة المتقين 95/2 .**

(2) **محفوظ بدار الكتب المصرية (325) وانظر كتاب إرغام المريد في شرح النظم العتيد لتوسل المريد برجال الطريقة النقشبندية 38.**

(3) **المكتبة الأزهرية [393] .**

(4) **مكتبة ليدن بهولندة 1882 .**

(5) **المتحف البريطاني برقم 775574 .**

(6) **عبد الرحيم بن علي بن المؤيد الأماسي الرومي الحنفي الماتريدي الشهير بشيخ زادة. انظر اتحاف السادة المتقين للزبيدي 12/2.**

10) رسالة في الفرق بين الماتريدي والأشعري لأحمد بن الحسين عبد الكريم الجوهري[1].
11) خلافيات الحكماء مع المتكلمين وخلافيات الأشاعرة مع الماتريدية لعبد الله بن عثمان بن موسى (مخطوطه) .

أما أهم الكتب المعاصرة التي تناولت الاختلافات بين الفرقتين فهي:
12) نشأة الأشعرية وتطورها. ألفه جلال موسى.
13) إمام أهل السنة أبو منصور الماتريدي لعبد الفتاح المغربي.
14) تاريخ المذاهب الإسلامية. تأليف محمد أبي زهرة.
15) عقيدة الإسلام والإمام الماتريدي. تأليف محمد أيوب علي.
16) مقدمة وتحقيق كتاب التوحيد للماتريدي د. فتح الله خليف.

وهؤلاء جميعهم بين ماتريدي وأشعري معترفون بكثرة الاختلافات الواقعة في أصول العقيدة بين الفريقين لا في فروع الأحكام. وبعض هذه الخلافات أدى إلى تضليل وتسفيه بل وتكفير بين الفرقتين. حتى أننا نجد في فتاوى الكردري أن الحنفية اتفقوا على عدم جواز الصلاة خلف من يقول من الأشاعرة بأن الإيمان مخلوق بل وتكفيره[2]. ومعلوم أن الأشعرية يقولون بأن الإيمان مخلوق.

وهناك كتب قد حسمت الخلاف بين الفريقين وأثبتت القول الموافق للحق مؤيداً بالأدلة من الكتاب والسنة منها:

1) كتاب الماتريدية : لأحمد الحربي.
2) الماتريدية وموقفهم من توحيد الأسماء والصفات للشمس السلفي الأفغاني طبع في ثلاثة مجلدات.
3) المسائل المشتركة بين أصول الفقه وأصول الدين: تأليف الدكتور محمد العروسي عبد القادر. وقد ألفيته كتاباً من أهم الكتب التي تحدثت عن مسائل الخلاف بين الأشعرية والماتريدية.

---

(1) محفوظ بدار الكتب المصرية 339/1 .
(2) انظر نظم الفرائد وجمع الفوائد ص 43 – 44 للشيخ زادة ط: المطبعة الأدبية بمصر 1317 هـ.

مسائل الخلاف بين الأشعرية والماتريدية
وبناء على تبرؤ على الأشاعرة ممن خالف الأشعري قائلين شعراً:

شيئان من يعذلني فيهما فهو على التحقيق مني بري
حب أبي بكرٍ إمام الهدى ثم اعتقادي مذهب الأشعري(1)

فيلزمهم بمقتضى قوله: البراءة من الماتريدية لأنهم مخالفون للأشعري في كثير من أمور العقائد:

[1] الماتريدي لا يفرق بين صفات الذات وبين صفات الفعل لله تعالى، فهي عنده كلها قديمة، قال "والقول بحدوث شيء منها يؤدي إلى القول بتغير الله وهو يؤدي إلى عبادة غير الله"(2) بينما يفرق الأشعري بينهما. وقد اعترف ابن حجر المكي الهيتمي والشيخ ملا علي قاري بهذا الخلاف بين الفرقتين فقالا "صفات الأفعال حادثة عند الأشاعرة قديمة عند الماتريدية"(3).

فالخلاف في صفات الله هل هي قديمة أم مسبوقة بالعدم ليس خلافاً في الفروع لا سيما وأن الماتريدية يرون مخالفهم في هذه المسألة عابداً لغير الله.

وقد أشار ابن عذبة في الروضة إلى أن الماتريدية يخالفون بذلك رأي أبي حنيفة الذي نجده يوافق مذهب الأشاعرة في التفريق بين صفات الذات وصفات الفعل كما نقله عنه الطحاوي(4).

وترتب عليه اختلافهم في أسماء الله الحسنى، فقال صاحب فيض الباري "والأسماء الحسنى عند الأشاعرة عبارة عن الإضافات، وأما عند الماتريدية فكلها مندرجة في صفة التكوين"(5).

- وترتب على هذا الاختلاف أيضاً خلاف في صفة الحكمة لله تعالى فهي أزلية بمعنى الإتقان والإحكام كما عند الماتريدي وليست كذلك عند الأشعري(6).

وترتب على ذلك تسوية الأشعري بين الإرادة والرضى. فالله عند الأشعرية يحب الكفر ويرضاه كفراً معاقباً عليه. فإن من أراد شيئاً أو شاءه فقد رضيه وأحبه، واعتبر البزدوي ذلك من جملة مخالفات الأشعري لأهل السنة (يريد الماتريدية)

(1) الدليل القويم 7 .
(2) التوحيد للماتريدي 53 و108 اتحاف السادة المتقين 158/2 .
(3) فتح المبين شرح الأربعين 78 الفقه الأكبر بشرح القاري 14 .
(4) الروضة البهية 39 لابن عذبة .
(5) فيض الباري 517/4 للشيخ أنور شاه الكشميري.
(6) اللمع للأشعري 38 نظم الفوائد 28 .

الذين يرون المشيئة شيئاً غير المحبة والرضا. حكاه المرتضى الزبيدي. فالماتريدية يذهبون إلى أن الإرادة لا تستلزم الرضى والمحبة[7].

[2] ذهب الماتريدية إلى أن الواجب تحقق الحقيقة في نفسها بحيث تتنزه عن قابلية العدم. أما الأشاعرة فيرون أن الذات مقتضى الوجود[1].

[3] الوجوب عند الماتريدية ليس أمراً زائداً على الذات. وعد الأشاعرة أن الوجوب أمر اعتباري لا وجود له في الخارج[2].

[4] الماتريدية لا يرون تكليف الله لعباده إلا فيما يقدرون عليه. أما الأشعري فقد أجاز على الله أن يكلف عباده ما لا يطيقونه، فلو أمر الله عبده بالجمع بين الضدين لم يكن سفهاً ولا مستحيلاً، حكاه عنه المرتضى الزبيدي وانتقده عليه. ونقل عن علماء الحنفية أنه خالف بذلك قول أبي حنيفة: والله لا يكلف العباد ما لا يطيقون" وخالفه الاسفراييني والغزالي[3].

وقد نقل الزبيدي عن علماء الأشاعرة بأن التكليف بما لا يطاق جائز عقلاً ممنوع شرعاً[4] وقد خالف الجويني شيخه الأشعري فمنع تكليف ما لا يطاق مع أنه كان يقول به[5].

[5] الماتريدية يرون أن الله يفعل لحكمة تقتضي الفعل، بينما يرى الأشاعرة أن أفعاله تعالى على الجواز لا على اللزوم. وألزمهم الماتريدية باعتقاد جواز العبث في أفعاله تعالى[6]. بينما ألزمهم الأشاعرة بالقول بحاجة الله للأسباب.

[6] ذهب الماتريدية إلى امتناع أن يخلف الله وعيده ووعده، وذهب الأشاعرة إلى جواز إخلاف الله لوعيده[7].

[7] ذهب الماتريدية إلى أن الله لا يفعل القبيح، وقالوا: لا يجوز ما يقوله الأشاعرة من جواز تعذيب المطيعين وتخليد الأنبياء في النار، وإدخال الكافرين

---

(7) اتحاف السادة 176/2 أصول الدين للبزدوي 245 الروضة البهية 17 .

(1) نظم الفرائد 3 .

(2) نظم الفرائد 4 اتحاف السادة المتقين 94/2 .

(3) اتحاف السادة المتقين 181/2-182 نظم الفرائد 25 التوحيد 221 اللمع 68 الإرشاد 236 الروضة البهية.

(4) اتحاف السادة المتقين 183/2 .

(5) البرهان في أصول الفقه 89/1 (فقرة 28).

(6) نظم الفرائد 27 .

(7) نظم الفرائد 29 .

الجنة. وعلل الأشاعرة القول بأن الله مالك مطلق يحق له التصرف في عباده كيف يشاء حتى قالوا بجواز عفو الله عن الكافر.

ونقل الزبيدي عن النسفي أن الأشاعرة يرون جواز تخليد الكفار في الجنة وتخليد المؤمنين في النار عقلاً وإن كان ورد الشرع بخلافه[8].

ولقد صرّح الفخر الرازي بقول عجيب حين تناول تفسير قوله تعالى {إن تعذبهم فإنهم عبادك وإن تغفر لهم فإنك أنت العزيز الحكيم} وافترض السؤال التالي: كيف جاز لعيسى أن يقول: (وإن تغفر لهم). والله لا يغفر الشرك؟ قال:يجوز على مذهبنا من الله تعالى أن يُدخِلَ الكفارَ الجنة، وأن يُدخل الزّهاد والعبّاد النار". قال: وقوله {إن الله لا يغفر أن يُشرك به} نقول: إن غفرانه جائز عندنا"[1].

وبعد هذا تتبجحون بأن الدليل العقلي مقدم على الدليل الشرعي، أهذا ما أنتجته عقولكم المريضة ؟

[8] وذهب الماتريدية إلى أن العقل يدرك حسن الأشياء وقبحها وأن معرفة الله بالعقل، حتى قال الصدر في التعديل "كل ما هو واجب عقلاً فهو حسن عقلاً، وكل ما هو حرام عقلاً فهو قبيح عقلاً ومن هنا قالوا أن العقل آلة في معرفة الله وأنه كاف في إلقاء الحجة على صاحبه وإن لم يرسل الله رسلاً. وعلى هذا فكل من لم تبلغه رسالة الأنبياء ولم يؤمن فهو كافر مخلد في النار. وخالفهم الأشاعرة في ذلك مستدلين بقوله تعالى {وما كنا معذبين حتى نبعث رسولاً}"[2] وقالوا "إن إرادة الله في الشرع مطلقة لا يقيدها شيء، فهو خالق الأشياء وهو خالق القبيح والحسن . . . ولا عبرة بأوامر العقل، إنما العبرة بأوامر الشارع الحكيم"[3]. وترتب على هذا خلاف آخر وهو:

(8) اتحاف السادة المتقين 185/2 نظم الفرائد 30 وانظر الروضة البهية 32 – 33 اتحاف السادة المتقين 9/2 .

(1) التفسير الكبير للرازي ص12/ 136 .

(2) اتحاف السادة المتقين 193/2 نظم الفرائد 35، الروضة البهية 34-37 إشارات المرام 93 .

(3) أصول الفقه للشيخ محمد أبي زهرة 55 المسايرة 97 لابن الهمام شرح الفقه الأكبر 137 وتأويلات أهل السنة للماتريدي 444/1 وهذا يلزم منه أن الناس لا يعرفون قبيحاً قبل ورود الشرع، وهذا باطل فالبشرية تعارفت على أمور قبيحة وجاء الشرع بتأكيد قبحها وكذلك العكس وقد قال النبي ρ لحكيم بن حزام "أسلمت على ما أسلفت من خير" متفق عليه.

[9] معرفة الله تعالى: هل هي بالعقل أم بالسمع؟ فعند الأشعري بالشرع، وأنه لا يجب إيمانٌ ولا يحرم قبل ورود الشرع. وعند الماتريدي: بالعقل. قال صاحب النونية:

أما الماتريدية فكانوا في مخالفة الأشاعرة أقرب إلى قول المعتزلة بل قولهم وقول المعتزلة على السواء كما ذكر ابن عذبة، إلا أنهم يختلفون معهم في وجوب ذلك على الصبي العاقل غير البالغ: إذا مات بدون تصديق هل هو معذور أم لا؟[4].

[10] الماتريدية يرون وجوب الإيمان بالعقل، ولا يرون زيادة الإيمان ونقصانه. ويحرمون الاستثناء فيه ومن قال آمنت بالله إن شاء الله فهو كافر لأنه شاك في إيمانه. والإسلام والإيمان واحد[5]. بينهما يرى الأشاعرة وجوب الإيمان بالشرع. والإيمان يزيد وينقص ويجوز الاستثناء فيه. ولا يرونه والإسلام شيئاً واحداً وإنما أحدهما مغاير[1].

ومن تناقضات الأشاعرة أنهم ينصرون مذهب السلف في الاستثناء مع مناصرتهم لمذهب الجهمية في الإيمان، حيث حدوه بالمعرفة أو التصديق ، ولكنهم يعلقون الإيمان على ما يختم للمرء من العمل ويسمونه بالموافاة أي أن الإيمان "المعتبر هو إيمان الموافاة الواصل إلى آخر الحياة"[2]. وهذا تناقض.

وقد تقدم تبرم السبكي من تكفير جماعة من الحنفية (الماتريدية) للشافعية وفتواهم بعدم جواز الصلاة خلفهم لأنهم أقروا قول القائل (أنا مؤمن إن شاء الله) وأن الشافعية يكفرون بذلك[3]، وحكاه المرتضى في إتحاف السادة المتقين (278/2).

[11] ذهب الماتريدية إلى أن الإمان غير مخلوق. وذهب الأشاعرة إلى أنه مخلوق. قال الكردري "قال الإمام محمد بن الفضل: من قال الإيمان مخلوق لا تجوز الصلاة خلفه. واتفقوا على أنه كافر[4] وبناء على ما نقله الكردري يصير الأشاعرة في نظر الماتريدية غير مسلمين فضلاً عن أن يكونوا من الفرقة الناجية!.

---

(4) الروضة البهية 34 – 37 .
(5) وممن قاله أبو بكر محمد الفضلي الكماري البخاري .
(1) نظم الفرائد 39 و48 الروضة البهية 6 .
(2) الفقه الأكبر شرح القاري 118 مشكل الحديث لابن فورك 188 .
(3) فتاوى السبكي 53/1 .
(4) نظم الفرائد 43 اتحاف الصادة 283/2 الفقه الأكبر 120 .

وإننا لنعجب حين نجد ابن عذبة وهو يروي لنا أن أول من قال بخلق الإيمان أبو حنيفة نفسه، وأن الخلاف في هذه المسألة ناشئ بين أهل بخارى وسمرقند وكلاهما ماتريديون[5].

[12] اتفق الماتريدية والأشعرية على الكلام النفسي ثم ما لبثوا أن اختلفوا في سماع موسى كلام الله: هل سمع كلامه القديم أم أنه سمع ما يدل على سماعه؟ فاختار الماتريدي أنه لم يسمع وحملوا نصوص السماع على أن الله خلق صوتاً في الشجرة[6] وأجاز الأشعري سماع الكلام النفسي القديم، وذكر ابن عذبة أن أبا الحسن ذكر في كتابه "الإبانة" مقالة أهل السنة والحديث في مسألة الكلام. وهذا إثبات بأن الكتاب معتمد عند القوم، وتجاهل المتأخرون له مكابرة.

---

(5) الروضة البهية 71 – 75 .

(6) اتحاف السادة 147/2 نظم الفرائد 15 الروضة البهية 50 – 53 .

[12] ثم اختلفوا ـ ولا يزالون مختلفين ـ هل إذا كان الله متكلماً أزلاً بمعنى أنه لم يزل آمراً ناهياً وهذا الأمر والنهي متعلق بمكلف معدوم سيوجد ولم يُخلَق بعد؟ ذهب الأشعري إلى ذلك بينما خالفهم الماتريدية، ومخالفتهم للأشعري تبطل نفيهم لصفات الأفعال الإلهية[1].

[13] اتفقت الماتريدية على خلق الله لأفعال العباد ثم اختلفوا: هل لقدرة العبد تأثير؟ فإلى الأول ذهب الماتريدية وإلى الثاني جنحت الأشاعرة. ورأى الماتريدي وجود أثر القدرة للعبد في وصف الفعل، ورأى الأشعري أن كل شيء خاضع قسراً للقدرة الإلهية المطلقة.

واعتبر البزدوي بأن مسألة الأفعال هي من شر المسائل التي خالف بها الأشعري أهل السنة (يريد الماتريدية). وذكر ابن عذبة أن الجويني غلا في إثبات الأثر لقدرة العبد. قال "وهذا مذهب المعتزلة"[2].

[14] واختلفوا في مسألة التكوين والمكون، فرأى الماتريدية أن التكوين صفة أزلية والمكون حادث، وهي تغاير بذلك القدرة لتساوي القدرة في جميع المخلوقات[3].

وترتب عليه اختلافهم في أسماء الله الحسنى، فقال صاحب فيض الباري "والأسماء الحسنى عند الأشاعرة عبارة عن الإضافات، وأما عند الماتريدية فكلها مندرجة في صفة التكوين"[4].

فهي عند الأشاعرة سبع وعند الماتريدية ثمانية. قال القاري "فالصفات الأزلية عندنا ثمانية لا كما زعم الأشعري من أن الصفات الفعلية إضافات، ولا كما تفرد به بعض علماء ما وراء النهر بكون كل من الصفات الفعلية صفات حقيقية أزلية: فإنه تكثير للقدماء"[5]. أي اعتقاد بتعدد الآلهة.

غير أن ابن الهمام قد اعترف بأن ما يدعيه الأحناف المتأخرون من أن الصفات الفعلية راجعة إلى التكوين وأنها زائدة على السبع ليس في كلام أبي حنيفة ولا متقدمي أصحابه وإنما حدث هذا القول في زمن الماتريدي[6]. وهذا اعتراف منه بمخالفة الماتريدية الأحناف لأبي حنيفة في العقيدة.

---

(1) اتحاف السادة المتقين 149/2 .
(2) التوحيد 243 العلم الشامخ 226 الروضة البهية 29 – 30 .
(3) البزدوي 69 البداية للصابوني 67 الروضة البهية 39 .
(4) فيض الباري 517/4 للشيخ أنور شاه الكشميري.
(5) الفقه الأكبر شح القاري 20 .
(6) المسايرة 90 .

أما الأشاعرة فيرون أن التكوين هو عين المكون وهو حادث. قال أبو المعين النفسي "وقول أكثر المعتزلة وجميع النجارية والأشعرية: أن التكوين والمكون واحد قولٌ محال"[7].

وقد انتقد السرهندي عقيدة الأشعري لذلك فقال " ولما لم يطلع الأشعري على حقيقة فعل الحق جل سلطانه قال بحدوث التكوين وحدوث أفعاله تعالى ولم يدر أن هذه الحادثات آثار فعله تعالى الأزلي لا نفس أفعاله"[1]. وهذا اعتراف من الزبيدي بمخالفات الأشعري في العقيدة.

[15] واختلفوا في صفة (كن) التي يخلق الله بها الأشياء، فذهب الماتريدية إلى أنها كناية عن سرعة الإيجاد فهي ليست كلمة على الحقيقة وإنما هي كلمة مجازاً. وذهب الأشعري إلى أن وجود الأشياء متعلق بكلامه الأزلي، وأن هذه الكلمة دالة عليه[2].

[16] ذهب الماتريدية إلى أن التوفيق: هو التيسير والنصرة، وذهب الأشعري إلى أن التوفيق هو خلق القدرة على الطاعة[3].

[17] واختلفوا في السعادة والشقاوة هل تتبدلان أم لا ؟ فقال الماتريدية: إن السعيد قد يشقى والشقي قد يسعد. وسبب إجازة الماتريدي تبدل السعادة والشقاوة: لأنهما من أفعال العباد وليس في تغيرهما تغير لما كان مكتوباً في اللوح المحفوظ. واستنكر مشايخ الحنفية مقولة من يمنعون تبدل الشقاوة والسعادة (يريدون الأشعري ومن وافقه) وذكروا أن ذلك يؤدي إلى إبطال الكتب وإرسال الرسل[4] وخالفهم الأشعري فقال: إن السعيد من سعد في بطن أمه، والشقي من شقي في بطن أمه. قال الخاطري: إن الأشاعرة قالوا إن أبا بكر وعمر كانا مؤمنين ف حال سجودها للصنم. وأن سحرة فرعون كانوا مؤمنين في حال حلفهم بعزته[5]. وهذه شهادة ماتريدية على مخالفة الأشعري لكتب الله ورسله.

[18] اتفقوا على جواز رؤية الله في الآخرة، واختلفوا في الدليل عليه فذهب الماتريدية إلى أن الدليل على ذلك سمعي مستدلاً عليه بالكتاب والسنة. أما الأشعري

---

(7) التمهيد 29 وتبصرة الأدلة 193 .
(1) مكتوبات الإمام الرباني 262 .
(2) التوحيد للماتريدي 49 تأويلات أهل السنة 218/1 الإبانة 25 اللمع 123 نظم الفرائد 19 .
(3) نظم الفرائد 24 – 25 .
(4) نظم الفرائد 46 الإبانة 65 الروضة البهية 8 – 11 .
(5) نظم الفرائد 47 .

فيرى أن الدليل عقلي ولم يرتض بعض الأشاعرة رأي إمامهم كالرازي فانحازوا إلى رأي الماتريدية[6].

[19] واختلفوا في صفة البقاء لله: هل هو باق ببقاء زائد على الذات أم أنه باق بذاته لا ببقاء؟ فذهب الأشعري وأكثر أصحابه إلى أن البقاء صفة زائدة على الذات. وأيده بعض الماتريدية في حين ذكر ابن عذبة مخالفة إمام الحرمين والقاضي أبي بكر لراس الأشعري. وأرجح الآمدي في أبكار الأفكار اصل قولهما إلى المعتزلة[7].

[20] وذهب الماتريدية إلى أن صفة السمع والبصر تتعلق بما يصح أن يكون مسموعاً ومبصراً، وذهب الأشعري إلى أنهما يتعلقان بكل موجود، يسمع ويرى في الأزل ذاته العلية ويسمع فيما لا يزال ذوات الكائنات كلها وجميع صفاتها الوجودية. ورد الشيخ علي القاري ذلك بأنه قول مجرد عن الأدلة وهو دعة في الشريعة[1].

[21] واختلفوا في إيمان المقلد فاشترط الأشعري والباقلاني والإسفراييني وإمام الحرمين على المسلم أن يعرف كل مسألة بأدلتها كشرط لصحة إيمانه وإلا كان كما يصفه القشيري "ساقطاً عن سنن النجاة، واقعاً في أسر الهلاك"[2] بينما ينكر القشيري نفسه نسبة هذا القول للأشعري مؤكداً أن ذلك من مفتريات الكرامي على الإمام ويلاحظ :ما في الروضة البهية إنكار القشيري نسبة المسائل التي لا تتناسب ومذهب والأشاعرة إلى الأشعر ي. ويعزو هذه النسبة إلى مفتريات الكرامية. ولكن صرح البغدادي بأن الأشعري قال عن المقلد "خرج من الكفر لكنه لم يستحق اسم المؤمن"[3]. وهذا شبيه بالمنزلة بين المنزلتين التي قررها المعتزلة.

وأفرط بعض الأشعرية كالقاضي ابن العربي والجويني فقالا "يلزم المصلي عند الإحرام أن يذكر حدوث العالم وأدلته، وإثبات الأعراض، واستحالة قدم الجواهر وأدلة العلم بالصانع، وما يجب الله وما يستحيل"[4].

[22] وأنكر الماتريدية أن يكون الله أرسل رسلاً نساء واشترطوا ذكورة النبي أما الأشاعرة فلم يروا ذكورة النبي شرطاً، بل صحت نبوة النساء عندهم بدليل

---

(6) اللمع 61 المحصل للرازي 178 .

(7) مقدمة د. خليف على كتاب التوحيد للماتريدي 19 الروضة البهية 66 أبكار الأفكار 229/1 .

(1) نظم الفرائد 10 – 11 .

(2) نظم الفرائد 40 – 41 . الروضة البهية 21 – 23 .

(3) أصول الدين 255 منشورات دار الآفاق – لبنان .

(4) الذخيرة للقرافي 136/2 ط: دار الغرب .

قولـه تعـالى { وأوحينـا إلـى أم موسـى}"[5] (القصص7). وليـت شـعري لِمَ لا تـصح عندهم نبوة النحل وقد قال تعالى {وأوحى ربك إلى النحل}.

[23] واختلفوا في القدرة: هل تصلح للضدين؟ فذهب الماتريديـة إلـى أنـها تصلح للضدين، وذهب الأشاعرة إلى أنها لا تصلح للضدين، بل لكل منهما قدرة على حدة[6].

[24] واختلفوا في القضاء والقدر: فالقضاء عند الأشاعرة يرجع إلى القدرة والقدر إلى الخلق، وعند الماتريدية هما غير الإرادة فالقضاء بمعنى التقدير خلافاً للأشاعرة[7].

---

[5] **نظم الفرائد 49 – 50 .**

[6] **نظم الفرائد 52 .**

[7] **اتحاف السادة المتقين 172/2 .**

[25] واختلفوا في الأعمال التي حبطت بالردة: هل تعود بعد التوبة منها أم لا؟ فقال الماتريدية لا تعود، وخالفهم الأشاعرة فقالوا تعود[1].

[26] واختلفوا في الكفار: هل يعاقبون على ترك الفروض والواجبات بجانب الكفر؟ فقال الماتريدية: يعاقبون على ترك الاعتقاد دون الفروض وقال الأشاعرة يعاقبون على ترك العبادات زيادة على عقوبة الكفر[2].

[27] واختلفوا في توبة اليأس : هل هي مقبولة أم لا ؟ فذهب الماتريدية إلى أنها مقبولة وأن إيمان اليأس غير مقبول. وذهب الأشاعرة إلى أن توبة اليأس لا تقبل كإيمان اليأس[3].

[28] وذهب الماتريدية إلى أن الشم والذوق واللمس ليسوا صفة زائدة لله بل هو نوع من العلم في حقه، بدليل أ، ذلك الإدراك بهم العروض بأمور حادثة ينزه الله عنها. وذهب الأشاعرة إلى أن المماثلة تثبت بالاشتراك حتى لو اختلفا في وصف لا تثبت المماثلة. فاستنكر النسفي ذلك وقال: "لا نقول ما يقول الأشاعرة من أنه لا مماثلة إلا بالمساواة في جميع الأوصاف"[4]. ويا ليتهم طردوا ذلك في غيره من الصفات إذن لبرأوا من مرض التعطيل.

[29] واختلفوا في عصمة الأنبياء: فمنع الأشاعرة وقوع الكبائر من الأنبياء مطلقاً، وجوزوا عليهم الصغائر سهواً، ومنهم من منع وقوع شيء من ذلك مطلقاً كالاسفراييني والقاضي عياض المكي[5] وهم بذلك موافقون للماتريدية.

فهذه بعض ما عند الماتريدية والأشاعرة من الخلاف عدها عبد الرحيم شيخ زادة إلى خمسين مسألة في كتابه نظم الفرائد وقد أثنى المرتضى الزبيدي على صاحب الكتاب واعتمد كتابه[6].

---

(1) نظم الفرائد 56 – 57 .
(2) نظم الفرائد 58 .
(3) نظم الفرائد 59 .
(4) نظم الفرائد 59 .
(5) الروضة البهية 57 و62 .
(6) اتحاف السادة المتقين 12/2 .

التعقيب على الزبيدي

ثم إن الزبيدي أضاف إلى الماتريدية والأشعرية "الناجيتين" فرقة ثالثة: وهم أهل الكشف الصوفية[1].

فهل هما اثنتان أم ثلاثة؟!

قال الزبيدي بأن القائلين بأن كل مجتهد مصيب هم جمهور المتكلمين من الأشاعرة والمعتزلة[2]. فقال كلمة الحق وجعل الأشاعرة من جملة المتكلمين المعتزلة.

السرهندي يطعن في المذهب الأشعري

وقد انتقد السرهندي الفاروقي مجدد الطريقة النقشبندية المذهب الماتريدي فقال "يا ليت شعري! ماذا أراد أصحابنا الماتريدية من قولهم باستقلال العقل في بعض الأمور كإثبات وجود الصانع تعالى ووحدانيته حتى كلفوا من نشأ في شاهق الجبل وعبد الصنم بهما وإن لم تبلغه دعوة الرسول وحكموا بترك النظر فيهما بكفره وخلوده في النار، ونحن لا نفهم الحكم بالكفر والخلود في النار إلا بعد البلاغ المبين والحجة البالغة المنوطة بإرسال الرسل"[3].

ثم انتقد المذهب الأشعري في القدر واعتبره داخلاً في دائرة الجبر الحقيقي. واعتبر أن كثيرين من ضعيفي الهمة يحتجون بقدر الأشعري ويميلون إلى مذهبه لهذا السبب[4].

---

(1) اتحاف السادة المتقين 2/6-7 .
(2) اتحاف السادة 6/123 .
(3) مكتوبات الإمام الرباني ص 138 .
(4) مكتوبات الإمام الرباني 331 .

الماتريدي والمعتزلة

وأعجب كيف يكون الماتريدي إمام أهل السنة ولم يشتهر بعلم الحديث وقد كان فلسفياً لا صلة له بالحديث كما يظهر من كتبه لا سيما كتاب التوحيد وكتاب تأويلات أهل السنة[1]. فأهل السنة لهم آثار تدل عليهم.

وهو في اتباعه العلم الكلام مخالف لشيخه أبي حنيفة الذي تراجع عنه ونهى عنه كما قال قبيصة بن عقبة "كان الإمام أبو حنيفة رحمه الله في أول أمره يجادل أهل الأهواء حتى صار رأساً في ذلك ثم ترك الجدل ورجع إلى الفقه والسنة وصار إماماً"[2] وقال أبو حنيفة "لا حاجة لي في علم الكلام"[3]. وكان يقول لابنه حماد "يا حماد دع الكلام"[4]. قال البزدوي "ونحن نتبع أبا حنيفة فإنه إمامنا . . . وإنه كان يُجَوّز تعليمه وتعلّمه والتصنيف فيه ولكن في آخر عمره امتنع عن المناظرة فيه ونهى أصحابه عن المناظرة فيه"[5].

وقال زفر بن الهذيل "ما أدركت مشيختنا زفر وأبا يوسف وأبا حنيفة ومن جالسنا وأخذنا عنهم يهمهم غير الفقه والاقتداء بمن تقدمهم"[6].

فكيف يدعي المتعصبون أن الماتريدي كان إمام أهل السنة وكتبه مشحونة بالفلسفة وعلم الكلام وقد رأيت نهي شيخه عن علم الكلام؟!

---

(1) وبالمقارنة بين هذين الكتابين وبين رواج كتب ابن تيمية وابن القيم واستفادة الصحوة منهما تجد كتب أهل البدع كالماتريدي والقشيري والسبكي والشعراني لا إقبال عليها حتى لا تكاد تعرف. سل السواد الأعظم: من منهم يعرف كتاب التوحيد للماتريدي والرسالة القشيرية وكتاب الرد على الكعبي وشفاء السقام. ثم سلهم عن زاد المعاد لابن القيم وعن فتاوى ابن تيمية كم يتلقفها الناس في شرق البلاد وغربها حينئذ تذكر قوله تعالى {فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاء وَأَمَّا مَا يَنفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الأَرْضِ}.

(2) عقود الجمان 161 مناقب أبي حنيفة للمكي 53 وانظر أيضاً مناقب أبي حنيفة للكردري 137 .

(3) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي 13/ 333 .

(4) مناقب أبي حنيفة للمكي 183 .

(5) أصول البزدوي ص 4 .

(6) رواه السيوطي في صون المنطق 136 عن الحسن بن زياد اللؤلؤي .

وإن من شيوخ الماتريدي: محمد بم مقاتل الرازي قال فيه البخاري "لأن أخر من السماء إلى الأرض أحب إلي من أروي شيئاً عن محمد بن مقاتل الرازي"[1]. قال الشمس السلفي "فبعض شيوخ الماتريدي من الضعفاء وبعضهم من المجاهيل وبعضهم من المقلدين الأجلاد والمتعصبين الأصلاب مع جلالتهم في الورع والعلم في الفقه ولا صلة لهم بالحديث وأهله"[2].

لقد صدرت حول الماتريدي بحوث ورسائل كتبها أناس يعتقدون الماتريدية والأشعرية أهل السنة والجماعة. وأثنوا على الماتريدي، إلا أنهم أخذوا عليه موافقته للمعتزلة في مسائل عديدة.

وسبب هذه الموافقة أن أهل الكلام قد انطلقوا جميعاً في مناهجهم من أصول واحدة، ورَدّوا على البدعة ببدعة. ولم يلحظوا أن أصل الانحراف ومصدره كامن في المهج فسكتوا عنه وراحوا ينكرون الأخطاء الناتجة عنه.

لقد أسس المعتزلة منهج علم الكلام ورتبوه، ثم جاء الأشعرية من بعدهم وأخذوا أصولهم ومناهجهم الكلامية في ردّوا على بعض أخطائهم ولم ينقدوا علم الكلام الذي هبط بالمعتزلة إلى مهاوي الضلال.

يقول ابن تيمية "وأما أهل الكلام فإن عمدتهم في الباطن ليست على القرآن والإيمان، ولكن على أصول ابتدعها شيوخهم، عليها يعتمدون في التوحيد والصفات والإيمان بالرسول، ثم ظنوا أن ما يوافقها من القرآن احتجوا به، وما خالفها تأولوه.

فلهذا نجدهم إذا احتجوا بالقرآن والحديث لم يعتنوا بتحرير دلالتهما ولم يستقصوا ما في القرآن من ذلك المعنى، إذ كان اعتمادهم في نفس الأمر على غير ذلك. والآيات التي تخالفهم يشرعون في تأويلها شروع من قصد ردّها كيف أمكن، ليس مقصوده أن يفهم مراد الرسول، بل أن يدفع مُنازعه عن الاحتجاج بها ..."[3] .

---

(1) تهذيب التهذيب 471/9 .
(2) عداء المارتيدية للعقيدة السلفية 226/1 .
(3) مجموع الفتاوى 13/ 58 – 59 .

موقف الشيخ أبي زهرة من الماتريدي

وقد حمل الشيخ محمد أبو زهرة على الماتريدي "صبغته العقلانية" المتمثلة في مبدأ وجوب النظر وموافقته للمعتزلة في العقلانية مثل: ضرورة النظر ومعرفة الله بالعقل والتحسين والتقبيح العقليين" إلى أن قال" فآراء الماتريدي أقرب إلى آراء المعتزلة منها إلى آراء الفقهاء والمحدثين، والماتريدي في القسم الذي يلي المعتزلة". قال "ولذا كان قول صديقنا المرحوم الكوثري إن الأشاعرة بين المعتزلة والمحدثين، والماتريدية بين المعتزلة والأشاعرة قولاً صادقاً"[1].

ولقد قام الدكتور محمود قاسم (في مقدمته على مناهج الأدلة) بتقييم مذهب الماتريدي وانتهى إلى إنه أقرب إلى الاعتزال وأنه لا يتفق في الحقيقة مع الأشعري إلا في مسائل قليلة ليست بالجوهرية[2].

واستنكر محقق كتاب التوحيد (الماتريدي) في بداية الأمر[3] ما قاله الدكتور قاسم، غير أنه عاد واعترف بهذه الحقيقة في مقدمته حيث أثبت تأثره بالمعتزلة في العديد من المسائل.

وتتجلى أدلة الماتريدي العقلانية التي بناها على قواعد المعتزلة في مواضيع مثل: أن الأجسام حادثة وأنها لا تخلو عن اجتماع وسكون وافتراق، وهي حوادث بالعقل والحس لأن الضدين لا يجتمعان فثبت التعاقب". علق المحقق على ذلك قائلاً "هذه الأدلة المستمدة من شهادة الحس والعقل عند الماتريدية نجدها عند النظام المعتزلي"[4].

وقد زعم الماتريدية أن النصوص إذا كانت خلاف العقل: فإن كانت متواترة فهي وإن كانت قطعية الثبوت لكنها ظنية الدلالة، فالعقل مقدم عليها".

وهكذا لم تسلم السنة من مسخهم: لا آحادها ولا متواترها.

ومن هنا أؤكد أن منهج الماتريدي في نصوص الوحي منهج فاسد باطل لأنه صريح في أن العقل أصل والشرع فرع.

---

[1] تاريخ المذاهب الإسلامية 178 أصول الفقه له أيضاً 556 مقدمة الكوثري على تبيين كذب المفتري 19 .

[2] مناهج الأدلة في عقائد الملة 18 و122 .

[3] قدم تحقيق كتاب التوحيد كرسالة دكتوراه في الأزهر بمصر .

[4] مقدمة كتاب التوحيد 31 ومقدمة كتاب مناهج الأدلة 125 .

الماتريدي وتكفير المقلد

وأنكر على الماتريدي تصدير كتاب التوحيد بفصل "إبطال التقليد" على طريق المعتزلة إذ ذكر أن من بلغ الاحتلام ولم يعرف الله بجميع أسمائه وصفاته من طريق الاستدلال فهو كافر حلال الدم. وقد خالف السرهندي الماتريدي هذا القول[1].

قال المحقق "فلا تخرج أقوال الماتريدي عما يقوله المعتزلة وليس بينهما اختلاف إلا في العبارة"[2]. حيث تضمنت عبارة الماتريدي في "تكفير من لم يعرف الله بجميع أسمائه من طريق استلال المتكلمين" الحكم بكفر غالبية هذه الأمة.

وبالجملة فمسألة تكفير المقلد في العقيدة هو تقليد في العقيدة للمعتزلة، لأن القول قولهم أصلاً.

أهل الكلام عند ابن حجر أهل التقليد

ولقد أبدى الحافظ ابن حجر استياءه من ذلك فقال "والعجب ممن اشترط ترك التقليد من أهل الكلام ينكرون التقليد وهم أول الداعين إليه . . فآل أمرهم إلى تكفير من قلد الرسول ρ في معرفة الله تعالى وكفى بهذا ضلالاً، ويلزم من ذلك إلى القول بعدم إيمان أكثر المسلمين"[3].

- ونقل عن البيهقي في كتاب الاعتقاد أن غالب من أسلم من الناس في عهد النبي ρ لم يعرفوا إثبات الصانع وحدوث العالم عن طريق استدلال المتكلمين وذكر أن هذا لا يكون تقليداً وإنما اتباعاً[4].

- وأثبت الحافظ أن هذا الاشتراط الذي عرفه المتكلمون إنما قلدوا به المعتزلة الذين سبقوهم إلى تكفير من لم يعرف الله عن طريق الاستدلال. قال "وذهب أبو هاشم من المعتزلة إلى أن من لم يعرف الله بالدليل فهو كافر"[5].

---

(1) مكتوبات الإمام الرباني 293 .

(2) مقدمة كتاب التوحيد 27 – 28 .

(3) فتح الباري 13/ 354 .

(4) فتح الباري 13/ 353 .

(5) فتح الباري 13 /350 .

الاسم والمسمى

ومن المسائل التي خاض فيها الماتريدية مسألة الاسم والمسمى حيث ذهبوا إلى أن الاسم هو المسمى وقد عد الإمام الطبري الخوض فيها من الحماقات والمتاهات[1] وكان الإمام أحمد يشق عليه هذا الخوض ويكتفي بأن الاسم للمسمى كما قال تعالى {ولله الأسماء الحسنى}.

الماتريدي وفكرة الشر

وقد استغرب محقق كتاب التوحيد ما وجده عند الماتريدي من الاستدلال بوجود الشر في العالم كدليل على أن للكون صانعاً "ولو كان العالم من غير صانع لانتفى وجود الشر"[2].

قال المحقق "ومن الغريب أن يختار الماتريدي فكرة الشر ليبني عليها برهاناً على وجود الله، وحتى الفلاسفة لم يخطر عندهم مثل هذا الاستدلال فأفلاطون مثلاً يتخذ من فكرتي الجمال والخير دليلاً على وجود الله[3]. وحتى الدكتور المغربي الذي صنف كتاب "إمام أهل السنة والجماعة أبو منصور الماتريدي" استغرب من الماتريدي هذا الاستدلال[4].

الماتريدي وموقفه من السببية

وعارض الدكتور عاطف العراقي موقف الماتريدي من السببية ورأى أن إنكار العلاقة بين الأسباب والمسببات مبني على المغالطة وهو إفراط في مقابل تفريط المعتزلة الذين ربطوا الأسباب بمسبباتها على وجه الضرورة من غير اعتبار لمسببها. فجاء الماتريدي وفرط في إنكار الضرورة بين السباب ومسبباتها لكي يثبت الحاجة إلى الله. ولا تعارض بين القدرة الإلهية المطلقة وبين القوانين الثابتة للأشياء[5].

---

(1) صريح السنة 26 تحقيق بدر معتوق .

(2) انظر كتاب التوحيد للماتريدي 17 .

(3) مقدمة التوحيد 34 .

(4) إمام أهل السنة والجماعة 132 .

(5) إمام أهل السنة والجماعة 131 .

وفي تعريف الماتريدي للإرادة يميل إلى قول النجارية من المعتزلة، إذ يعرفها بأنها صفة لكل فاعل يخرج فعله على غير سهو أو غفلة[1].

وفي رده على الكعبي يذهب إلى أن من ليس بمريد يمعنى أنه ليس بمغلوب. وأن من ليس مكروهاً معناه من كان مريداً[2]. ونجد الماتريدي في كتابه التوحيد يوافق المعتزلة في ربطهم بين الإرادة والعلم[3].

وهنا تساءل الدكتور المغربي "هل معنى هذا الربط القول بأن الإرادة تجري مجرى العلم على النحو الذي يقول به الكعبي"؟

على أن المؤلف المذكور لم ينس في ختام رسالته أن يعترف لنا بأنه يجد موافقة عند الماتريدي لآراء المعتزل مع أنه يراه إمام أهل السنة والجماعة كما عنون رسالته، وأرجع سبب هذه الموافقة إلى أخذه بالعقل إلى جانب النص"[4].

---

(1) التوحيد 286 .
(2) التوحيد 294 و 304 .
(3) التوحيد 293 .
(4) إمام أهل السنة والجماعة 444 .

تأثره بأرسطو والفلاسفة

بل قد أثبت المؤلف المذكور تأثر الماتريدي من بعض قواعد الجدل الآرسطي ومناهجه مثل قوله بأهمية المعرفة الحسية وصدقها بالضرورة، وأن من فقد حساً فقد علماً[1].

وكذلك تأثره بنظرية المثل لأفلاطون حيث رأى أن الإنسان هو العالم الصغير بمعنى أنه يوجد لكل أمر من أمور العالم الكبير مثال له في العالم الصغير، وأن الإنسان صورة العالم الصغير الذي انطوى فيه العالم الكبير أي أن الإنسان مثال وصورة من الله[2].

نزعة الماتريدي العقلانية

ويجعل من العقل أصلاً في مسائل أصول الدين وفروعه كقوله:

والعقل سبيل معرفة حجة الرسل[3].

والعقل سبيل إدراك معنى أوامر الله[4].

والعقل إنما هو لإدراك العواقب[5].

والعقل سبيل شكر المنعم[6].

ومع ذلك كله فقد اعترف الماتريدي بقصور العقل وأنه مخلوق له حد كغيره من وسائل الإدراك: يعترضه ما يعترض غيره من الآفات مع غموض الأشياء واستغلاقها"[7].

وحكى الشيخ زادة عن عامة مشايخ الحنفية الماتريدية أنهم يقولون أن الله لو لم يرسل الرسل لكفى حجة الله عليه بعقولهم[8]. وخالفوا بذلك صريح قول الله تعالى {وما كنا معذبين حتى نبعث رسولاً}.

وهذا متعارض مع جعل العقل أصلاً يقدمونه على الأدلة السمعية ويؤكد هذا التعارض أن ما يدافعون به الأدلة السمعية ويستعملونه في تأويلها يكون باعترافهم محتملاً لا مقطوعاً به. مثال ذلك:

---

(1) إمام أهل السنة والجماعة 448 .

(2) التوحيد 102 تأويلات أهل السنة 652/1 .

(3) تأويلات أهل السنة 183/3 التوحيد 185 تبصرة الأدلة ل 101 بحر الكلام 5، 6، 14 نثر اللآلئ 204 نظم الفرائد 35 .

(4) تأويلات أهل السنة 499/1 .

(5) تأويلات أهل السنة 1/ 544 .

(6) تأولات أهل السنة 1/ 444 .

(7) التوحيد 183 تأويلات أهل السنة 684/1 .

(8) نظم الفرائد 35 .

حين وجد الماتريدي آيات القرآن صريحة في رد مذهب الأحناف بعدم زيادة الإيمان ونقصه {ليزدادوا إيماناً مع إيمانهم} {فزادهم إيماناً} استخدم عقلانيته على وجه الاحتمال لا على وجه اليقين فقال:

[1] يحتمل أن تعني الزيادة هنا زيادة الحجج والبراهين.
[2] يحتمل أن تكون زيادة الإيمان داعية إلى الوفاء بشروطه.
[3] يحتمل أن تكون من حيث الفضيلة والكمال لا العدد والعمل .
[4] يحتمل أن تكون لزياد بمعنى قوته ونوره وزيادة ثماره. وهو اعتراف بزيادة الإيمان لأنه بزيادة الإيمان يزداد النور.
[5] يحتمل أن تكون بمعنى زيادة الثبات(1) والاستقامة(2). وهذا القول تحريف ظاهر. فإن من لم يثبت على الإيمان ولم يدم عليه فقد انتقل إلى الكفر.

وهكذا نجد عند أهل الكلام من الاحتمالات في أمور العقائد الشيء الكثير. ويصعب إحصاء المرات التي كرَّر ابن فورك في كتابه مشكل الحديث وقله (ويحتمل).

ومن هنا نستطيع القول بأن المتكلمين لم يوفوا بما اشترطوه وهو أن لا يتكلموا في العقائد إلا بالأدلة القطعية. هذا الشرط الذي دفعهم إلى رد أحاديث الآحاد واعتبارها ظنية مع كونها موجودة عند البخاري ومسلم اللذين تلقت الأمة أحاديثهما بالقبول.

فالتأويل ظني الدلالة باعتراف الماتريدي(3) ومع ذلك اعتمدوه في العقائد وبكثرة. والعقل قدموه على الأدلة النقلية السمعية في العقائد، مع اعتراف الماتريدي أيضاً بقصوره. والاحتمالات تتوارد عمدهم وتكثر في سبيل رد الصريح من النصوص كما رأينا مع الماتريدي في تأويل النصوص الدالة على زيادة الإيمان.

وبهذا نخلص إلى أن من حمل هذه التناقضات وثبت عليه مشابهة المعتزلة كيف يقال بأنه رئيس أهل السنة والجماعة ؟

---

(1) تأويلات أهل السنة والجماعة 273/1 .

(2) عاب الباحث في رسالته (أبو منصور الماتريدي 385) موقف الماتريدي من الإيمان قائلاً "وإذا كان الإيمان لا يزيد ولا ينقص في حقيقته عند الماتريدي فعلى ذلك فقد استوينا والرسل في أصل الإيمان، فكيف صار الثواب لهم والخوف من الله أكمل"؟!

(3) التوحيد للماتريدي 74 .

الاختلاف بين الماتريدية والأشاعرة حول مهمة العقل

لقد كان الماتريدية من أكبر المنتصرين للتحسين والتقبيح العقليين حتى أدى ذلك إلى وصفهم بمخانيث المعتزلة.

فقد ذهب الماتريدية إلى أن العقل يدرك حسن الأشياء وقبحها وأن معرفة الله بالعقل، حتى قال الصدر في التعديل " كل ما هو واجب عقلاً فهو حسن عقلاً، وكل ما هو حرام عقلاً فهو قبيح عقلاً ومن هنا قالوا أن العقل آلة في معرفة الله.

وخالفهم الأشاعرة في ذلك مستدلين بقوله تعالى {وما كنا معذبين حتى نبعث رسولاً}"[1].

وقالوا " . . . لا عبرة بأوامر العقل، إنما العبرة بأوامر الشارع الحكيم"[2].

---

(1) نظم الفرائد 35، الروضة البهية 34 – 37 إشارات المرام 93 .

(2) أصول الفقه للشيخ محمد أبي زهرة 55 المسايرة 97 لابن الهمام شرح الفقه الأكبر 137 وتأويلات أهل السنة للماتريدي 1/ 444.

من هي الفرقة الناجية؟

إن هذه الخلافات العميقة بين الفرقتين لدليل على أنهما ليستا من الطائفة الناجية. فإن الفرقة الناجية ليست مركبة من فرقتين متناحرتين في العقائد، وإنما هي طائفة واحدة كما في الحديث.

فنحن نستطيع أن نقول: إن عقيدة الشافعي وأحمد ومالك واحدة، إذ لم ينقل عنهم خلاف في العقيدة مع كثرة اختلافهم في الفروع.

والأشعري والماتريدي إنما أتيا بعدهم. فهل كان الشافعي أشعرياً أم كان أبو حنيفة ماتريدياً؟

وليس من سمات الفرقة الناجية تقديم العقل على النقل ولا التأويل في أسماء الله وصفاته. بل إن هذه الخلافات في ذاتها رد على الماتريدية القائلين بوجوب الإيمان بالله عقلاً وأن العقل آلة في معرفة الله فإن العقول تختلف من عقل إلى آخر. فعقول الماتريدية لم تتفق مع عقول الأشاعرة.

وإنما تقدم الطائفة الناجية النقل على العقل من غير تعطيل لدور العقل. فلا تقدم العقل على النقل على النحو الذي مضى عليه الفلاسفة المتكلمون والمعتزلة والأشاعرة والماتريدية.

ولا تقدم القلب والكشف على النقل كما يفعل الصوفية والباطنية.

إن الفرقة الناجية هي الطريق التي ثبت عليها أحمد أمام مؤولة الصفات. هي الفرقة التي أعلن الأشعري الانتهاء إليها: على طريقة أحمد كما اعترف به ابن عساكر والزبيدي بل والسبكي. وشهادة الأمة بفضل أحمد وإمامته وثباته على السنة وبروزه في الحديث قد جعل له الإمامة والقبول في الأمة.

ولم يعرف الناس أيام الأشعري أن من أراد الحق فليكن أشعرياً، وإنما كانوا يعرفون أن من أراد الحق فليتبع طريقة أحمد بن حنبل لأنه "الإمام الكامل . . . الذي أبان الله به الحق وأظهر به السنة"[1]. ولو كان التأشعر هدى وفرقة نجاة لما ذمهم الشيخ عبد القادر الجيلاني وقرن تأويلاتهم بتأويلات المعتزلة[2].

- **يعزفون على وتر الكثرة**

وكثيراً ما يدق البعض على وتر الكثرة فيقول "إن الأشعرية الذين هم أهل السنة يبلغ تعدادهم مئات الملايين، أما من خالفهم فهم قلة قليلة بالنسبة إليهم، وفي

(1) تبيين كذب المفتري .
(2) انظر الغنية 54 و56 و58 .

أندونيسيا وحدها أكثر من مئة مليون كلهم أشعريون"[1]. وهذا دليل واه وحجة داحضة:

الشبهة الثامنة

ونردّ عليه فنقول:

أولاً: من خلال كلمات تلميذه أسامة السيد إذ قال "قال لي شخص: لماذا أنتم أيها الأحباش كل المجموعات الدينية ضدكم فهل تظنون أنفسكم على حق بمفردكم وهُم أهل الباطل بمجموعهم؟ فقلت له: إن الكثرة ليست مقياس الحق، لا سيما إن من تستكثر بهم مئات الملايين من المقلدة الذين لا يعرفون حقيقة المذهب الأشعري بل هم من المقلدة العوام. بل الجمهرة الغالبة للمسلمين تؤمن بهذا الدين بإجمال ولا تعرف المداخل الكلامية والقضايا العقلية التي يعتمدها أهل الكلام.

وعلى أي حال فقد قال الفضيل بن عياض: لا يغرنك كثرة الهاكين"[2]. ولست أدري لِمَ لم يقل له: بل نحن كثرة، كما زعم شيخه؟

ثانياً: قال الحافظ ابن عساكر "قد يقول قائل: إن أكثر الناس لا يقتدون بالأشعري ولا يرون مذهبه: وهم السواد الأعظم: والجواب أنه لا عبرة بكثرة العوام ولا التفات إلى الجهال الأغتام وإنما الاعتبار بأرباب العلم والاقتداء بأصحاب البصيرة ولافهم وأولئك في أصحابه أكثر ممن سواهم ولهم الفضل على من عداهم، على أن الله عز وجل قال {وما آمن معه إلا قليل} وقال {وقليل من عبادي الشكور} وقال الفضيل بن عياض: لا تستوحش طرق الهدى لقلة أهلها ولا تغترنّ بكثرة الهالكين"[3]. فهذا ابن عساكر يصرح بأن السواد الأعظم خلاف الأشاعرة.

ثالثاً: متى كانت الكثرة ميزاناً بين الحق والباطل؟ بل الحق حق وإن ابتعه الأقلون، والباطل باطل وإن اتبعه الأكثرون. الحق لا يعرف بالكثرة أيها المدلس. فإن النبي يأتي يوم القيامة ومع الرجل والرجلا،، ويأتي آخر وليس معه أحد؟ وقد قال تعالى عن نوح {وما آمن معه إلا قليل}. أما الشرك فعليه الأكثرية: {وما يؤمن أكثرهم بالله إلا وهم مشركون}.

رابعاً: أن الله قد أخبرنا أن الكفر والشرك والإعراض كانت عليه الكثرة من الناس فقال {ولكن أكثر الناس لا يعلمون} {لا يؤمنون} {معرضون} {لا يشكرون} {بلقاء ربهم لكافرون} {وإن كثيراً من الناس لفاسقون} {فأبى أكثر الناس إلا كفوراً}

---

(1) منار الهدى (!) عدد 8 ص45 .
(2) مجلة منار "الهدى" 74/25 .
(3) تبيين كذب المفتري ص 331 .

{وما أكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين} {فمنهم مهتد، وكثير منهم فاسقون} {وقليل من عبادي الشكور} {وإن تطع أكثر من في الأرض يضلوك عن سبيل الله}. وقد قالت عائشة للنبي ρ "أنهلك وفينا الصالحون؟ قال: نعم إذا كثر الخبث"[1]. ولما قيل له: "أمن قلة نحن يومئذ يا رسول الله؟ قال: بل أنتم يومئذ ((كثير)) ولكنكم غثاء كغثاء السيل".

وأما المتمسكون بسنته ρ فليسوا بغثاء مهما قل عددهم فقد أثنى ρ عليهم فقال "بدأ الدين غريباً وسيعود غريباً كما بدأ فطوبى للغرباء. قيل ومن الغرباء يا رسول الله؟ فقال: ناس صالحون ((قليل)) في ناس سوء ((كثير)) من ((يعصيهم)) ((أكثر)) ممن يطيعهم".

فأهل الإسلام بين أكثر الناس غرباء. وأهل الإيمان بين أهل الإسلام غرباء. وأهل السنة المتميزين عن أهل البدعة والشرك غرباء.

خامساً: لئن كانت الكثرة ميزاناً في الحق والقلة دليلاً على الباطل فيصير دين البوذيين والنصارى بهذا الميزان الفاسد هو الدين الحق، والمسلمون على الدين الباطل لأن تعداد البوذيين أكثر من النصارى، وتعداد سكان النصارى أكثر من المسلمين.

ثم إن مئات الملايين هؤلاء محسوبون زوراً على الأشاعرة بينهما لا يعرفون شيئاً عن الأشعري ولا تأويلات وجبر الأشعرية ولا سمعوا بالماتريدي، وإنما هم مسلمون بالفطرة، وعامة المسلمين يعتبرون أهل سنة ما تركوا على فطرهم كما أكده ابن قتيبة. بل لهذا فضل الغزالي عقيدة العوام على المتكلمين وأكد أن "إيمان العوام أثبت من عقيدة علماء الكلام المهلهلة المتزعزعة التي تهزها رياح الشبهات مرة هكذا ومرة هكذا[2]. ومعلوم أن الأشاعرة علماء كلام.

ولهذا أيضاً تمنى الجويني حين أعلن توبته عن مذهب الأشاعرة وهو على فراش الموت أن يموت على دين عجائز نيسابور.

أما تمسكهم بحديث "إن أمتي لا تجمع على ضلالة فإذا رأيتم اختلافاً فعليكم بالسواد الأعظم" فهذا الحديث والله أعلم ضعيف. في سنده أبو خلف الأعمى واسمه

---

(1) رواه البخاري (7059) ومسلم (2880) .
(2) احياء علوم الدين 94/1 والمنقذ من الضلال 17 للغزالي .

حازم بن عطاء قال الحافظ العراقي في تخريج أحاديث البيضاوي "وقد جاء الحديث بطرق كلها فيها نظر".

وقال الزبيدي في الإتحاف (141/8) "وفي السند مجهول".

والعجيب أن الجويني وهو من كبار الأشاعرة رد هذا الحديث بحجة أنه خبر آحاد ويؤوله بأن يحتمل أن يكون معناه "أن أمته ρ لا ترتد إلى قيام الساعة" ثم قال" ولا حاصل لمن يقول قد تلقته الأمة بالقبول".

ولا ننسى أن حديث الآحاد عندهم يبقى ظنياً يحتمل الكذب وإن تلقته الأمة بالقبول وأجمع على تلقيه أهل العلم كما حكاه عن ابن فورك في أحد قوليه والقاضي ولم يعقب عليه[1].

والجويني لا يرى وجود دليل سمعي قطعي على حجة الإجماع - وإن كان لا ينكر الإجماع — ويرد على الشافعي احتجاجه بقوله تعالى {ومن يشاقق الرسول من بعدما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى} ويرى أنها ليس نصاً ف الموضوع وإنما تعني عنده "من أراد الكفر وتكذيب المصطفى ρ "[2].

وإن صح الحديث فإنه يُفهم منه الجماعة كما في الروايات الأخرى. فقد أورد له المرتضى الزبيدي زيادة فيها "قالوا: ما السواد الأعظم؟ قال: من كان على ما أنا عليه وأصحابي"[3].

والسواد الأعظم هم جماعة أهل السنة ومن تمسك بما كان عليه جماعة الصحابة. قال ابن حجر الهيتمي في فتاويه "ورد عن ابن مسعود رضي الله عنه رفعه: ليس الجماعة بكثرة الناس، من كان معه الحق فهو الجماعة وإن كان واحداً".

وقد قال عمرو بن ميمون "سمعت عبد الله بن مسعود يقول: عليكم بالجماعة فإن يد الله على الجماعة. وقال لي: تدري ما الجماعة؟ قلت: لا. قال: الجماعة ما وافق الحق وإن كنت وحدك".

---

(1) البرهان في أصول الفقه 379/1 .
(2) البرهان في أصول الفقه 435/1 .
(3) اتحاف السادة المتقين 1/ 265 .

وقد اشتد نكير أبي المظفر السمعاني على أهل الكلام وسخر من طريقتهم وأكد أنهم يكفّرون من خالف طريقهم من الناس وهم السواد الأعظم[4]. فالمصابون بداء علم الكلام شرذمة قليلون ليسوا شيئاً"[5].

قال أبو شامة "حيث جاء الأمر بلزوم الجماعة فالمراد به لزوم الحق وأتباعه وإن كان المتمسك به قليلاً والمخالف كثيراً، لأن الحق الذي كانت عليه الجماعة الأولى من النبي ρ وأصحابه، ولا تنظر إلى كثرة أهل الباطل بعدهم: وقال نعيم بن حماد "إذا فسدت الجماعة فعليك بما كانت عليه الجماعة قبل أن تفسد وإن كنت وحدك. فإنك أنت الجماعة حينئذ"[1].

وجاء في الميزان للشعراني "ولذا كان سفيان الثوري يقول: المراد بالسواد الأعظم هم من كان من أهل السنة والجماعة ولو واحداً".

وكان ابن المبارك يصف من اجتمعت فيه صفات الاتباع الكامل للكتاب والسنة بالجماعة، فتراه إذا سئل عن الجماعة قال "أبو بكر وعمر. فإذا قيل له قد مات أبو بكر وعمر قال: أبو حمزة السكري جماعة. قال الترمذي: أبو حمزة هو محمد بن ميمون وكان شيخاً صالحاً وإنما قال هذا في حياته عندنا"[2].

وأما الجماعة الذين يتولون الظالمين ويستظهرون بهم على المسلمين ويدعون غير الله فهؤلاء هم جماعة الظالمين وليسوا جماعة السنة، ولو أننا لزمنا طريقهم لألزمونا بموالاة أوليائهم الظالمين ومدحهم والتسبيح بحمدهم!

الجماعة الذي يدعوننا إلى الشرك إلى دعاء غير الله وطلب الغوث من الأموات ويبررون الابتداع في الدين فهؤلاء ليسوا من الجماعة، بل يليق بهم حديث النبي ρ "لا تقوم الساعة حتى تلتحق قبائل من أمتي بالمشركين ويعبدون الأوثان"[3].

---

(4) فتح الباري 507/13 .

(5) فتح الباري 507/13 .

(1) رواه اللالكائي في أصول اعتقاد السنة رقم 160 والبدع والحوادث لأبي شامة ص 29-28 .

(2) الترمذي رقم 2167 .

(3) رواه أبو داود بإسناد صحيح رقم (3072) .

فسوادكم الأعظم أيها المبتدعة: رفاعية نقشبندية شاذلية قادرية سهرودية دسوقية يشرطية أشاعرة ماتريدية، خرافات وبدع وارتماء على القبور واستغاثة واستعاذة بالموات من دون الحي الذي لا يموت. والله كلما ازددتم زاد الدين بزيادتكم غربة.

وأما مخالفة الجمهور:

فقد خالف أبو حنيفة الجمهور في أن النجاسة لا تزال إلا بالماء فقال: تزال بكل مائع غير الأدهان.

وخالف الشافعي الجمهور فقال بكراهة استعمال الماء المشمس في الطهارة.

وخالف أحمد الجمهور فقال بكراهة الماء المسخن بالنجاسة.

بشرى سارة للأشاعرة

جاء في مجلة منار الأحباش ما يلي: "بشرى سارة للأشاعرة" قالوا "روى الإمام أحمد بسند صحيح عن الرسول ρ أنه قال "لتُفتَحنّ القسطنطينية فلنعم الأمير أميرها ولنعم الجيش ذلك الجيش" فتحقق هذا الحديث عندما فتحها السلطان محمد الفاتح رحمه الله تعالى وكان أشعرياً يحب الأشاعرة والصوفية"[1].

بشرى غير سارة للأشاعرة

ولكن لماذا تراجع الجويني والغزالي والرازي عن مذهب التأويل الأشعري إن كان هو المذهب الذي يرضاه الله ورسوله ρ ؟ ولماذا كان يبكي الجويني على فراش الموت وهو يقول "يا ليتني لم أشتغل بعلم الكلام".

ولماذا يكتب الغزالي قبل موته رسالة بعنوان "إلجام العوام عن علم الكلام" ثم رحم على الناس تأويل صفات الله الذي تميز به الأشاعرة بعد المعتزلة؟

ولماذا يقول الحافظ ابن حجر عن الرازي أنه كتب وصية قبل موته تدل على أنه حسّن اعتقاده. ولماذا الأشاعرة منقسمون على أنفسهم: منهم من يوجب التأويل ومنهم من يحرمه ويفرض التفويض؟

وقد كان من المفترض أن تكون هذه البشرى للماتريدية لا للأشاعرة لأن الفاتح والعثمانيين ماتريديون في العقيدة، أحناف في الفقه وليسوا أشاعرة فماذا عن الماتريدية المختلفون مع الأشاعرة فيما يزيد على أربعين مسألة اعتقادية؟ هل يدخلون في هذه البشرى مع أنهم يحكمون بكفرهم في مسائل كخلق الإيمان والاستثناء فيه؟!

ما هذه الدعايات الرخيصة التي تموهون بها على الناس؟

---

(1) منار الهدى 32/35 .

خدعة أخرى

ويعزف هؤلاء أيضاً على وتر آخر عجيب جداً فيدعون الناس إلى اعتناق مذهب الأشعري لمجرد أن نسبه يصل إلى أبي موسى الأشعري الصحابي ولأن النبي ρ أثنى على قبيلة الأشعريين وأن آية {فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه} قال ρ هم قوم هذا"[2].

1- إن هذا يستلزم وجود طائفة الأشاعرة بين أبي موسى وأبي احسن يتلقى عنهم الناس علم العقائد. وما علمنا أحمد بن حنبل ولا الشافعي ولا أبا حنيفة كانوا يبحثون عن أحد من قبيلة الأشعريين ليتلقوا عنه العلم.

وأين كان الأشعريون يوم بقي أبو الحسن أربعين سنة مع المعتزلة: أفلم يوجد بينهم من ينبهه إلى عقيدة جده أبي موسى؟

وحتى بعد أن تاب من الاعتزال لم يكن يعلم شيئاً هذه الميزة الأشعرية، بل أعلن حالاً أن عقيدته هي عقيدة الإمام المبجل أحمد بن حنبل.

هب أن الحديث صحيح ـ مع عدم التسليم بصحته لأن عياضاً لم تثبت له صحبة على الراجح ـ فعلى افتراض صحته نسأل:

هل الحديث يتناول كل الأشعريين؟ وهل فيه نص وتعيين على أبي الحسن؟ هذا ما لا يمكن لهم إثباته.

2ـ وهل تحقق مصداق الآية فوقع الارتداد عن الدين حتى أتى الله بأبي الحسن الأشعري؟

3ـ وهل يجوز لأحد أن يثبت أن الآية تعني أبا الحسن الأشعري وعقيدته التي انتقدها الماتريدية بل الأشاعرة المتأخرون؟ كقول الجويني: ومذهب الأشعري في القدر عندي متخبط.

ولقد رد الله فتنة الجهمية بأحمد بن حنبل في وقت لم يزل الأشعري فيه على مذهب الإعتزال. وبعد أن تركهم أعلن أن أحمد هو الإمام الحجة الكامل الذي نصر الله به السنة وقمع البدعة وأظهر الحق وأقام الحجة؟!

---

(2) **مجلة منار الهدى 23/26 .**

فأي ميزة وفضل للأشعري وقد أحال الناس إلى التمسك بمنهج الإمام أحمد فيما رواه عنه الحافظ ابن عساكر أنه قال "ونحن بما كان عليه أحمد بن حنبل قائلون، ولمن خالفه مجانبون[1]. لذا وجب على كل مقلد للأشعري أن يتبع ما كان عليه أحمد.

لا يجوز أن تُستغل نصوص عامة في دعة الناس إلى مذهب رجل من القوم، قد يكون مبطلاً. ولا يعارض مدح النبي ρ لأهل اليمن أن يكون بينهم من يضل. فقد خرج من اليمن أئمة ضلال كعبد الله بن سبأ اصل انشقاق المسلمين إلى سنة وشيعة إلى يومنا هذا، وكذلك الأسود العنسي مدعي النبوة. ثم لا زالت الآية {لا ينال عهدي الظالمين} سنة ماضية سواء في أهل اليمن أو غيرهم. وما أكثر ما يحتج الشيعة بنصوص يدعون بها الناس إلى التشيع مثل "لو كان العلم معلقاً في الثريا لتناوله رجال من فارس".

فالحق لا يُعرف بالرجال وكما قال علي رضي الله عنه "ويحك، أتعرف الحق بالرجال؟ إعرف الحق تعرف أهله".

والرسول ρ ندبنا إلى التمسك بكتاب الله وسنته اللذين هما علام الهدى ودليله، ولم يعلقه بشخص أو عائلة أو قبيلة. ولم يقل: تركت فيكم ما إن تمسكتم بهم لن تضلوا بعدي أبداً: آل الأشعري!

لو كان الأمر كذلك لحكمنا على من اتبع الأشعري خلال أربعين سنة من اعتناق الأشعري لمذهب المعتزلة معذوراً لاعتماده على ثناء النبي ρ على قبيلة الأشعريين؟

وإذا كان ثناء النبي ρ على قبيلة دليلاً على ثناء شخص بعينه: فقد أثنى النبي ρ على بني تميم – ومحمد بن عبد الوهاب من قبيلة تميم – فقال أبو هريرة "ما زلت أحب بني تميم منذ ثلاث سمعت من رسول الله ρ يقول فيهم: هم أشد أمتي على الدجال. وجاءت صدقاتهم فقال رسول الله ρ : هذه صدقات قومنا. وكات سبيّة منهم عند عائشة فقال: أعتقيها فإنها من ولد إسماعيل" (رواه البخاري رقم 2543 (219/2).

---

[1] تبيين كذب المفتري 158 وانظر طبقات الشافعية للسبكي 99/3.

الخونة يحتجون بالبطل صلاح الدين

ويكثر الأحباش من الاحتجاج بعقيدة صلاح الدين وأنه كان أشعرياً ونشر العقيدة الأشعرية وفتح لها المدارس. وإذا كان صلاح الدين أشعرياً فقد مال ابنه الأشرف العادل إلى الحنابلة وأهل السنة في العقيدة[1].

أما كون صلاح الدين أشعري المذهب فهذا ليس دليلاً على صحة المذهب، كان المعتزل يحتجون على صحة مذهبهم بموافقة المأمون لهم، وكان الإمام أحمد آنذاك علماً لأهل السنة وكانوا يخالفون طريقته، بل ويحثون المأمون على ضربه وسجنه، وقد جعله الله علماً من أعلام الهدى.

والمذهب الأشعري اليوم يحتج بصلاح الدين، وقد غرر بصلاح الدين لكونه واحداً من عوام المسلمين مثلما عررت المعتزلة بالمأمون.

بينما لا يمكن للمذهب الأشعري الادعاء بأنه على ما عليه علماء المسلمين كالإمام أحمد بالرغم من رجوع أبي الحسن الأشعري عند توبته إلى طريقة الإمام أحمد.

وبالرغم من زجر الإمام أحمد عن علم الكلام والجدل والخوض في تأويل الصفات، يتخل المذهب الأشعري حتى اليوم عن علم الكلام وتأويل الصفات الذي زجر عنه أحمد وسائر أئمة هذه الأمة.

ولئن كان المذهب الأشعري على السنة فليثبت موافقته في أصول مذهبه لأحمد.

وقد اعترف القشيري ـ وهو أشعري ـ أن من السلف "الشافعي ومالك وأحمد والمحاسبي والقلانسي اختاروا عدم التأويل للمتشابهات" وأن أحمد سد باب التأويل على الإطلاق[2] كما نقل عن والد الجويني أن طريقة كثير من السلف كابن عباس وعامة الصحابة الإعراض عن الخوض في التأويل[3].

---

(1) **طبقات السبكي 218/8 محققة .**
(2) **اتحاف السادة المتقين 12/2 و79 .**
(3) **اتحاف السادة المتقين 2/ 110 .**

وقال محمد بن درويش الحوت بأن "سيدنا أحمد يمنع التأويل" وصرح أن التأويل مذهب المعتزلة[4].

ولعلك أخي القارئ لا تنسى أن تقارن بين الدور الذي لعبه صلاح الدين حيث قضى على الباطنيين وطهر الأمة من تسلط الدولة الفاطمية وبين موقف الأحباش المناقض لموقف صلاح الدين. قال السبكي "ولو لم يكن له إلا الحسنتان العظيمتان، وهما: فتح بيت المقدس، وإباد الفاطميين، وقد علم الناس سيرتهم كيف كانت، وسبّهم للصحابة وفعالهم القبيحة التي لا تعد ولا تحصى من عدم مبالاتهم بأمور الدين وقلة نظرهم إلا في فساد المسلمين"[1].

ويحتجون بابن الجوزي ويسمونه (منزّه الحنابلة) وقد كتب كتاباً بعنوان (النصر على مصر) أوجب فيه على المسلمين قتال القرامطة وأنهم مرتدون. وطعن في أبي الحسن الأشعري وألزمه بالرجوع على القول بخلق القرآن، وطعن في الصوفية واعتبرهم زنادقة.

نحن أثبتنا لكم من كلام السبكي في الطبقات والحافظ ابن عساكر في التبيين نفسه أن أبا الحسن الأشعري انتهى إلى مذهب أحمد في العقيدة ولم يدّع لنفسه مذهباً خاصاً فلماذا تعرضون عن هذه الحقيقة.

لهذا نقول: نعم، كان صلاح الدين أشعرياً ولكن لم يكن الأشعري أشعرياً بل هو حنبلي العقيدة باعتراف كبار أئمة الأشاعرة وأبرزهم السبكي الذي روى قول الأشعري "عقيدتي عقيدة الإمام المبجل أحمد".

ثم متى كانت علامة الفرقة الناجية انتماء رجل إليها، ولو قلتم كان الجويني والغزالي والباقلاني والرازي أشاعرة ـ وهؤلاء علماء فطاحل ـ لكانت حجتكم داحضة، فكيف تحتجون برجل عرف بالفضل والإنصاف والشجاعة وحسن القيادة غير أنه لم يكن من علماء الأمة ليكون مجرد انتمائه التقليدي إلى مذهب حجة.

قال محقق كتاب سير أعلام النبلاء "وكانت بلاد الشام تشهد نزاعاً مذهبياً وعقائدياً حاداً، كان الحُكّام المماليك يتدخلون فيه في كثير من الأحيان فيُناصرون فئة على أخرى، وكان الأيوبيون قبل ذلك قد عُنوا بنشر عقيدة الأشعري واعتبروها العقيدة الحقة التي يجب اتّباعها، وكان صلاح الدين الأيوبي رحمه الله أشعري

---

(4) رسائل في عقائد أهل السنة والجماعة 31 تحقيق كمال الحوت .
(1) طبقات السبكي 21/7 محققة .

متعصباً كما هو معروف من سيرته، فلذلك أصبحت للأشاعرة قوة عظيمة في مصر والشام"[2].

ومع فضله ولكن ما من أحد إلا يُردّ عليه إلا نبينا ρ . فقد زعم الأحباش[3] أن صلاح الدين الأيوبي أمر المؤذنين أن ينادوا قبل الابتداء بالأذان (الله موجود بلا مكان). فتأمل!

---

(2) **سير أعلام النبلاء 13/1 .**

(3) **شريط سليم علوان 1/ 382 .**

نموذج من التعصب المذهبي

وقد ابتلي صلاح الدين بمشايخ قمة في التعصب أمثال الخبوشاني.

قال السبكي "دخل يوماً القاضي الفاضل وزير السلطان لزيارة الشافعي، فوجده – الخبوشاني شيخ صلاح الدين – يلقي الدرس على كرسي ضيق، فجلس وجنبه إلى القبر، فصاح الشيخ فيه، قم، قم، ظهرك إلى الإمام؟ فقال الفاضل: إن كنت مستدبره بقالبي فأنا مستقبله بقلبي، فصاح فيه أخرى وقال: ما تُعُبِّدنا بهذا. فخرج وهو لا يعقل"[1].

يجب نبش قبور مثبتي صفات الله

قال "وأخذ الخبوشاني في بناء الضريح الشريف (ضريح الشافعي) وكان ابن الكيزاني رجل من المشبهة مدفوناً عند الشافعي رضي الله عنه فقال الخبوشاني: لا يكون صديق وزنديق في موضع واحد. وجعل ينبش جثته ويرمي عظامه وعظام الموتى الذين حوله من أتباعه، وتعصبت المشبهة عليهم، ولم يبال بهم"[2].

ثم إن صلاح الدين لم يكن ماتريدياً فبطل ما تزعمونه من كون الماتريدية من أهل الحق. ولو كانوا على الحق لانتمى إليهم صلاح الدين ولنشر مذهبهم كما نشر مذهب الأشعرية.

كيف انتشر المذهب الأشعري

وكان الأشاعرة ينشرون مذهبهم عن طريق الإرهاب الفكري والإلزام بالكفر والردة والتشبيه والتجسيم ولا يتورعون عن الافتراء على خصومهم، فقد حرضوا السلطان ألب أرسلان على شيخ الإسلام الهروي وزعموا أنه مجسم وأنه كان يعبد صنماً في محرابه. ولكن الله أبطل كيدهم[3].

ولم يكن الأشاعرة يدعون إلى مذهبهم بالحكمة والموعظة والبرهان ولكنهم كانوا يتسلطون على المخالف ويلجأون إلى التعلق بالسلاطين حماية لعقيدته الباطلة، ويتسببون في كثير من الفتن، فقد سجل التاريخ استنجادهم واحتماءهم بالعبيديين

---

(1) طبقات السبكي 15/7 – 17 محققة .

(2) نفس المصدر .

(3) الذيل على طبقات الحنابلة 54/1 – 55 .

الباطنيين لتثبيت عقائدهم والتخلص من خصومهم كما فعل القشيري يوم فتنـة بغداد حين صاح

عقيدة أبي الحسن الأشعري

وكان أبو الحسن الأشعري رحمه الله من المعتزلة، غير أنه رجع عن ذلك إلى إثبات جميع ما وصف الله به نفسه.

وأعلن أن "مذهب أهل السنة والجماعة عدم التأويل.

وأنهم يثبتون لله اليدين والعينين"[1].

والوجه والاستواء ولا يتأولون ذلك"[2].

قال "وأهل السنة والحديث يؤمنون أن الله نورٌ كما قال تعالى {الله نور السماوات والأرض}[3]".

وصرح أن "أهل السنة والحديث يثبتون لله اليدين والعينين والوجه والاستواء ولا يتأولون ذلك . . . " إلى أن قال "وبكل ما ذكرنا من قولهم نقول وإليه نذهب"[4].

مراحل الأشعري الفكرية

وقد نقل المرتضى الزبيدي عن ابن كثير بيان مراحل أبي الحسن الفكرية وهي على ثلاث مراحل:

الأولى حال الاعتزال التي رجع عنها.

الثانية: إثبات الصفات العقلية السبعة: الحياة والعلم والإرادة والسمع والبصر والكلام، وتأويل الصفات الخبرية كالوجه واليدين والقدم والساق. وهذه الطريقة اتبع فيها عبدَ الله بن سعيد بن كلاب[5].

---

(1) وقوله: والعينين يؤكد أنه لا يتأول هذه الصفة لأن الذي يتأولها لا يثنيها وإنما يجعلها كناية عن الرؤية .

(2) مقالات الإسلاميين 291 .

(3) مقالات الإسلاميين 211 .

(4) مقالات الإسلاميين 291 .

(5) الخطط للمقريزي 3: 308 .

الثالثة: إثبات الصفات جميعها من غير تكييف ولا تشبيه، جرياً على منهاج السلف، وهذا ما يظهر في كتابه الإبانة[6]. وهذا في الجملة وإلا فعنده بعض المسائل بقي عليها، ولعله لو مد الله في عمره لرجع عنها كما رجع عن كثير غيرها.

[6] إتحاف السادة المتقين 2: 4 .

اعتراف السبكي برجوع الأشعري إلى مذهب أحمد

وهذا ما أكده السبكي وهو أن الشيخ الأشعري رجع إلى مذهب السلف وأن عقيدته هي عقيدة أحمد بلا شك ولا ارتياب، وأن الأشعري صرح هو نفسه بذلك مراراً في تصانيفه "أن عقيدتي هي عقيدة الإمام المُبَجَّل، أحمد بن حنبل" قال السبكي" هذه عبارة الشيخ أبي الحسن في غير موضع من كلامه[1].

فهؤلاء يحملون مذهب أئمة تراجعوا عن المذهب أولهم أبو الحسن الأشعري وثانيهم الجويني وثالثهم الرازي ورابعهم الغزالي وغيرهم كثير. فليس من العدل التمسك بقول من تاب عن قوله، متجاهلاً توبته.

الحافظ ابن حجر يثبت فرقاً بين الأشاعرة وبين أحمد

ومن الأدلة على مخالفة المذهب الأشعري لعقيدة أحمد، ما قاله الحافظ ابن حجر من أن الأشاعرة يمنعون أن يتكلم الله بحرف وصوت، وذكر هو والزبيدي أن أحمد تمسك بأن الله يتكلم بصوت، وهو ما أثبته أبو الفضل التميمي في روايته عن أحمد[2].

هل وافقت المعتزلة أهل السنة في التأويلات؟

ونقل الحافظ ابن عساكر عنه هذه الجملة[3]. ثم نقل قول الأشعري "فإن قال قائل: قد أنكرتم قول المعتزلة والقدرية والجهمية فعرفونا قولكم الذي به تقولون وديانتكم التي بها تدينون".

فبادر الأشعري إلى سرد عقيدته المخالفة لما أورده عن المعتزلة من قبل من أقوال المعتزلة وغيرهم. واثبت لله الاستواء لا الاستيلاء.

---

(1) طبقات الشافعية 99/3 أو 236/4 محققة .
(2) فتح الباري 460/13 إتحاف السادة المتقين 79/2-80 طبقات الحنابلة 296/2 .
(3) تبيين كذب المفتري 150 .

السبكي يثني على كتاب الإبانة

وقد وصف السبكي كتاب التبيين بأنه الكتاب الذي يعتمد على نقله الأشاعرة[1].

فافتخار الأشاعرة بكتاب الإبانة كدليل على صحة عقيدة الأشعري بعد موته يؤكد أنه الكتاب الممثل الحقيقي والأخير لمذهب الأشعري.

واحتج ابن عذبة بن الحنفية بالكتاب[2].

وصرح أبو القاسم عبد الملك بن عيسى بن درباس (توفي 605هـ) أن كتاب الإبانة هو آخر ما استقر عليه أمر الأشعري فيما كان يعتقده"[3]. وذكر عن إمام القراء أبي علي الحسن بن علي بن إبراهيم الفارسي أن الأشعري صنف الإبانة في بغداد لما دخلها[4].

وصرح ابن العماد الحنبلي في (شذرات الذهب 303/2) أن كتاب الإبانة هو آخر ما ألفه الأشعري. ويعتمد عليه أصحابه في الذب عنه ضد من يطعن فيه.

---

(1) طبقات السبكي 133/1 محققة .
(2) الروضة البهية 53 .
(3) ذكر ذلك في رسالة ألفها بعنوان رسالة في الذب عن أبي الحسن الأشعري ص 107 تحقيق الفقيهي .
(4) رسالة في الذب عن أبي الحسن الأشعري ص 115 .

مخالفة الأشاعرة للأشعري

غير أن المنتسبين إليه من بعده إليه يجهلون نهاية حاله رحمه الله من إثبات ما أثبته الله ورسوله. ويجهلون حقيقة مهمة وهي أن طريقة ووسيلة المعتزلة في نفي الصفات إنما كانت في التأويل، فلما جهلوا ذلك تبنَّوا تأويلات المعتزلة ودافعوا عنها معتقدين أنها تأويلات أهل السنة بينما هي عين تأويلات المعتزلة.

وظنوا أن المعتزلة كانوا ينفون الصفات وهذا غير صحيح وإنما كانوا يقولون ما يقوله كثيرون اليوم: نؤمن بهذه الصفات لكننا نعتقد أن ظاهرها غير مراد[1].

ولذلك نقل أبو الحسن الأشعري لنا تأويلاتهم فقال:

"قالت المعتزلة: نزول الله معناه نزول آياته أو نزول الملك بأمره[2].

وفي ذلك دليل على أن المعتزلة كانوا يعتمدون التأويل فإنه لما ترك أبو الحسن الأشعري الاعتزال ترك معه التأويل. واعتبر تأويل المعتزلة إنكاراً لصفات الله. فأعرض عن طريقتهم وأعلن في كتابه الإبانة أنه على ما كان عليه الإمام أحمد بن حنبل، هذا الكتاب الذي لا يزال يتجاهله من ينتسبون للأشعري إلى اليوم.

قال "وقالت المعتزلة {الرحمن على العرش استوى} يعني استولى[3].

من الأدلة على مخالفة الأشاعرة للأشعري

قال أبو الحسن الأشعري "قالت المعتزلة: نزول الله معناه نزول آياته أو نزول الملك بأمره[4] وذكر الأشعري والجويني وابن خزيمة أن فرعون "كذَّب موسى في قوله: إن الله سبحانه فوق السماوات"[5].

---

(1) متشابه القرآن للقاضي عبد الجبار المعتزلي ص 19 .
(2) مقالات الإسلاميين 291 بيين كذب المفتري 150 .
(3) مقالات الإسلاميين 157 و211 رسالة الأشعري إلى أهل الثغر ص233-234 التبيين لابن عساكر 150 وانظر رسائل العدل والتوحيد لمجموعة من المعتزلة 216/1 وشرح الأصول الخمسة 226 ومتشابه القرآن 72 للقاضي عبد الجبار.
(4) مقالات الإسلاميين 291 وانظر تبيين كذب المفتري لابن عساكر 150 .
(5) الإبانة 106 رسالة في إثبات الاستواء والفوقية 177/1 ضمن المنيرية والتوحيد لابن خزيمة 114 .

وروى السيوطي من طريق أبي عبد الله الحاكم قال: سمعت أبا زيد الفقيه المروزي يقول: أتيت أبا الحسن الأشعري بالبصرة فأخذت عنه شيئاً من الكلام فرايت من ليلتي في المنام كأني عميت فقصصتها على المعبر فقال: إنك تأخذ علماً تضل به فأمسكت عن الأشعري، فرآني في الطريق فقال لي: يا أبا زيد، أما تأنف أن ترجع إلى خراسان عالماً بالفروع جاهلاً بالأصول، فقصصت عليه الرؤيا فقال: أكتمها على ههنا"[1].

لقد رأيت بما لا يدع مجالاً للشك أن الأشعرية مخالفون لعقيدة الأشعري، موافقون في كثير من تأويل الصفات للمعتزلة. متبعون علم الكلام الذي تركه الأشعري وهو الآلة التي هلك بها المعتزلة وكل من نحا نحوهم.

من هنا تعلم أن المذهب الأشعري مذهب تنطبق عليه مواصفات الفِرَق المبتدعة كما قال مالك "أهل البدع الذين يتكلمون في أسماء الله وصفاته وكلامه وعلمه وقدرته ولا يسكتون عما سكت عنه الصحابة والتابعون لهم بإحسان"[2].

وذكر السبكي أن الهروي بالغ في ذم المذهب الأشعري حتى قال بأن ذبائح الأشعرية لا تحل"[3]. وكان الناس يقاطعون من يتمذهب بهذا المذهب الكلامي. فقد انقطع الناس عن أبي عصرون ـ من علماء الأشاعرة ـ فقال لهم: لماذا انقطعتم عني؟ قالوا: إن أناساً يقولون: إنك أشعري. فقال: والله ما أنا بأشعري"[4].

موقف ابن حزم من المذهب الأشعري

ولا يخفاك كلام العلماء في الأشعري كقول ابن حزم "وأبعدهم (أي المرجئة) عن أهل السنة: أصحاب جهم بن صفوان والأشعري".

وقد تعجب ابن حزم من الأحوال التي يقول بها الأشاعرة حيث يقولون "إن ههنا أحوالاً لا مخلوقة ولا غير مخلوقة ولا معلومة ولا مجهولة ولا حق ولا باطل وأن النار ليست حارة والثلج ليست باردة".

وكان يصف فرقة الأشعرية بالفرقة الضالة[5].

---

(1) صون المنطق والكلام للسيوطي ص76 –77 .
(2) ذكره السيوطي في صون المنطق 57 .
(3) طبقات السبكي 272/4 محققة .
(4) طبقات السبكي 7/ 134 محققة .
(5) الفصل في الملل والنحل 111/4 و117/5 .

ابن الجوزي يوبخ الأشعري

وقد انتقد ابنُ الجوزي أبا الحسن الأشعري لأنه فتح على الناس باباً أدى إلى النزاع على العقائد والاختلاف، فتارة قال بقول المعتزلة وتارة يزعم أن الكلام صفة قائمة بالنفس. قال ابن الجوزي "لم يختلف الناس حتى جاء علي بن إسماعيل الأشعري فقال مرة بقول المعتزلة ثم عنّ له فادعى أن الكلام صفة قائمة بالنفس، فأوجبت دعواه هذا أن ما عندنا مخلوق"[1].

وهذا القول يُحمل على المرحلة الوسط التي كان عليها الأشعري رحمه الله قبل انتهائه إلى مرحلة الالتزام بما عليه أحمد.

موقف أبي نصر السجزي من المذهب الأشعري

قال أبو نصر السجزي[2] "اعلموا أرشدنا الله وإياكم أنه لم يكن خلاف بين الخلق على اختلاف نحلهم من أول الزمان إلى الوقت الذي ظهر فيه ابن كلاب والقلانسي والصالحي والأشعري وأقرانهم الذين يتظاهرون بالرد على المعتزلة وهم معهم بل أخس حالاً منهم في الباطن.

ثم قد أطلق الأشعري أن هذه التسميات لم يستحقها كلام الله، وقوله: القرآن غير مع هذا القول تلاعب".

قال "فإذا كان الأشعري عنده القرآن غير هذا النظم العربي وأهل الحل والعقد لا يعرفون ما يقوله ارتفعت أحكام الشريعة ولا خلاف بين المسلمين بأن من جحد سورة من القرآن أو آية منه أو حرفاً متفق عليه فهو كافر.

ثم أوصى أبو نصر السجزي رحمه الله كل مسلم "أن ينظر في كتب من درج وأخبار من سلف: هل قال أحد منهم أن الحروف ليست من كلام الله؟ فإن جاء ذلك عن أحد من الأوائل والسلف قبل مخالفينا الكلابية والأشعرية: عُذروا في موافقتهم إياه".

---

(1) كتاب صيد الخاطر 181 و183 وانظر المنتظم 332/6 .

(2) قال الذهبي "الإمام الحافظ شيخ السنة شيخ الحرم ومصنف الإبانة الكبرى وهو مجلد كبير دال على سعة علم الرجال بفن الأثر" (سير أعلام النبلاء 654/17 ووصفه السيوطي في طبقات الحفاظ (ص 4299 بأنه "عَلَمُ السُّنّة".

قال "وينبغي أن يتأمل قول الكلابية والأشاعرة في الصفات ليعلم أنهم غير مثبتين إلهاً في الحقيقة".

أشنع ما في المذهب الأشعري

ستجد في هذا الفصل بالرغم من الاختصار الشديد عجائب المذهب الأشعري وفظائع أقوالهم في العقائد:

ونبدأ بالرازي الذي أتى بتحريف عظيم للآية {وجاء ربك} فزعم "أن الرب هو المربي، فلعل ملكاً عظيماً هو أعظم الملائكة كان مربياً للنبي ρ وكان هو المراد من قوله وجاء ربك والملك صفاً صفاً}[1]. وهذا نموذج لجرأة أهل الكلام على تحريف كتاب الله كل ذلك باسم التنزيه!

وزعم أن قوله ρ "فيضحك الرب منه" قد حصل فيه الغلط في إعراب هذا اللفظ وأن الصواب أنه بضم الياء أي يُضحِك الله الملائكة"[2].

وزاد الماتريدي تحريفاً آخر فحرّف الآية مستبدلاً الواو في {والمَلَك} بالباء فصار المعنى "وجاء ربك بالمَلَك صفاً صفاً"[3]. وهم يسمونه إمام أهل السنة! وهذا تحريف شبيه بمن زاد اللام في الاستواء فجعلها (استولى). بل أعظم، لأن تغيير لفظ القرآن الكريم أعظم من تحريف المعنى.

وجاء النسفي فنسف الآية بتأويلاته ووافق قول الماتريدي[4] وقال "لا يجوز أن يوصف الله بالمجيء والذهاب"[5]. وقوله إفك عظيم، فإن الذي وصف الله بالمجيء هو الله نفسه. فكيف يُحكم على ما أجازه الله بأنه غير جائز ؟!

وهم يعتقدون أن منشئ ألفاظ القرآن هو جبريل وهو المقصود بقولهم "فإن عُبِّرَ عنه" فالمعبّر جبريل يا مسلمون.

وقد حكى البيجوري هذه العقيدة الأشعرية الخبيثة وأن منهم من يرى أن ألفاظه من عند جبريل. والبعض الآخر يرى ألفاظه من عند محمد. وهو قول الأمير في شرحه على الجوهرة.

---

(1) أساس التقديس 143 .
(2) أساس التقديس 189 .
(3) تأويلات أهل السنة 83/1-85 تحقيق عوضين وذكره ابن فورك في مشكل الحديث ص 208 عن بعض أهل التفسير.
(4) تفسير النسفي 356/4 .
(5) بحر الكلام 23 .

ثم رجح أن جبريل عبَّر عنه بألفاظٍ من عنده"[6].

فهؤلاء وافقوا قول من قال {إنْ هذا إلا قولُ البشر} [المدثر25].

وهذا الرأي يمثله الباقلاني الذي صرح أن "النظم العربي في القرآن هو قول جبريل لقوله تعالى {إنه لقول رسول كريم} وهو الذي تلاه باللغة العربية"[1] فصار القرآن عندهم كلام جبريل حقيقة كلام الله مجازاً! وهذا ما حمل ابن حزم على التشنيع على الباقلاني خاصة والأشاعرة عامة بالشناعات العظيمة، متهماً إياهم بأنهم صرحوا جميعاً وبلا مخالفة واحد منهم أن هذا القرآن هو عبارة جبريل[2].

ولكن حتى هذه العبارة "منه خرج وإليه يعود" مسخها التأويل الأشعري فقد جعل أبو بكر بن فورك معناها "أي هو الذي يسألك عما أمرك ونهاك"[3].

وهنا وقع الأشاعرة في ورطة كبيرة أظهرت مدى موافقتهم للمعتزلة، فإنه عندما جعلوا كلام الله معان نفسية والألفاظ مخلوقة قيل لهم: ماذا عن ألفاظ أسماء الله (الله والرحمن) هل هذه ألفاظ أزلية أم مخلوقة وهي في القرآن؟

فتحيروا وتخبطوا ولم يأتوا بجوا واضح. فقالوا: بأن الله صالح أزلاً لهذه الأسماء أو أنه علم بها أزلاً[4].

وهذا قول باطل فإن الله عالم أزلاً بجميع مخلوقاته قبل خلقهم، فما الفرق بين مخلوقاته وبين أسمائه حينئذ؟ وإذا كان الكلام نفسياً بلا حرف ولا صوت وإنما هو شيء قديم فما الفرق بينه وبين الإرادة والعلم؟

وهم يعتبرون ألفاظ أسماء الله مخلوقة لأن الله كان ولم يكن لفظ ولا لافظ كما صرح الرازي[5].

قال الماتريدي "الأسماء التي نسميه (أي الله) بها عبارات عما يقرب إلى الأفهام أنها في الحقيقة أسماؤه"[6]. وقال صاحب فيض الباري "والأسماء الحسنى

---

(6) شرح جوهرة التوحيد 73 وهو كتاب مريض يتخرج عليه كثير من المرضى الذين يخرجون لمداواة المرضى!

(1) الإنصاف 147 .

(2) انظر الفصل في الملل والنحل 3/5-7 و4/206-207 و211 .

(3) مشكل الحديث وبيانه 288 .

(4) تحفة المريد 87 .

(5) لوامع البينات شرح أسماء الله 24 .

عند الأشاعرة عبارة عن الإضافات، وأما عند الماتريدية فكلها مندرجة في صفة التكوين"[7]. فماذا يفعلون في لفظ الجلالة (الله) هل يدرجونه في صفة التكوين وهو الاسم الأعظم؟!

---

(6) **التوحيد للماتريدي 93-94 .**

(7) **فيض الباري 517/4 للشيخ أنور شاه الكشميري .**

الحقيقة أنهم ألحدوا في اسم الجلالة (الله) فصرح الماتريدية بأن اسم (الله) علم على الذات لا معنى له[1].

وزعم ابن فورك أن الضمير في قوله ρ "رأيت ربي في أحسن صورة" يحتمل أن الضمير راجع إلى النبي ρ أي رأيت ربي وأنا في أحسن صورة"[2].

وكلام الأشاعرة حول النبوة فيه طعن في النبوات، فالجويني لا يؤمن بصدق النبي إلا بالمعجزة[3]. لا يعرف صدقهم إلا بها.

أما القشيري فقد أفرط في الثناء على الجويني حتى قال "لو ادعى إمام الحرمين اليوم النبوة لاستغنى بكلامه عن إظهار المعجزة"[4]. فالجوني غني عن هذا الشرط!

وهم حين يثبتون كرامات الأولياء لا يجعلون بينها وبين معجزات الأنبياء فرقاً، وقد يكذرون فروقات شكلية لا حقيق لها، حتى إن البغدادي يصرح[5] بأن الفرق بين المعجزة والكرامة في كونها ناقضة للعادات من حيث التسمية فقط للتمييز بينهما، وهو شبيه بالتفريق بين الجبر والكسب.

وتارة يجعلون الفرق بينهما أن الكرام لا يُتحدى بها. والثابت وجود كرامات للصحابة تحدوا، ومعجزات للنبي ρ لم يتحدّ بها.

وحاصل كلامهم لا يُشعر بأي فرق بين الكرامة والمعجزة، كقولهم "ما كان معجزة لنبي: جاز أن يكون كرام لولي".

ويقضي أكابر فضلائهم مدة يطلبون الفرق بين المعجزات والسحر فلا يجدون.

---

(1) نظم الفرائد 21 .
(2) مشكل الحديث وبيانه 70 .
(3) الإرشاد 331 .
(4) طبقات السبكي 174/5 محققة .
(5) أصول الدين 174 .

قال بان تيمية "ولهذا كان منتهى كلامهم في هذا الباب إلى التعطيل، وهذا ما جعل الغزالي وغيره يعدلون عن طريقة الأشاعرة في الاستدلال بالمعجزات على أصولهم، لأنها لا تدل على نبوة نبي[6].

---

(6) النبوات 198 .

والأشاعرة يحشرون أنفسهم في كل شيء ويختمون عليه خاتم أهل السنة. فقد جعل أبو منصور البغدادي من جمل أصول الإيمان: اعتقاد أن الله بسط الأرض ولذلك سماها بسطاً خلاف قول من زعم من الفلاسفة والمنجمين أن الأرض كرية غير مبسوطة" (كتاب أصول الدين 124).

وللرازي كلام يفضل فيه الحقيقة على علم الشريعة. قال "لما كملت مرتبة موسى في علم الشريعة بعثه الله إلى هذا العالم ليعلم موسى أن كمال الدرجة في أن ينتقل الإنسان من علوم الشريعة المبنية على الظواهر إلى علوم الباطن المبنية على الإشراف على البواطن والتقطع على حقائق الأمور" (تفسير الرازي 160/21).

وله كلام يوحي بالحلول ووحدة الوجود يقول "وقد اتفقت كلمة العارفين على أن مقامات السالكين إلى الله لا تخلو من الفرق والجمع وأما الفرق ففيما سوى الله وأما الجمع ففي الله" (الإشارات 120/2).

وقال في (لوامع البينات 85) بأن (هو) له هيبة عظيمة عند أرباب المكاشفات". وأن لفظ (هو) نصيب لمقربين السابقين الذين هم أرباب النفوس المطمئنة" (لوامع البينات 101-107).

وقد اعتمد الرازي في كتابه (المباحث الشرقية) على أقوال ابن سينا كتب الفلسفة وشرح كتاب الإشارات واختصرها وشرح كتاب عيون الحكمة لابن سينا ودافع عن عموم الفلاسفة فقال "وإذا أمكن تأويل كلام القوم على الوجه الذي فصلناه فأي حاجة بنا إلى التشنيع عليهم وتقبيح صورة كلامهم" (المباحث الشرقية 382/1).

وصرح بالجبر فقال "فثبت أن الإنسان مضطر باختيار وأنه ليس في الوجود إلا الجبر" (المباحث الشرقية 417/2).

وقال "إن صدور الفعل عن العبد يتوقف على داعية يخلقها الله تعالى، ومتى وجدت هذه الداعية كان الفعل واجب الوقوع وإذا كان كذلك كان الجبر لازماً" (المحصول في أصول الفقه ج1 ف2 ص380).

وقال في أساس التقديس (ص81) بتماثل الأجسام محتجاً به على نفي العلو والصفات الخبرية، لكنه في المباحث الشرقية (47/2) وشرح إشارات ابن سينا (21/1-22) رد ذلك وقال بعدم تماثلها.

وهو يقرر عادة أن الأدلة النقلية (السمعية) لا تفيد القطع واليقين (أساس التقديس 172و182) (معالم أصول الدين 25و48) ولما وصل إلى صفة السمع والبصر ضعف دليل الأشاعرة في إثباتها ورجح أن الأولى الاستدلال لهما بنصوص السمع (المحصل 171-172).

ورجح أدلة القرآن في إثبات وجود الله على أدل الحكماء والمتكلمين (المطالب العالية 198).

وفي مسألة الرؤية ضعّف دليل الأشاعرة العقلي واقتصر في إثباتها على الأدلة السمعية[1].

ونقد الأشاعرة في حصرهم الصفات الثابتة بسبع نقدهم قوياً .

وفي صفة الكلام لله ضعّف أدلتهم وأدلة المعتزلة ثم صرح بأن الحروف والأصوات محدثة (المحصل 173 الأربعين 177-179 و 184).

هلا نزهتم الله عن الكذب ؟

يجيب عن ذلك الرازي بأن الحكمة مراعاة أحوال العوام في أول أمرهم فيخاطبون بما يدل على التجسيم والتحيز والجهة لأن ذلك يناسب ما تخيلوه وتوهموه"[2]. وعاد قوله موافقاً لقول الفلاسفة الذين زعموا أن الله خاطب العوام بلغة التجسيم ولم يخاطبهم بلغة التنزيه مثل أن الله ليس في جهة ولا مشار إليه حتى لا يظنوا ذلك تعطيلاً ونفياً لوجود الله . .

ثم قال الرازي "إن الأخبار المذكورة في باب التشبيه بلغت مبلغاً كثيراً في العدد، وبلغت مبلغاً عظيماً في تقوية التشبيه، وإثبات أن إله العالم يجري مجرى إنسان كبير الجثة عظيم الأعضاء! وخرجت عن أن تكون قابلة للتأويل"[3].

---

(1) الأربعين 191-198 معالم أصول الدين 74 .

(2) أساس التقديس 192 التفسير الكبير 7172 وانظر الباز الأشهب لابن الجوزي ص38 إتحاف السادة المتقين 181/10 .

(3) المطالب العالية 213/9 وانتهى إلى وصف أخبار الآحاد بأنها ضعيفة. ويلزمه تضعيف غالب البخاري ومسلم.

كان محمد ρ رسول الله عندهم !!

وللأشاعرة طعن في النبوة حكاه أئمة أهل العلم كابن حزم وأبي الوليد الباجي بل نقاد الجرح والتعديل كالحافظ الذهبي وهو قول كبير أئمتهم أبي بكر ابن فورك "كان رسول الله ρ رسولاً في حياته فقط، وأن روحه قد بطل وتلاشى وليس هو في الجنة عند الله تعالى" مما دفع محمود بن سبكتكين إلى قتله بالسم[4].

ونقل ابن حزم عن الأشعرية أنهم قالوا: إن رسول الله ρ ليس هو اليوم رسول الله ولكنه كان رسول الله" وأوضح أن هذا القول منهم هو كفر صريح وتقليد لقول أبي الهذيل العلاف . . . ثم اتبعه على ذلك الطائف المنتمية إلى الأشعري"[1].

وحكى ابن حزم سبب مقولتهم: وهو اعتقادهم أن العرض (الصفة) لا تبقى زمانين، فلا تبقى صفة النبوة في النبي زمانين: زمن حياته وزمن مماته.

---

(4) النجوم الزاهرة 240/4 وفيات الأعيان 482/1 سير أعلام النبلاء 83/6 الفصل في الملل والنحل لابن حزم 88/1 طبقات السبكي 132/4 محققة. وقد دعا ابن حزم للسلطان بخير لقتله ابن فورك (سير أعلام النبلاء وأقره 216/17).

(1) الفصل في الملل والنحل لابن حزم 88/1 و76 والدرة فيما يجب اعتقاده 204-205 له أيضاً.

المذهب الأشعري وتكفير عامة المسلمين

قال أبو منصور البغدادي "قال أصحابنا: كل من اعتقد أركان الدين تقليداً . . . فهذا غير مؤمن بالله ولا مطيع له، بل هو كافر . . . ومنهم من قال: لا يستحق اسم المؤمن إلا إذا عرف الحق في حدوث العالم وتوحيد صانعه . . . وهذا اختيار الأشعري وليس المعتقد للحق بالتقليد عنده مشركاً ولا كافراً وإن لم يسمّه على الإطلاق مؤمناً"[2].

وبناء على فتوى الأشعري يتعرض الأشاعرة اليوم لفتوى الأشعري بأنهم بين المنزلتين. فإنه قال غير مرة "قالت المعتزلة: استوى أي استولى"[3].

والأشعري بعده يقلدون المعتزلة ويقولون: استوى أي استولى.

بل هم دعاة إلى التقليد. قال الشيخ خالد البغدادي النقشبندي الملقب بالطيار ذي الجناحين ما نصه "وكل مسلم ومسلمة عليه أن يقلد أحد الإمامين (أي الماتريدي والأشعري) في المسائل الاعتقادية"[4].

وخالف الرازي شيخه الأشعري الذي حكم بكفر جاهل صفات الله فرجح بأنه لا يكفر، وعلل ذلك بأنه يلزم منه تكفير كثير من أئمة الأشعرية بسبب اختلافهم في الصفات (نهاية العقول 287 ـب). ورجح أن أهل التقليد في العقائد ناجون.

---

(2) أصول الدين 254-255 .
(3) مقالات الإسلاميين 157 و211 التبيين لابن عساكر 150 ورسالة الأشعري إلى أهل الثغر 233 وانظر كلام المعتزلة: رسائل العدل والتوحيد لمجموعة من المعتزلة 216/1 شرح الأصول الخمسة 226 متشابه القرآن 72 للقاضي عبد الجبار.
(4) كتاب الإيمان والإسلام ص55 ط: مكتبة الحقيقة بتركيا.

أهل الكلام عند ابن حجر هم المقلدون

ولقد أبدى الحافظ ابن حجر استياءه من ذلك فقال "والعجب ممن اشترط ترك التقليد من أهل الكلام ينكرون التقليد وهم أول الداعين إليه . . فآل أمرهم إلى تكفير من قلد الرسول ρ في معرفة الله تعالى. وكفى بهذا ضلالاً، ويلزم من ذلك إلى القول بعدم إيمان أكثر المسلمين"[(1)].

قلت: كيف لا، وهم يقولون: إن ظواهر آيات الصفات كفر يجب تأويلها وعدم الأخذ بظاهرها. والعامة لا تعرف هذا التأويل ولا تعرف أن اليد هي القدرة وأن {آمنتم من في السماء} أنه جبريل وأن المجيء مجيء الأمر أو الملائكة.

ـ ونقل الحافظ عن البيهقي في كتاب الاعتقاد أن غالب من أسلم من الناس في عهد النبي ρ لم يعرفوا إثبات الصانع وحدوث العالم عن طريق استدلال المتكلمين وذكر أن هذا لا يكون تقليداً وإنما اتباعاً[(2)].

ـ وأثبت الحافظ أن هذا الاشتراط الذي عرفه المتكلمون إنما قلدوا به المعتزلة الذين سبقوهم إلى تكثير من لم يعرف الله عن طريق الاستدلال. قال "وذهب أبو هشام من المعتزلة إلى أن من لم يعرف الله بالدليل فهو كافر"[(3)].

وجاء الآمدي فنقد أدلة الأشاعرة في حدوث العالم كدليل الشهرستاني وقال فيه "وهو عند التحقيق سراب غير حقيق" (غاية المرام في علم الكلام ص260).

واستعرض أدلة الأشاعرة على نفي حلول الحوادث ثم نقدها واحدة واحدة (غاية المرام في علم الكلام 187 – 191) .

وللآمدي رد على الرازي (لا يزال مخطوطاً) اسمه (المآخذ على الرازي) أو (تلخيص المطالب العالية ونقده). ورد عليه في مسألة حلول الحوادث (غاية المرام ص456).

وذكر ابن عبد السلام أن التصوف عبارة عن علوم إلهية يكشف بها عما في القلوب فيرى أحدهم بعينيه من الغائبات ما لم تجر العادة بسماع مثله . . . ومنهم من

---

(1) فتح الباري 354/13 .
(2) فتح الباري 353/13 .
(3) فتح الباري 13 /350 .

يرى الملائكة والشياطين والبلاد النائية، بل ينظر إلى ما تحت الثرى ومنهم من يرى السماوات وأفلاكها وكواكبها وشمسها وقمرها على ما هي عليه، ومنهم من يرى اللوح المحفوظ ويقرأ ما فيه، وكذلك يسمع أحدهم صرير الأقلام" (قواعد الأحكام 140/1).

الأشاعرة يجوزون على الله الشرور والظلم

ولما خلت أفعال الله من الحكمة والعلة عند الأشاعرة جوَّزوا على الله الشرود والظلم والإعراض عن الحق حتى قال البيجوري "فليست الطاعة مستلزمة للثواب وليست المعصية مستلزمة للعقاب وإنما هما إمارتان تدلان على الثواب لمن أطاع والعقاب لمن عصى حتى لو عكس دلالتهما بأن قال الله "من أطاعني عذبتُه، ومن عصاني أثبْتُهُ" لكان ذلك حسناً منه"[1].

وحكى المرتضى الزبيدي في عقيدة الأشاعرة "أن الرب له أن يعذب الطائعين ويثيب العاصين". ونقل عن النسفي أن الأشاعرة يرون جواز تخليد الكفار في الجنة وتخليد المؤمنين في النار عقلاً وإن كان ورد الشرع بخلافه[2].

قال الغزالي "يجوز على الله أن يعذب الخلق من غير جرم أو ذنب اقترفوه[3].

وقال الفخر الرازي بأنه يجوز على مذهب الأشاعرة أن يُدخَلَ الله الكفار الجنة، وأن يدخل الزّهاد والعبّاد النار. قال: وقوله {إن الله لا يغفر أن يُشرك به} نَقول: إن غفرانه جائز عندنا"[5].

قال الغزالي "لو شاء الله غفر للكافرين وعاقب جميع المؤمنين ولا يستحيل ذلك في نفسه"[6].

---

(1) شرح جوهرة التوحيد 108 .
(2) اتحاف السادة المتقين 9/2 و185 .
(3) إحياء علوم الدين 112/1 .
(5) التفسير الكبير للرازي ص 136/12 .
(6) الاقتصاد في الاعتقاد 155 .

ـ وعندهم يجوز أن يكلف الله الإنسان فوق ما يطيق[7] ولذلك اضطر الماتريديون إلى مخالفة الأشاعرة حيث قالوا "يمتنع خلو أفعال الله تعالى عن المصلحة".

وترتب على نفي التعليل نفي الأسباب في أفعاله الكونية فسلبوا النار خاصة الإحراق وسلبوا الماء خاصية الإرواء، فقال الأشعري "إن الخبز لا يشبع والماء لا يروي والنار لا تحرق"[1]، وأن القول بأن الأسباب مؤثرة في مسبباتها يفضي إلى القول بشريك مع الله يؤثر في الأفعال، والله عز وجل هو المؤثر وحده"[2]. وذكر الزبيدي أن الله "يخلق الري عند شرب الماء ويخلق الشبع عند أكل الخبز ومن اعتقد غير ذلك فقد جعل لله شريكاً في أفعاله"[3].

وقد شنع عليهم ابن حزم فقال "ذهبت الأشعرية إلى إنكار الطبائع جملة وقالوا ليس في النار حر ولا في الثلج برد وفي في العالم طبيعة أصلاً، وقالوا: إنما حدث حر النار جملة وبرد الثلج عند الملامسة.

قالوا: ولا في الخمر طبيعة إسكار ولا في المني قوة يحدث بها ولكن الله عز وجل يخلق منه ما شاء، وقد كان ممكناً أن يحدث من مني الرجال جملاً ومن مني الحمار إنساناً ومن زريعة الكزبرة نخلاً.

ما نعلم لهم حجة شغبوا بها في هذا الهوس أصلاً"[4].

فأي عقيدة اقبح من هذه العقيدة التي توجب اعتقاد الظلم في الله، وأنه خلق الخلق بلا حكمة ولا سبب ؟

وهم إذا تصوفوا اثبتوا تعليلاً باطلاً فقالوا: الله خلق الخلق من أجل محمد ρ . ولولا محمد لما خلق الله الخلق !

---

(7) انظر الإرشاد 203 للجويني المواقف للايجي 330 الاقتصاد في الاعتقاد 150 العقائد 203 ط: عالم الكتب إحياء علوم الدين 112/1 كلها للغزالي.

(1) حكاها عنه السبكي في طبقاته 227/8 محققة وانظر مجرد مقالات أبي الحسن الأشعري 282.

(2) تحفة المريد للباجوري ص 98-99 ط: دار الكتب العلمية ـ بيروت .

(3) إتحاف السادة المتقين 508/8 .

(4) الفصل في الملل والنحل 14/5 .

الأشاعرة يزعمون أن الله يخلق يوم القيامة مخلوقا يسمى قدما ورجلا

والأشاعرة يجردون الله مما وصف به نفسه ويجعلونها صفات لمخلوقين لم يخلقهم الله بعد. فقد قال الحافظ عند شرح حدث "أن الله يمسك السماوات على أصبع" "وعن ابن فورك: يجوز أن يكون الأصبع خلقاً يخلقه الله فيحمله الله ما يحمله الأصبع ويحتمل أن يراد به القدر والسلطان"[5]. وعن حديث القدم قالوا: يجوز أن يخلق الله يوم القيامة مخلوقاً يسميه قدماً. وعن حديث الرجْلِ قالوا: يجوز أن يخلق الله مخلوقاً يسميه رجلاً[6].

وهكذا يجيزون لأنفسهم التأويل الباطل أما المعتزلي والرافضي والفلسفي والجهمي فيحرم التأويل عليهم لأنهم ليسوا أشاعرة !

اشتهر مذهب الأشاعرة بالميل نحو الإرجاء على نحو يشبه قولهم في الكلام النفسي حيث حصروه دون الألفاظ، وفي الإيمان جعلوا معناه المعرفة أو التصديق. قال ابن حزم "وأقرب المرجئة إلى أهل السنة أبو حنيفة[1]. وأبعدُهم أصحاب جهم بن صفوان والأشعري، فإن جهماً والأشعري يقولون إن الإيمان عقد بالقلب فقط". قال "وما قال أحد من أهل الإسلام: إن الإيمان عقد بالقلب دون نطق باللسان إلا طائفة من أهل البدع والشذوذ كجهم بن صفوان وأتباعه وابن الباقلاني وابن فورك"[2].

واعترف السبكي بأن الإيمان عند الأشعري العرفة، أو قول النفس"[3]. وهو عين قول الجهمية باعتراف أبي منصور البغدادي[4].

وذكر القشيري في شكايته أن مذهب الأشعري أن الإيمان هو التصديق[5].

---

(5) فتح الباري 398/13 .
(6) مشكل الحديث وبيانه لابن فورك 46 وانظر فتح الباري 596/8 وإتحاف السادة المتقين 341/8 الباز الأشهب 84.
(1) ذكر ابن عبد البر في التمهيد 238/7 أن أبا حنيفة وأصحابه ذهبوا إلى أن الطاعات لا تسمى إيماناً. قالوا: إنما ذهب أبو حنيفة وأصحابه إلى أن الطاعات لا تسمى إيماناً. قالوا: إنما الإيمان التصديق والإقرار.
(2) العلل والنحل 111/2 والدرة فيما يجب اعتقاده 329 – 330 .
(3) طبقات السبكي 97/1 و129 محققة .
(4) أصول الدين 249 .
(5) طبقات السبكي 419/3 محققة .

الأشاعرة يعترفون بجبر الأشعري

ونختم بمسألة الجبر التي يسميها الأشعري بالكسب، وقد تفحص الأشاعرة أنفسهم هذا الكسب فوجدوه لا يختلف عن جبر جهم بن صفوان. فقد ذكر الشهرستاني أن أصحاب المقالات عدّوا أبا الحسن الأشعري موافقاً للجهم بن صفوان في الجبر، والجهم جبري خالص يرى أن العبد مضطر مجبور فيما يفعل، وأن الفعال تُنسَبُ إليه مجازاً كما يقال: أثمرت الشجرة وجرى الماء وتحرك الحجر[1]. أضاف: وعلى أصل أبي الحسن الأشعري فإنه لا تأثير للقدرة في الإحداث[2].

وانتقد السرهندي مذهب الأشعري النافي لتأثير العبد في قدرته، واعتبره داخلاً في دائرة الجبر الحقيقي، وأن كثيرين من ضعيفي الهمة يحتجون بعقيدة الأشعري في القدر ويميلون إلى مذهبه لهذا السبب[3].

ولهذا تجد المرتضى الزبيدي يصف مسأله الكسب بأنها "من معضلات المسائل التي حارت فيها أفكار المتقدمين ولم تحصل على طائل في تحقيق المتأخرين . . . حتى قال السعد التفتازاني في شرح العقائد بأن فحول أهل السنة قد عجزوا عن تحقيق معناه"[4].

وتجد الرازي يحدد الكسب الأشعري بأنه "اسم بلا مسمى"[5]. ووصفه ابن عذبة بأنه "صعب دقيق"[6].

وحكى الشيخ محمد بن درويش الحوت أن كسب الأشعري بلغ من غموضه أن صار يضرب به المثل فيقال "هذا أخفى من كسب الأشعري"[7].

وصرح الجويني بتخبط مذهب الأشعري في مسألة القدرة قائلاً "ومذهب أبي الحسن متخبط عندي في هذه المسألة . . . فقد لاح سقوط مذهبه في كل تقدير"[8].

---

(1) **الملل والنحل 1: 110 .**
(2) **الفصل في الملل والنِحَل 1: 109 و 110 .**
(3) **مكتوبات الإمام الرباني 331 .**
(4) **إتحاف السادة المتقين 169/2 .**
(5) **محصل أفكار المتقدمين والمتقدمين 199 .**
(6) **الروضة البهية فيما بين الأشاعرة والماتريدية 42 .**
(7) **رسائل في بيان عقائد أهل السنة والجماعة ص 60 .**
(8) **البرهان في اصول الفقه 195/1-196 فقرة (186) .**

وأن في نفي أثر قدرة للعبد إبطال للشرائع وتكذيب للرسل. وهذا ما يأباه العقل والحس، وأن إثبات قدرة لا أثر لها فهو كنفي القدرة. وعن لفظ الكسب قال "ولا ينجي من هذا البحر المتلطم ذكر اسم محض، ولقب مجرد من غير تحصيل معنى"[9].

---

[9] العقيدة النظامية 32 .

تناقضات المذهب الأشعري

الاختلاف الأشعري الأشعري

في هذا الفصل يبطل اعتقاد النجاة في طائفة الأشاعرة فإنهم اختلفوا في كثير من مسائل الصفات وغيرها من مسائل أصول الدين. والتناقض علامة على أن ما عند الفريقين ليس من عند الله ولو كانت من عند الله ما تناقضت. قال تعالى {ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً}.

والأشاعرة حيث يختلفون مع خصومهم يتكتمون أن الخلاف واقع بين أبناء المذهب الأشعري أنفسهم، وقد اعترف العز بن عبد السلام بكثرة اختلاف الأشاعرة على ربهم قائلاً "والعجيب أن الأشعرية اختلفوا في كثير من الصفات كالقدم والبقاء والوجه واليدين والعينين وفي الأحوال وفي تعدد الكلام واتحاده"[1] وأن أصحاب الأشعري مترددون مختلفون في صفات البقاء والقدم هل هي من صفات السلب أم من صفات الذات[2].

واعترف بذلك أبو منصور البغدادي بوقوع الخلاف بينهم حول هذه الصفة وكذلك ابن حجر الهيتمي المكي[3].

أول اختلافهم حول ألوهية الله

وأول من اختلف فيه الأشاعرة في معنى الإله، قال البغدادي "فمنهم من قال إن الإله مشتق من الإلهية وهي القدرة على الاختراع وهو اختيار أبي الحسن الأشعري وعلى هذا القول يكون الإله مشتقاً من صفة. وقال القدماء من أصحابنا أنه يستحق هذا الوصف لذاته وهو اختيار الخليل بن أحمد وبه نقول":

واختلفوا أيضاً: هي يجوز إطلاق وصف القديم على الله؟ واختلفوا في معنى القديم على أربعة مذاهب؟ فذهب الأشعري إلى أن القديم بمعنى المتقدم على غيره، أي أ،ه قديم لذاته. وخالفه عبد الله بن كلاب والقلانسي فذكر أنه قديم أي قائم به[4].

---

(1) قواعد الأحكام 172 .
(2) قواعد الأحكام الكبرى 170 .
(3) أصول الدين 90 الإعلام بقواطع الإسلام 24 ط: دار الكتب العلمية سنة 1407 والزواجر عن اقتراف الكبائر للهيتمي 350/2 .
(4) إتحاف السادة المتقين 95/2 أصول الدين للبغدادي ص123 .

الأشاعرة يكفر بعضهم بعضاً

وقد قال أكثر الأشعرية أن الله موجود وكل موجود يصح أن يُرى.

وأورد الرازي على هذا المسلك اعتراضات عديدة. مرجحاً أن تكون الصحة أمراً عدمياً وليست حكماً ثبوتياً. ونص على أن مسلكهم هذا يودي إلى السفسطة بل إلى الكفر[1].

اختلافهم حول أسماء الله

واختلفوا في أسماء الله. قال التفتازاني "للأشاعرة في أسماء الله ثلاثة أقوال:

الأول: أن أسماء الله على التوقيف، وهو قول الأشعري.

الثاني: أنه لا يشترط أن يكون على توقيف من الكتاب والسنة وهو قول الباقلاني.

الثالث: جواز ما كان من قبيل إجراء الصفات وإن لم يأت بها الشرع ومنع التسمية إن لم يأت بها الشرع وهو قول الرازي والغزالي[2].

واختلفوا في كون الاسم هو المسمى نفسه فذهب معظم الأشاعرة إلى أن الاسم هو عين المسمى وذهب آخرون كالغزالي والرازي إلى التفريق بين الاسم والمسمى والتسمية[3]. واحتج بأنه لو كان الاسم هو عين المسمى للزم كثرة المسمى بكثرة الأسماء. وأن الله قال {ولله الأسماء الحسنى} ولم يقل (هو الأسماء الحسنى).

اختلافهم حول وجوده

اختلف الأشاعرة فيما بينهم هل الوجود هو الموجود ذاته أم هو قدر زائد على الموجود؟ اختار جمهور الأشاعرة إلى أنه صفة نفسية بمعنى أن الوصف به يدل على الذات نفسها لا على صفة وجودية زائدة. فالرازي والجمهور أنه زائد والأشعري أنه عين ذاته[4]. وخالف الجويني والباقلاني أئمة المذهب في عدم اعتباره البقاء صفة زائدة على الوجود فقالا "ذهب العلماء من أئمتنا إلى أن البقاء صفة الباقي زائدة على وجود بمثابة العلم في حق العالم، والذي نرتضيه أن البقاء يرجع إلى نفس الوجود المستمر من غير مزيد"[5].

---

(1) إتحاف السادة المتقين 2: 120

(2) شرح المقاصد للتفتازاني 344/4-345 لوامع البينات للرازي 40 .

(3) انظر لوامع البينات 21 المقصد الأسنى للغزالي 29 .

(4) إتحاف السادة المتقين 94/2 .

(5) الإرشاد 138 أصول الدين للبغدادي 90 .

اختلافهم حول صفات الله

ذكر ابن المنير لهم ثلاثة أقوال في صفات الله:

1) **أنها صفات ذات أثبتها السمع (الشرع) ولا يهتدي إليها العقل.**
2) **التأويل: أن العين كناية عن البصر وأن اليد كناية عن القدرة.**
3) **إمرارها على ما جاءت مفوضاً معناها إلى الله[1]. وبالطبع لم يكن للسلف الصالح ثلاثة أقوال في الصفات. وإنما تكثر تناقضات أهل الكلام لأن ما عندهم من عند غير الله.**
4) **وجاء الغزالي بقول رابع ظن أنه وسط بين من يؤولون وبين من يثبتون فقال "والقصد – أي الوسط – بين هذا وذاك: طريق الكشف. فما أثبت الكشف تأويله أولناه، وما أثبت إثباته أثبتناه"[2].**

نموذج من تناقضاتهم

وتتجلى تناقضات الأشاعرة فيما ينسبونه إلى الأئمة. ففي حديث العلو يحتجون بقول مالك (الاستواء معلوم والكيف مرفوع) وفي حديث النزول يجعلون الكيف معقولاً وينسبون إلى مالك تأويله بنزول الرحمة. ولو كان مالك يرتضي تأويل النزول لتأول نصوص العلو. فكيف ينهى مالك عن طلب الكيفية في الاستواء ثم يفصل النزول بكيفية؟ هذا تناقض!

اختلافهم: هل صفات الله من المتشابه

وتناقضوا في الصفات: قال البغدادي "واختلف أصحابنا في هذا فمنهم من قال إن آية الاستواء من المتشابه الذي لا يعلم تأويله إلا الله . . . ومنهم من قال إن استواءه على العرش فعل أحدثه في العرش سماه استواء"[3]. ونقد الجويني تأويل الأشعري في الاستواء بأنه فعل فعله الله في العرش وفضل عليه تأويل الاستواء بالقهر والغلبة والاستيلاء كما في الإرشاد. وأما في الشامل والرسالة النظامية فقد رجح التفويض[4]. وأما أشاعرتنا المعاصرون فإنهم يرجعون بنا إلى ما رجع الجويني عنه. ولا يزالون يقولون لنا: قال الجويني في الإرشاد.

نموذج آخر من مخالفة الأشاعرة للأشعري

وبينما يؤول الأشاعرة حديث النزول فيزعمون أن الذي ينزل فيقول "من يستغفرني فأغفر له" هو الملك وليس الله: نجد الحافظ ابن عساكر يروي عن أبي

---

(1) فتح الباري 390/13 .
(2) إحياء علوم الدين 104/1 .
(3) أصول الدين 112-113 .
(4) قارن بين الإرشاد 40 والشامل 550-553 والنظامية 21و32 .

الحسن الأشعري أن الله هو الذي "يقول: هل من سائل هل من مستغفر، خلافاً لما قاله أهل الزيغ والضلالة"[1]. فمن ذا الذي يصدق أن مقالة الأشاعرة اليوم كانت عند الأشعري بالأمس مقالة أهل الزيغ والضلالة؟!

تناقض مواقف عقولهم من مسائل العقيدة

ويقف الأشاعرة من العقل موقفاً متناقضاً:

ـ ففي مسألة رؤية الله تعالى يساوون بين العقل والنقل.

ـ وفي التحسين والتقبيح العقليين يقدمون النقل على العقل "خلافاً للمعتزلة" ويقولون بأنه يجب أن تكون التكاليف ومسألة البعث والجزاء شرعية لا عقلية.

ـ أما مسائل الصفات فإنهم جعلوها عقلية بالدرجة الأولى. وهذا اضطراب منهجي وتناقض صارخ. فإن من يتورع عن تقديم العقل في مسائل الحلال والحرام والبعث والنشور يجب أن يكون أكثر ورعاً في مسائل الاعتقاد والصفات.

وقد جعل الرازي المتشابه "ما خالف الدليل العقلي، والإحكام هو عدم المعارض العقلي". فما وافق عقله حكم بأنه محكم وما خالف حكم بأنه متشابه. وصار الرد إلى العقل عند التنازع لا إلى الله والرسول. واحتج عليهم الفلاسفة في نصوص المعاد فقالوا: إذا كانت نصوص الصفات توهم التجسيم وهو كفر فكذلك نصوص المعاد وعذاب القبر توهم الكذب فإن الله يتحدث عن تعذيب الكافر في القبر ونحن نفتح القبور فلا نرى أثراً للتعذيب. فلم يجد الأشاعرة فرقاً إلا أن يقولوا قولاً ملؤه التحكم: أن المعاد معلوم بالاضطرار من دين الرسول.

فمنهج الأشاعرة في تعاملهم مع نصوص الكتاب والسنة في أبواب الصفات هو منهج من لا يرى لها حرمة بل هي إما مردودة إن كانت أخبار آحاد وإما مؤولة إن كانت ثابتة بالتواتر.

ومما اشترطه الأشاعرة في الديل النقلي ليتم به الاستدلال على وجه القطع واليقين: العلم بعدم المعارض. وذكروا بأنه على فرض وجود القرائن المرجحة لإفادة الأدلة النقلية القطع. إلا أنه يبقى "في إفادتها لليقين في العقليات نظر لأنه مبني على أنه هل يحصل بمجردها الجزم بعدم المعارض العقلي؟ وهل للقرينة مدخل في ذلك؟ وهما مما لا يمكن الجزم به بأحد طرفيه"[2].

---

(1) تبيين كذب المفتري ص 161 الإبانة 25 .

(2) المواقف للايجي 40 .

وهذا القول من أفسد الأقوال كما قال ابن القيم ومن أعظم أصول الإلحاد والزندقة وليس في عزل الوحي عن مرتبته أبلغ من هذا.

وهذا الدليل الذي قاله الأشاعرة في الدليل النقلي يُلزَمون به في الدليل العقلي، إذ أين الدليل على عدم وجود المعارض العقلي فيه؟ فإن قالوا: إنه لا دليل على وجود المعارض العقلي فيدل على عدمه قيل لهم: لقد أثبتم أنتم أنفسكم ضعف هذا الدليل فقد قال الأيجي في المواقف (ص37) "المقصد الخامس:

وهاهنا طريقان ضعيفان:

الأول: قالوا: ما لا دليل عليه يجب نفيه.

الثاني: قياس الغائب على الشاهد". انتهى.

ولم يبق بعد هذا إلا قولهم: "عدم المعارض والغلط في المقدمات القطعية ضروري" (المواقف 37).

وهذا الجواب صحيح ولكن يقال: أليس التجويز قائماً عقلاً بوجود المعارض العقلي؟

مثال ما ذكره الرازي في (المطالب العالية) من أنه إذا رأى شخصاً أمامه ثم أغمض عينيه ثم نظر إليه ثانياً فإنه يحتمل أن يكون شخصاً آخر يماثله، إذ أن الله يقدر على إفناء الشخص الأول في تلك اللحظة اللطيفة ويوجد شخصاً آخر يماثله".

ومع بقاء هذا الاحتمال قالوا: "إنه لا يمتنع أن يكون الشيء معلوم الجواز والإمكان، ومع ذلك فإنه يكون الجزم والقطع حاصلاً بأنه لم يحصل ولم يوجد" (المطالب العالية 97/8). وقالوا: "قد يحصل القطع والجزم مع قيام هذا التجويز" (المطالب العالية 99/8).

فعندئذ يقال لهم: أليس اختياركم هذا مناقضاً لما ذهبتهم إليه من أن الدليل النقلي لا يكفي بمجرده في الجزم بعدم المعارض العقلي ولو كانت القرائن شاهدة على إفادته اليقين؟ لا شك أن هذا تناقض بين. لا سيما إذا عرفنا أن جمهور المتكلمين يصرحون بأن المعاد إنما عُلم بالنقل.

اختلفوا في صفات الله: هل تؤول أم تفوض؟

الأشاعرة المؤولة ترد على الأشاعرة المفوضة

هذا الاختلاف بينهم يُظهر الحقيقة التالية: أن الأشاعرة فرقتان لا فرقة واحدة:

الفرقة الأولى: تؤول صفات الله وتتهم التي تفوّض بأنها تصف النبي بالجهل وتصف الله بالكذب كما سترى.

الفرقة الثانية: لا تتعرض للتأويل بل تحرمه وتدعو للتفويض. وتتهم الأولى بأنها تقول على الله ما لا تعلم. لأن التأويل محتمل والمحتمل مطرود في العقائد.

ولما قال والد الجويني أن الحروف المقطعة من قبيل الصفات، مرجحاً بذلك التفويض زاعماً أنه طريق السلف[1]:

رد عليه القشيري في التذكرة الشرقية قائلاً:

"وكيف يسوغ لقائل أن يقول في كتاب الله ما لا سبيل لمخلوق إلى معرفته ولا يعمل تأويله إلا الله؟

أليس هذا من أعظم القدح في النبوات وأن النبي ρ ما عرف تأويل ما ورد في صفات الله تعالى ودعا الخلق إلى علم ما لا يعلم؟

أليس الله يقول بلسان عربي مبين؟ فإذن: على زعمه يجب أن يقولوا كذب حيث قال {بلسان عربي مبين} إذ لم يكن معلوماً عندهم، وإلا: فأين هذا البيان؟

وإذا كان بلغة العرب فكيف يدعي أنه مما لا تعلمه العرب؟

ونسبة النبي إلى أنه دعا إلى رب موصوف بصفات لا تعقل: أمر عظيم لا يتخيله مسلم فإن الجهل بالصفات يؤدي إلى الجهل بالموصوف.

وقول من يقول: استواؤه صفة ذاتية لا يعقل معناها واليد صفة ذاتية لا يعقل معناها والقدم صفة ذاتية لا يعقل معناها تمويه ضمه تكييف وتشبيه ودعاء إلى الجهل.

وإن قال الخصم بأن هذه الظواهر لا معنى لها أصلاً فهو حكم بأنها ملغاة وما كان في إبلاغها إلينا فائدة وهي هدر. وهذا محال . . . وهذا مخالف لمذهب السلف القائلين بإمرارها على ظواهرها". انتهى.

---

[1] راجع النص بكامله في إتحاف السادة المتقين 2/110-111 .

فهذا خلاف أشعري أشعري وفيه اتهام للمفوضة من الأشاعرة بأنهم نسبوا النبي إلى الجهل ونسبوا الله إلى الكذب وأنهم واقعون في التكييف والتشبيه وملزمون بإلغاء الوحي لأنهم ألغوا معانيه، وهي اتهامات تعني الكفر.

تناقض المفوضة فيما بينهم

فاحتجاج المفوضة بعبارة "أمروها على ظاهرها" يناقض قولهم بأن ظاهرها غير مراد، إذ أن إجراء النصوص على ظاهرها يقتضي الإيمان بهذا الظاهر من غير تأويل.

وقولهم بأن ظاهرها غير مراد يقتضي إبطال هذا الإيمان وعدم إجرائها عن ظاهرها.

وقولهم تجرى على ظاهرها يناقض قولهم لها تأويل لا يعلمه إلا الله، فإنهم بإجرائها على ظاهرها أبطلوا كل تأويل يخالف هذا الظاهر، ثم أثبتوا لها تأويلاً يخالف هذا الظاهر لا يعلمه إلا الله.

فهم تارة يجعلون الظاهر مراداً، وتارة يجعلونه غير مراد وإنما المراد هو التأويل الباطن الذي لا يعلمه أحد حتى الراسخون في العلم!

انقسام المفوضة فيما بينهم

وقد انقسم المفوضة إلى قسمين:

1 - قسم يزعمون أن ظواهر نصوص الصفات تقتضي التمثيل، فيحكمون بأن المراد بها خلاف ظاهرها، ثم لا يعينون المراد.

2 - قسم يقولون: تجرى على ظاهرها ولها تأويل لا يعلمه إلا الله خلاف الظاهر منها وهؤلاء متناقضون[1].

وبينما يزعم الرازي أن مذهب السلف "وجوب" تفويض معاني الصفات ولا يجوز الخوض في تفسيرها، ينقد هذا الزعم بإجماع جمهور المتكلمين بأنه "يجب" الخوض في المتشابهات"[2].

الجويني ينتقد الأشاعرة الأوائل
لتأويلهم بعض الصفات دون البعض الآخر

واعترف ابن فورك أن المتأخرين من الأشاعرة ذهبوا إلى تأويل الاستواء بالقهر والغلبة مخالفين بذلك قول الأشعري والمتقدين من أصحابه. وقد رد أبو

---

(1) مذهب التفويض ص 568 للأستاذ أحمد القاضي .

(2) أساس التقديس 236 وانظر مجرد مقالات الأشعري 189 .

منصور البغدادي قول المعتزلة (استوى: استولى) و (يده: قدرته) واصفاً إياه بأنه قول فاسد باطل[1]. بينما هو موجود بكثرة في كتب الأشاعرة المتأخرين.

ولقد رد الجويني على الأشاعرة المتقدمين الذين أثبتوا الصفات الخبرية كالوجه واليدين قائلاً "إذا كنتم أثبتم الصفات الخبرية بظواهر الآيات فيلزمكم أن تثبتوا بقية الصفات كالاستواء والنزول والجنب بظواهر النصوص"[2].

وإثبات الأشاعرة لرؤية الله فيه تناقضان:

أن الرؤية لا تكون إلا بمقابلة وجهه. يلزمكم إما أن تنفوا أن الله في العلو فيلزمكم معه نفي رؤيته، وإما أن تثبتوا علوه تعالى كضرورة من أجل إثبات رؤيته وإلا فنقول لكم ما قاله لكم المعتزلة من قبل: "من سلّم أن الله ليس في جهة وادعى مع ذلك أنه يُرى فقد أضحك الناس على عقله"[3] والقول برؤية يوهم التشبيه مثله في ذلك مثل الصفات الأخرى كالضحك والرجل. فإما أن تثبتوا الكل وإما أن تعطلوا الكل.

---

(1) الأسماء والصفات 2/152-153 تحقيق الأحباش .

(2) الإرشاد للجويني ص157-158 .

(3) شرح الأصول الخمسة 249-253 المغني لعبد الجبار 4/139 .

اختلافهم حول قيام الحوادث بالله

نقد صفي الدين الهندي في رسالته التسعينية في الأصول الدينية رد فيها على الرازي في مسألة حلول الحوادث بالله حين قال الرازي بأن أكثر العقلاء يقولون بقيام الحوادث بالرب وإن أنكروه باللسان.

وألزم الرازي الأشاعرة بالتناقض وأنهم يثبتون نسخ الحكم، ويثبتون للعلم والقدرة تعلقات حادثة. وصرح إلى أن هذا قول بالحدث في ذات الله. ونقل عنه الحافظ ابن حجر أن القول بأن الله يتكلم بكلام يقوم بذاته وبمشيئته واختياره هو أصح الأقوال عقلاً ونقلاً[4].

وهذه ورطة حبشية فقد قال الأحباش "إن العلماء قالوا: إن من قال إن الله تقوم به الحوادث فهو كافر"[5] فهل يحكم الأحباش بكفر الرازي الذي استحسن الحافظ قوله؟

فيا من حكمتم بكفر ابن تيمية لقوله بقيام الحوادث بالله[1]: ماذا تقولون في الرازي الذي نصر هذا القول ونسبه إلى العقلاء وحكم على الأشاعرة بالتناقض؟!

اختلافهم حول أول الواجب على المكلف

وتناقض الأشاعرة فيما بينهم حول مسألة (أول الواجب على المكلف) فبينما يصرح الجويني بوجوب النظر والأشعري بالتوقف في إيمان من لا ينظر: نجد الرازي يرد على الجويني ويصرح في نهاية العقول والشهرستاين في نهاية الإقدام أن معرفة الله فطرية[2].

وهذا أيضاً من تناقضهم حيث يقدّمون العقل تارة ويؤخرونه أخرى. ففي الوقت الذي يوجبون فيه النظر ويجعلونه مصدر عقيدتهم (فقط لمحاجّة المعتزلة) يتجاهلون ذلك عند مناظرتهم للمعتزلة فيقولون: لا واجب إلا بالشرع خلافاً للمعتزلة. بينما يذمون من لا يؤول الصفات ويصفونه بأنه جامد على النصوص لا يستخدم عقله.

---

(4) الأربعين في أصول الدين للرازي 118 وانظر فتح الباري 455/13 .

(5) شريط مجالس الهدى (1) رقم (550) لنبيل الشريف .

(1) لا يسلّم للأشاعرة قولهم إن كل حدث مخلوق، فإن هذا الخطأ هو سبب ضلالهم في هذه المسألة.

(2) الإرشاد ص 3 ونهاية الاقدام ص124 وانظر ما نقله الحبشي عن الرازي في الدليل القويم ص 25 .

ويجيء الغزالي الأشعري بتناقض آخر فيزعم أن أول الواجب على المكلف: الشك قبل النظر. ويقول "إن الشكوك هي الموصلة إلى الحق. فمن لم يشك لم ينظر ومن لم ينظر لم يبصر ومن لم يبصر بقي في العمى والضلال"[3].

على أن الغزالي قال بصحة إيمان المقلد خلافاً للمشهور من مذهب الأشاعرة، ونقد القواعد الكلامية التي بنى عليها المتكلمون اصولهم وأوجبوا بها على جميع المسلمين تعلم علم الكلام فقال "متى نقل عن رسول الله ρ وعن الصحابة رضي الله عنهم: إحضار أعرابي أسلم وقوله له: الدليل على أن العالم حادث أنه لا يخلو عن الأعراض. وما لا يخلو عن الحوادث حادث[4]؟.

وحكى تجربته الفاشلة مع علم الكلام ثم قال "لم يكن الكلام في حقي كافياً ولا لمرضي الذي كنت أشكو منه شافياً . . . ولم يكن من كلام المتكلمين إلا كلمات ظاهرة التناقض والفساد".

وبالطبع كانت تجربته لعلم الكلام على مذهب الأشعري لا على مذهب المعتزلة.

---

(3) ميزان العمل 137 دار الكتاب العربي .

(4) فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة 150-151 .

انتقادات الجويني للأشعري

وانتقد الجويني أبا الحسن الأشعري في مسألة أزلية كلام الله. فذكر بأنه: إذا كان كلام الله أزلياً فيكف يخاطب الله معدوماً بالأوامر والنواهي. وهذا ما جعل الجويني يقول "إن ظن ظان أن المعدوم مأمور فقد خرج عن حد المعقول . . . فلا شك أن الوجود شرط في كون المأمور مأموراً" ثم ذكر بأن مسألة "أمر بلا مأمور" هي معضلة حقاً[1]. وانتهى إلى التوقف والحيرة.

وحكى السبكي أن الأشعري له قولان في كلام الله النفسي مرة قال: أن كلام الله النفسي يسمع ومرة قال: لا يُسمع.

ونقل الشهرستاني عن بعض أهل العلم أن القول بحدوث حروف القرآن وأنه كلام الله مجازاً: قول ابتدعه الأشعري وخرق به الإجماع[2] وهو عين الابتداع.

وقد تناقض الأشاعرة فذهبوا إلى أن مسمى الكلام هو اسم لمجرد المعاني وإطلاق اللفظ عليه مجاز لأنه دال عليه، ثم جاء المتأخرون منهم كالرازي والجويني، فقالوا بأن الكلام يطلق على كل من اللفظ والمعنى بطريق الاشتراك اللفظي، وهذا لجأوا إليه كمهرب من التناقض الذي وقعوا فيه. بينما أهل السنة على أن الكلام يتناول اللفظ والمعنى جميعاً عند الإطلاق، وعند التقييد يراد به هذا تارة وذاك تارة أخرى.

وانتقد الجويني مذهب الأشعري في تجويزه تكليف الله عباده ما لا يطيقون ومنع ذلك. مع أنه كان رجحه في الإرشاد ودافع عنه[3].

الأشعري عند الجويني جبري

وانتقد الجويني الأشعري في موقفه من أفعال العباد واعتبر مذهبه مختبطاً فقال "ومذهب أبي الحسن مختبط عندي في هذه المسألة . . . فقد لاح سقوط مذهبه في كل تقدير"[4].

مع أنه ذكر في الشامل (182) ولمع الأدلة (107) والإرشاد (208) أنه لا تأثير لقدرة العبد تبعاً للأشاعرة، ثم رجع في النظامية عن ذلك فأعلن أن "المصير

---

(1) البرهان في أصول الفقه 270/1-273 .

(2) طبقات السبكي محققة 294/10 محققة ونهاية الإقدام 313 .

(3) الشامل 549 البرهان في أصول الفقه 89/1 (فقرة 28) وانظر في مقابل النقد الترجيح كما في الإرشاد 226 .

(4) البرهان في أصول الفقه 195/1-196 فقرة (186).

إلى أنه لا أثر لقدرة العبد في فعله: قطع طلبات الشرائع والتكذيب بما جاء به المرسلون"[5]. فالجويني يلزم شيخه الأشعري بأن كلامه يؤول إلى تكذيب النبي ρ !

وانتقد الجويني قول الأشعري "كل مجتهد مصيب" فقال "هذا الأصل لا نقول به وهذا أصل باطل بل الحق واحد" "فإن كان كل مجتهد مصيباً فلا يتحقق الترجيح في المجتهدين"[1].

وتناقض الجويني حين نقد استدلال الأشعري إثبات حدث العالم بالنطفة، فقال "لا يتوقف حدث العالم على إثبات الأعراض، فإن المقصد يثبت بدون ذلك"[2]. لكنه لما أخذ يرد على الكرامية في مسألة القول بأن الله جسم قال "وسبيل الكلام أن يُسألوا عن دلالة حدث العالم، فإن ترددوا فيها بأن عجزهم عن قاعدة الدين، فإن السبيل الذي به تتوصل إلى معرفة المحدث: ثبوت الحدث" ومن أصول أدلة حدوث العالم عند الجويني أن "الجواهر لا تخلو عن الأعراض"[3].

وطريقة الاستدلال بحدوث الأجسام وضع اختلاف بين الأشاعرة فالآمدي ضعف استدلالات الرازي ووافقه على كثير منها الآرموي وقدح الغزالي فيه وكتب الأثير الأبهري كتابه المعروف "تحرير الدلائل بتقدير المسائل" وبين فساد أدلة الأشاعرة في مسألة حدوث العالم وأن الأعراض لا تبقى زمانين الخ . . " فالقواعد العقلية الأشعري منقوضة من قبل الأشاعرة أنفسهم.

تردد الأشعري في صفتي السمع والبصر لله

قال المكلاتي[4] " تردد جواب أبي الحسن الأشعري رضي الله عنه في ذلك [أي صفة السمع والبصر لله] فتارة قال: إن كونه سميعاً بصيراً: هما صفتان زائدتان على كونه عالماً، وإلى هذا ذهب أبو حامد وجماعة من الأشعرية، وهذا المختار عندنا"[5].

---

(5) العقيدة النظامية 43 و51 .
(1) مغيث الخلق 8-9 .
(2) الشامل ص 247 .
(3) الشامل 411 وانظر 204 و209 و220 .
(4) هو أبو الحجاج يوسف بن محمد بن المعز المكلاتي (ت626 هـ) من كبار علماء الأشاعرة في بلاد المغرب .
(5) لباب العقول في الرد على الفلاسفة ص213-214 تحقيق فوقية حسين محمود ط: دار الأنصار – القاهرة .

اختلافهم في صفات المعاني

ادعى الأشاعرة أن صفات المعاني السبع ثابتة حقيقة لله. وأن النصوص الدالة عليها معلومة علماً صحيحاً من حيث المعني والمفهوم إلا أن حقائقها غير معلومة – ثم ادعوا في بقية النصوص الدالة على غير هذه الصفات أنها دالة على معنى غير صحيح ظاهراً – فيجب صرفها – وأن تحديد المراد منها غير معلوم !! وهذا تناقض.

واختلفوا ف الصفات المعنوية:

فقال بها من أثبت الحال كالباقلاني وقال الأشاعري والجمهور: بنفي الحال، والمعنوية عندهم راجعة إلى المعاني[1].

وصرح بعض علماء الأشاعرة بأن إثبات واسطة بين الوجود والعدم أمر متعذر متكلف فقال المقري:[2]

والسبع لازَمَت صفات تسمى بمعنوية إليها تُنْمَى
كون الإله عالماً قديراً حياً مريداً سميعاً بصيراً
وذا كلام والمقال حال بعدّها على ثبوت الحال
واسطة بني الوجود والعدم ونهجها تشكو الوَجَا فيه القدَم

أي طريق إثباتها فيه إشكال وألم.

وتناقضوا في مسالة أصوات العباد فحين يردون على المعتزلة يقولون: إنها ليست فعلاً للعباد، فإذا جاؤا في مسالة القرآن قالوا: أصوات العباد فعل لهم. وهذا تناقض[3].

---

(1) شرح أم البراهين 20-21 الفصل في الملل والنحل 121/1 .
(2) إضاءة الدجنة مع شرحها ص 39 .
(3) الصفدية 154/1 .

تناقضات الرازي

تناقض الرازي كثير جداً. ومن ذلك:

تناقضه في مسألة حدوث الأجسام: فمرة يثبته ومرة يذكر فساد حجج من يثبه.

وفي إثبات العلو قال في نفيه بالدليل العلي: إنه يلزم منه النقص على الله، وفي نهاية العقول ذكر أن امتناع النقص على الله لم يعلم بالعقل.

وسورة الإخلاص قال فيها مرة أنها من المحكمات. وفي موضع آخر جعلها من المتشابهات. والجوهر الفرد وما يتعلق به من كون الحركة لها وجود أو ليس لها وجود، مرة أثبت ذلك ومرة نفاه.

وهل القدرة تستلزم وجود المراد؟ مرة أثبت ذلك ومرة نفاه.

وتناقض الآمدي:

فقال بأن العلة قد تتقدم المعلول. وفي موضع آخر نفى ذلك.

وقال بأن الله ليس بجوهر لأنه يلزم منه أن يكون مثل الجواهر الأخرى فلا تبقى له مزية على غيرها، لأنهما يتساويان فيما يجب ويجوز ويمتنع.

ولكنه في دليل حدوث الأجسام قال: ولا يلزم من كون القديم مماثلاً للحوادث من وجه أن يكون مماثلاً للحادث من جهة كونه حاداً، بل لا مانع من الاختلاف بينهما في صفة القدم والحدوث وإن تماثلا بأمر آخر.

وهذا يناقض ما ذكر في مسالة الجواهر.

وفي موضع التركيب تناقض قوله تناقضاً عجيباً

وفي مسألة وجود الكلي المطلق هل يوجد مطلقاً أو لا يوجد إلا معيناً؟ مرة قال بهذا ومرة بهذا.

وأثبت في دقائق الحقائق المشترك الكلي في الخارج وفي إحكام الأحكام (183/2) نفاها ورد على الرازي كما ذكر بأن الرازي نفاها أيضاً في الملخص.

وتناقض الأشاعرة في مسألة الترجيح بلا مرجح فتارة يقولون أن القادر المختار يرجح أحد طرفي الممكن بلا مرجح، ومرة يقولون بعكس ذلك وأن القادر لا يرجح أحد طرفي الممكن إلا بمرجع.

وسبب التناقض اختلاف الحالة التي يستدلون لها:

فإذا كانوا في مناظرة مع الفلاسفة الدهرية حول حدوث العالم ردوا على الفلاسفة قائلين: إن القادر يرجح أحد مقدوريه على الآخر بلا مرجح، وقالوا: أن ترجيح أحد طرفي الممكن على الآخر بغير مرجح يصح من القادرة المختار ولا يصح من العلة الموجبة. وهذا بعينه جواب المعتزلة على الفلاسفة.

والأشاعرة إذا كانوا في مناظرة مع المعتزلة في مسألة خلق أفعال العباد وأن الله هو الخالق لها: ردوا المعتزلة قائلين: إنه لا يتصور ترجيح الممكن لا من قادر ولا من غيره إلا بمرجح يجب عنده وجود الأثر.

قال ابن تيمية "فهؤلاء إذا ناظروا الفلاسفة في مسألة حدوث العالم لم يجيبوهم إلا بجواب المعتزلة، وإذا ناظروا المعتزلة في مسائل القدر يحتجون عليهم بالحجة التي احتجب بها الفلاسفة، فإن كانت هذه الحجة صحيحة بطل احتجاجهم على المعتزلة، وإن كانت باطلة بطل جوابهم للفلاسفة. وهذا غالب على المتفلسفة والمتكلمين المخالفين للكتاب والسنة تجدهم دائماً يتناقضون، فيحتجون بالحجة التي يزعمون أنها برهان باهر ثم في موضع آخر يقولون: أن بديهة العقل يعلم بها فساد هذه الحجة"[1].

ففي مسألة الاختصاص اعتبروا أن كل ما كن جسماً فلا بد له من مخصص وكل مفتقر إلى مخصص فهو محدث. وهي حجة متهافتة متناقضة احتجوا بها على نفي علو الله، وذكر الآمدي احتجاج الشهرستاني بدليل الاختصاص ثم بين ضعف هذا الدليل في غاية المرام (ص181).

وتناقض الشهرستاني والآمدي والرازي فأثبتوا جواهر معقولة غير متحيزة موافقة للدهرية والفلاسفة، وقالوا: أنه لا دليل على نفيها.

فقال لهم ابن تيمية "أنتم إذا ناظرتم الملاحدة المكذبين للرسل فادعوا إثبات جواهر غير متحيزة عجزتم عن دفعهم أو فرطتم فقلتم: لا نعلم دليلاً على نفيها أو قلتم بإثباتها.

وإذا ناظرتم إخوانكم المسلمين[2] الذين قالوا بمقتضى النصوص الإلهية والطريقة السلفية وفطرة الله التي فطر عباده عليها، والدلائل العقلية السليمة عن المعارض وقالوا: أن الله فوق خلقه سعيتم في نفي لوازم هذا القول وموجباته فقلتم: لا معنى للجوهر إلا المتحيز بذاته. فإذا كان هذا القول حقاً فادفعوا به الفلاسفة، وإن كان باطلاً فلا تعارضوا به المسلمين.

أما كونه يكون حقاً إذا دفعتم ما يقوله المسلمون ويكون باطلاً إذا عجزتم عن دفع الملاحدة في الدين: فهذا طريق من بخس حظه من العقل والدين وحسن النظر والمناظرة عقلاً وشرعاً[3].

فهذا التناقض إنما هو لمن قال بالجواهر العقلية أو قال إنه لا دليل على نفيها.

ورجوع كثير من الأشاعرة دليل قوي على بطلان ما كانوا عليه. ودليل على أن تمسك السلف بالكتاب والسنة وإعراضهم عن تعاليم اليونان وقد كانت في عهدهم

---

(1) دراء تعارض العقل والنقل 366/1 .
(2) تأمل أدب النقاش عند ابن تيمية فإنهم لا يزال ينسبهم إلى الأخوة الإيمانية .
(3) درء التعارض 163/4 .

إنما كان تمسكهم نابعاً من اعتقاد جازم وإيمان عميق أن الهدي والرشاد والطمأنينة لن تكون إلا باتباع الوحي المنزل.

كيف يمسك الفلاسفة والمعتزلة بخناق الأشاعرة

وقالت الفلاسفة للأشاعرة: أنتم وافقتمونا على أن ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث وأن الأعراض حوادث لا تبقى زمانين. والصفات أعراض. فوجب عليكم أن تنفوا الصفات لأنها حوادث أعراض والعرض لا يقوم بنفسه بل لابد له من جوهر يقوم به.

فإذا قال: أنا لا أسمي ما يقوم به عرضاً لأن العرض لا يبقى زمانين: وصفاته باقية عندي:

قالوا: قولكم إن العرض لا يبقى زمانين مخالف لصريح العقل ومما يعلم فساده بالضرورة. وإذا كان العرض لا يبقى زمانين فلا فرق بين صفاته وصفات غيره. فالمخلوقات لها صفات. فإما أن تسمي الجميع عرضاً أو لا تسمي الجميع عرضاً.

وإذا قال: إنما قلت إنه لا يقبل الحوادث لأن ما قامت به الحوادث لا يخلو منها: قوال له: وإذا كان عندك قد صار فاعلاً بعد أن لم يكن ولم يلزم من ذلك أنه لا يخلو من الفعل فقل: أنه قد قام به الفعل بعد أن لم يكن. كما قال إخوانك من مثبتة الصفات كالكرامية وغيرهم. ولا يلزم من ذلك أن يكون الفعل لم يقم به.

وهكذا حال من نفى الأفعال أو نفى الصفات فإن الفلاسفة تأخذ بخناقه ويبقى حائراً شاكاً مرتاباً مذبذباً.

فإن الفلاسفة لما رأوا المتكلمين متناقضين في دليلهم حول حدوث الأجسام قالوا: لما كان دليلكم متناقضاً صح قولنا بقدم العالم لأنكم لم تستطيعوا الاستدلال على إفساده.

وكذلك ألزمهم الفلاسفة بجواز تأويل نصوص المعاد أو الأحكام الشرعية فإنه أقل شاناً من تأويل نصوص صفات الله.

بالموجود انكشفت سميت سمعاً أو بصراً.

وإذا عادت حقيقة الصفات السبع إلى صفة واحدة فلِمَ لا يجوز رد هذه الصفة إلى الذات.

المشابهة عند الأشاعرة لا تقتضي المماثلة

وتناقض الأشاعرة حين قرروا أن وجود بعض الاشتراك لا يوجب المماثلة، فكان يلزم ذلك في الصفات التي قد نفوها بزعم المشاركة والمشابهة، فمن أقوالهم في هذه المسألة قول الرازي "فإن قيل: المشاركة في صفات الكمال تقتضي المشاركة في الإلهية؟ قلنا: المشاركة في بعض اللوازم البعيدة مع حصول المخالفة في الأمور الكثيرة لا يقتضي المساواة في الإلهية، ولهذا المعنى قال تعالى {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ}[1]، فظهر من هذا الاعتراف تناقضهم في التفريق بين المتماثلات.

يثبتون لله القيام

ومما اعتمدوا عليه في التنزيه: نفي الجسمية، فنفوا صفات كثيرة ذاتية وفعلية وردت في الكتاب والسنة مثل: العلو والاستواء واليدين.

فيلزمهم الناس بالتناقض، إذ أثبتوا أن الله قائم بنفسه، فما معنى القيام بالنفس.

والله تعالى قال بأنه قائم على كل نفس ولم يقل إنه قائم بنفسه.

وذكروا أن بعضهم أورد هذا على أبي إسحاق الاسفراييني، ففر إلى قوله "نما أعني بقولي: قائم بنفسه: أنه غير قائم بغيره!

وهذا عجب! فإنه إذا كان موجوداً ـ والموجود إما قائم بنفسه وإما قائم بغيره.

فقوله "غير قائم بغيره إنما حاصله أنه قائم بنفسه، فحاصل جوابه إنما يعني بقوله: قائم بنفسه: أنه قائم بنفسه!!

فإن كان لا يلزمهم من قولهم: إنه قائم بنفسه، إثبات الجسمية فكذلك لا يلزم من إثبات العلو والاستواء واليدين ونحو ذلك من الصفات إثبات الجسمية، فإن كان يلزم في الثانية فقد لزم في الأولى، فيلزم الوقوع في التناقض.

---

(1) **أساس التقديس 115 .**

تناقضهم حول النبوة

بعد الضجة التي أقامها الأشاعرة في أنه لابد من القواطع العقلية في المسائل الاعتقادية وحكموا على الأدلة النقلية بأنها ظواهر لفظية لا تفيد اليقين إذا بهم يصلون إلى مسألة عظيمة ليتوصلوا بها إلى الشرع وهي إثبات النبوات فقالوا: إن إثباتها بالمعجزات فقط. وأن دلالتها على النبوات عادية أي ليست عقلية محضة، وهم يجوزون خرق العادة وعليه فلا تكون المسألة قطعية على قولهم هذا.

وقولهم: أن دلالتها عادية إلا أنها ضرورة يستدعي عدم دقتهم في تحديد الأمور الضرورية كمسألة وجود الله تعالى إذ جعلوها من الأمور النظرية لا الضرورية مع أنها ضرورية.

التناقض الثاني حول النبوة: أنهم جعلوا دلالة المعجزة على صدق الرسول بمنزلة القول الصريح من الله بأن مدعي الرسالة صادق، وهذه الدلالة لا تتم إلا إذا قيل بامتناع الكذب على الله تعالى، ولذلك قال الجويني "فصل: امتناع الكذب على الله تعالى شرط في دلالة المعجزة"[1].

لكن القشيري يستثني من ذلك الجويني فيقول "لو ادعى إمام الحرمين اليوم النبوة لاستغنى بكلامه عن إظهار المعجزة"[2]. فالنبي يلزمه شرط المعجزة لكن الجويني في غنىً عنه!

ومن تناقضهم قولهم: إن دلالة المعجزة على التصديق معلومة بالاضطرار، ثم يقولون: إن الله لا يفعل لحكمة، وليست أفعاله تعالى معللة.

وهذا تناقض إذ كيف تدل المعجزة ـ التي هي من أفعال الله ومفعولاته ـ على صدق النبي، والله لا يفعل لحكمة على مذهبهم لأن الحكمة شيء شنيع يسمونه تعليلاً، والتعليل فيه إثبات الحاجة لله.

وأما الطريقة الثانية وهي أجود وهي التي اختارها أبو المعالي فهو أن دلالة المعجز على التصديق معلوم بالاضطرار، وهذه طريقة صحيحة لمن اعتقد أن الله يفعل لحكمة.

وتناقض الأشاعرة فحكموا على الأدلة النقلية بأحكام مفادها تقديم العقل عليها في حالة التعارض بزعمهم وعدوا أخبار الآحاد من الظنون التي لا يجوز التمسك بها، بل جعل بعضهم الأدلة النقلية كلها ظنية مما يترتب عنه عدم الأخذ بها في المسائل العلمية فأين هذا من أصلهم القاضي بمنع تحسين العقل وتقبيحه؟

---

(1) الإرشاد للجويني 231 أو 278 ط: مؤسسة الخدمات الثقافية .

(2) طبقات السبكي 174/5 محققة .

ثم هم قد نصوا على أن المسائل التي يتوقف عليها الشرع لا تثبت إلا بالعقل، ومنها: معرفة وجود الله. فقالوا: طريق إثباتها العقل فقط، ووجوب المعرفة لا يثبت إلا بالشرع، فألزموا بالدور، ولا يخرجهم من هذا إلا بأن يسلموا أن المعرفة فطرية، أو يقولوا بتحسين العقل وتقبيحه على مقتضى الفطرة.

ولذلك حكم أبو نصر السجزي على أبي الحسن الأشعري بالتناقض قائلاً "وقال الأشعري: (العقل لا يقتضي حسن شيء ولا قبحه، وإنما عرف القبيح والحسن بالسمع، ولولا السمع ما عرف قبح شيء ولا حسنه). ثم زعم أن (معرفة الله سبحانه واجبة في العقل قبل ورود السمع، وأن تارك النظر فيها مع التمكن منه مستحق للعقوبة) والنص إنما دل على ترك عقوبته لا أنه مستحق لها. فإن قال: إن معرفة الله وجبت ولم يعلم حسنها، واستحق تارك النظر فيها اللوم: كان متلاعباً. وإن قال: إنها حسنة فقد أقر بأن العقل يقتضي معرفة الحسن والقبيح، وإنما ضاق به النفس لما قالت المعتزلة: الظلم قبيح في العقل، وإذا أراد الله شيئاً ثم عذب عليه كان ظالماً، فركب الطريقة الشنعاء في أن لا حسن في العقل ولا قبيح"[1].

إن الأشاعرة بإنكارهم تحسين العقل وتقبيحه مطلقاً يقابله إفراط منهم في تقديم العقل، فمع أنهم يقولون "لا قبيح ولا حسن إلا بالشرع" إلا أنهم يستقبحون ما استحسن الشارع وصف نفسه به.

---

(1) الرد على من أنكر الحرف والصوت ط: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة .

اضطرابهم في الأسماء والصفات

الاضطراب الأول: أثبت الأشاعرة من الصفات الوجودية الثبوتية سبع صفات، أسموها صفات المعاني، ونفوا ما عداها من الصفات الخبرية الذاتية والفعلية، فالزمهم الناس إلزاماً قوياً وهو: أن القول في بعض الصفات كالقول في البعض الآخر، فإن كان لا يلزم من الصفات السبع أي محذور من المعاني الباطلة من الجسمية أو حلول الحوادث أو التركيب، فكذلك لا يلزم من إثبات بقية الصفات تلك المحاذير.

الاضطراب الثاني: أن طريقة إثباتهم لصفات المعاني طريقة غريبة أوقعتهم في بعض الإشكالات المتناقضة. منها:

أنهم أثبتوا إرادة قديمة ذاتية وهذا حق، ولكنهم نفوا تخصيصاً فعلياً فلزمهم أحد أمرين:
إما أن يقولوا إن الحوادث كلها قديمة لقدم موجبها ـ وهم لا يقولون به ـ أو يقولوا إن كل حادث حدث بعد أن لم يكن لتخصيصه بالإرادة في وقته المعين، فيلزم إثبات الصفات الاختيارية وهو الصواب.

ومنه: أنهم جوزوا عقلاً وقوع الكذب في كلام الله ومنعوا وقوعه بالدليل الشرعي فوقعوا في اضطرابين:
1- الدور، إذ هم قالوا: إن امتناع الكذب عليه يثبت بالشرع والشرع يثبت بالمعجزة، وهي لا تثبت إلا بالعلم بامتناع الكذب على الله فحصل الدور.

2- جواز إفحام الأنبياء، إذ يمكن على أصلهم إفحام الأنبياء بأنه لا يلزم من الإتيان بالمعجزة إثبات صدقهم.
ومن الأشاعرة من يجيز على الأنبياء الوقوع في صغائر الذنوب فقط ولكن ابن حزم يحكي عن الباقلاني قوله بجواز أن يرتكب الأنبياء جميع الذنوب حاشى الكذب في البلاغ فقط[1].

ومنها: أنهم أثبتوا تعدداً للكلام بحسب تعلقاته أما هو في أصله فمعنى واحد، فألزموا بأمرين:
1- إذا كان التعدد في الكلام إنما هو بحسب التعلق فإذا كان طلب فعل سمي أمراً، وإذا كان طلب ترك سمي نهياً . . . وهكذا. فلِمَ لا يجوز أن يقال: إن الصفات السبع التي أثبتموها حقيقتها صفة واحدة، وتعددها إنما هو بحسب التعلقات فقط،

---
(1) الدرة فيما يجب اعتقاده 379 .

فمثلاً إذا تعلقت تلك الصفة بالممكن إيجاداً سميت قدرة، وبه تخصيصاً: سميت إرادة، وإذا تعلقت بالموجود انكشف سميت سمعاً أو بصراً.

وإذا عادت حقيقة الصفات السبع إلى صفة واحدة فلِمَ لا يجوز رد هذه الصفة إلى الذات.

وكذلك مال الأشاعرة إلى مذهب المرجئة في مسألة الأسماء والأحكام فقالوا مخالفة لمذهب المعتزلة: لا نعلم الفساق هل يدخل أحد منهم النار أو لا يدخلها، فوقفوا وشككوا في نفوذ الوعيد في أهل القبلة جملة. وهذا أشد ابتداعاً من مذهب المعتزلة. والسلف لا يتنازعون في أنه لابد أن يدخل النار من يدخلها من أهل الكبائر ولكن لا يخلدون فيها. وهذا خلاف مذهبي المعتزلة والمرجئة. وهو حكم على أن هذا سيحصل ولا يلزم منه تعيين لكل مرتكب للكبيرة وإنما وردت النصوص أن الله سيخرج من النار كثيراً من أهل الكبائر بتوحيدهم ومن ثم يدخلهم الجنة.

ومن هنا سهل على المعتزلة والفلاسفة الدخول من خلال ضعف الأشاعرة للطعن في الدين. لأنهم دائماً يقولون للأشاعرة: يلزمكم في نصوص الصفات ما يلزموننا به من نصوص المعاد وعذاب القبر. وقولنا في عذاب القبر كقولكم في صفات الله.

والمؤمنون بالله ورسوله يقولون لهم: قولنا لكم في الصفات كقولكم للفلاسفة في نصوص المعاد، فإذا قلتم: إثبات عذاب القبر والمعاد معلوم بالاضطرار من دين الرسول: قلنا لكم: وكذلك إثبات صفات الله من العلو والنزول واليدين والوجه والعين والأصابع معلوم بالاضطرار من دين الرسول. "قاله ابن تيمية".

وفي الحكمة والتعليل ذكروا بأن أفعال الله لا تخلو عن الحكم ولكنها، غير مقصودة، فنفوا القصد مع أنهم أثبتوا هذا القصد شرطاً لإثبات صفة العلم لله لأن الفعل المتقن إن لم يكن بالقصد والاختيار فإنه لا يدل على علم فاعله، بخلاف الفعل المتقن المقصود، فنفيهم للقصد في الحكمة وإثباتهم له في العلم تناقض واضح، وكذلك من نفى الحكمة وأثبت التعليل والقياس فقد تناقض[1].

وهم إذا تصوفوا تناقضوا واستغاثوا بالأموات وافتروا على الله كذباً فقالوا: إن الله جعلهم أسباباً لنا لنستغيث بهم، وأما ما جعله الله سبباً كحصول الذبح بالسكين وحصول الاحتراق بالنار فإنهم ينفونه بحجة أن لا يقال إن الأسباب تخلق الفعل حتى زعموا إن الذبح والحرق يحصل عندها لا بها !!!

---

[1] انظر المطالب العالية 3/117-118 .

النزعة الاعتزالية في المذهب الأشعري

فالأشاعرة مختلفون في إثبات الجوهر الفرد فأكثرهم يثبته وبعضهم ينفيه.
مختلفون في الأعراض والجواهر هل تكون شاملة أو مخصوصة بأنواعها.
مختلفون هل يبقى العرض زمانين.

قولهم بعدم التيقن من انتفاء المعارض العقلي في الدليل النقلي مع الجزم بانتفائه في الدليل العقلي.

الأشاعرة قطعوا بعلمهم في الآخرة مع عدم التيقن بانتفاء المعارض العقلي في الدليل النقلي.

الأشاعرة مضطربون في تحديد ما يستدل له بدليل العقل فقط أو بدليل النقل فقط؟

الأشاعرة متناقضون في أصل الأدلة عندهم "دليل الحدوث".

الأشاعرة يعتمدون العقل ويقدمونه على الأدلة الشرعية وكفى به تقليداً للمعتزلة، ولكن مع ذلك بقيت عندهم إشكالات لم يستطيعوا الإجابة عنها عقلاً.

الأشاعرة مختلفون في موقفهم من الفتنة التي جرت بين الصحابة. منهم من يتبنى موقف المعتزلة ومنهم من يتبنى موقف أهل السنة.
فبينما يصف الحافظ ابن عساكر معاوية بأمير المؤمنين ناقلاً قول أبي الحسن الأشعري "ونتولى سائر أصحاب النبي ρ ونكف عما شجر بينهم"[1].

---

(1) تبيين كذب المفتري 161 .

التناحر الأشعري الأشعري
دليل على أن فرقتهم ليست ناجية

ومن الأدلة على تجويزهم للاجتهاد في العقيدة قول الجويني عند تعريف الأشرعي للكلام "قال شيخنا رحمه الله: الكلام ما أوجب لمحله كونه متكلماً وهذا فيه نظر عندنا"[1].

ومنها أنهم أثبتوا نوعين من الكلام: نفسي قديم أزلي وآخر لفظي مخلوق، ثم قالوا بأن الأسماء الحسنى – وهي كلام الله – غير مخلوقة فاضطربوا وحاولوا تخريج هذا القول فلم يوفقوا.

ثم إن احتجاج الأشاعرة بأن ضد الكلام هو الخرس والسكوت وأن القابل للشيء لا يخلو عنه وعن ضده. . . إن أصحابهم المتأخرين كالرازي والآمدي خالفوهم في هذا.

ذكر الرازي خمسة براهين على حدوث العالم قدح الأرموي في كل منها. بل إن الرازق نفسه ضعفها في كتابه المطالب العالية وهي آخر ما صنفه والمباحث الشرقية.

أما الآمدي فقد ذكر في حدوث العالم سبعة مسالك زيف ستة منها واختار المسلك السابع الذي هو المسلك المشهور للأشاعرة وهو دليل الأعراض وحدوث الأجسام.

وقد ذم هذه الطريقة جمع من الأشاعرة كأبي الحسن الأشعري والخطابي والبيهقي والحليمي والقاضي أبي يعلى.
وذكر الخطابي في الغنية أن هذا الدليل طويل المقدمات لا يفهمها كثير من الناس. وكأن الدين لم يتنزل إلا لطائفة من الناس وهم الفلاسفة، وهو دليل مبتدع لم يدع إليه رسول الله ρ ويلزم منه لوازم فاسدة من نفي صفاته ونفي قدرته على الفعل.

وشهد الجويني بأن المتكلمين والفلاسفة كلهم على اختلاف مقالتهم هم في مقياس الغائب على الشاهد مضطربون.

---

(1) **الإرشاد 104 ط: الخانجي .**

وخالف الجويني الشافعي في احتجاجه بقوله تعالى {وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءتْ مَصِيرًا} على حجية الإجماع وأن من خالفهم وتعرض للوعيد المذكور في الآية.

تناقض أنواع تأويلاتهم

والأشاعرة متناقضون في تأويلاتهم: فحكى الزبيدي لهم في صفة الرجل ثلاثة معان:

أن تكون الرجل رجل بعض خلقه.

أو أن هناك مخلوقاً يخلقه الله يسمى بهذه التسمية.

أو أن يكون معناه جماعة من الناس. ثم انتهى إلى أن طائفة من أهل الكلام تفضل السكوت والتفويض[1].

وتناقضت تأويلات الأشاعرة لصفة القدم فيما بينهم شر تناقض: فزعموا أن المراد بالقدم:

قدم جبار معين من المتجبرين في الأرض ويلهم الله النار طلب المزيد إلى حين وضع قدم ذلك الجبار.

أو بمعنى المتقدم من الكار.

أو معنى القدم: خلق من خلق الله يخلقه يوم القيامة فيسميه قدماً[2].

أو أن هذا مجاز عن إسكات النار[3].

ولهذا انتهى الحافظ إلى مخالفة كل هؤلاء وأكد أن طريق السلف إمرار هذه الصفات من غير تعرض للتأويل. لا سيما وأن الأحاديث الصحيحة قد وردت بلفظ القدم والرجل والساق بما لا سبيل إلى تأويله وكل واحدة من هذه الألفاظ تفسر بالأخرى.

وقال ابن فورك "بين اصبعين من أصابع الله" يجوز أن يخلق الله يوم القيامة مخلوقاً يسميه أصبعاً فيحمله ما يحمل الأصبع"[4].

---

(1) مشكل الحديث 46 الباز الأشهب 84 فتح الباري 596/8 وإتحاف السادة المتقين 341/8.

(2) وهذا القول ينافي ما علم من حكمة الله وعدله من كونه لا يعذب أحداً بلا ذنب غذ كيف يخلق الله خلقاً لم يعملوا شراً قط فيعذبهم؟

(3) فتح الباري 596/8 مشكل الحديث 45 أصول الدين 76 الإرشاد 163 الأسماء والصفات للبيهقي 444 أو 82/2 .

(4) فتح الباري398/13 .

فهذه صفات ثلاثة وصف الله بها نفسه جعلها هؤلاء صفات مخلوقة بعقيدة الاحتمال، فتارة يخلق يوم القيامة مخلوقاً يسميه أصبعاً وتارة مخلوقاً اسمه قدم وتارة مخلوقاً اسمه رجل!

ومن تناقضات الأشاعرة. زعمهم تارة أن الجارية التي سألها النبي ρ "أين الله" كانت خرساء. وهذا ما ادعاه شيخهم ابن فورك بأن الجارية إنما كانت خرساء[1].

وتارة يأتيك قوم كالأحباش فيزعمون أنها لم تقل "في السماء" وإنما قال لها ρ "أتشهدين أن لا إله إلا الله" فقالت "أشهد" كما عند مالك في الموطأ"[2].

وهذا من تناقضهم، فقد قالت الجارية للنبي ρ "أنت رسول الله" مما يؤكد تناقضهم، إذ دل النص على أنها كانت ناطقة تتكلم، ولذلك شهدت للنبي ρ بالرسالة.

ثم تأمل تفسير العز بن عبد السلام آية {ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ} بمعنى "قصد إلى السماء: ويحتمل ثم استوى أمره وخلقه إلى السماء وكلاهما مجاز لا يترجح أحدهما إلا بدليل من خارج"[3]. فهذا احتمال في أمر العقيدة لم تستطع ترجيحه.

وتناقضوا في صفة الضحك فقالوا "وضحك أي رضي وليس كضحك البشر"[4].

وفسر الرازي قول النبي ρ "ضحكتُ لضحك ربي": أي أن الضحك الحاصل في ذاتي بسبب أن الرب خلق ذلك الضحك".

أو أن يُحمل الضحك على حصول الرضى والإذن.

ثم زعم أن قوله ρ "فيضحك الرب منه" قد حصل فيه الغلط في إعراب هذا اللفظ وأن الصواب أنه بضم الياء أي يُضحِكُ الله الملائكة"[5].

أوله الخطابي تارة بالرضا وتارة بإضحاك الملائكة[6]. بينما يفسر ابن فورك الضحك بالظهور والبيان ووافقه البغدادي[7].

وذكر العز ابن عبد السلام لضحك الله ثلاثة معان:

---

(1) مشكل الحديث وبيانه 159-160 .
(2) منار "الهدى" 27/16 وسيأتي الرد على هذه الشبهة.
(3) الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز 110 .
(4) صريح البيان 177 .
(5) أساس التقديس 189 .
(6) الأسماء والصفات للبيهقي 216/2-218 .
(7) مشكل الحديث 139 اصول الدين للبغدادي ص 80 .

الأول: أن يريد الرب بمن أطاعه ما يريده الضاحك بمن أضحكه.
الثاني: أن يعامله معاملة الضاحك من أضحكه.
الثالث: أنه لمّا أشبهت معاملته معاملة الضاحك بمن أضحكه تجوّز عنها بالضحك، ووصف الله سبحانه بالضحك محمول على الرضى والقبول"[1].

ولا شك أن هذا تلاعب بالنصوص الشرعية.

1) أن قولهم مُشعر بأنهم يثبتون صفة الرضا وهذا تناقض لأن صفة الرضا عندهم مؤولة بالإرادة كما حكاه البيهقي عن شيخه الأشعري في الأسماء والصفات (306/1). والتشابه عندهم سبب للتأويل لأن الصريح لا يؤول، فكيف يُحكمون المتشابه بمتشابه، وكيف يؤولون صفة بصفة مؤولة أصلاً؟؟

فقد التزم المؤولة بأن كل ما يرديه الله فهو يحبه، وأن الله يريد الكفر ويحبه ويرضاه، وأن الإرادة والرضى والمحبة بمعنى واحد[2].

وعزا السبكي القول باتحاد الإرادة والمحبة إلى جمهور الأشاعرة غير أنه اختار لنفسه خلاف ما اختاره عامة الأشاعرة فقرر أن الرضا غير الإرادة[3].

وتناقض الحبشي في صفة وجه الله، فتارة يفسر وجه الله بذات الله. وتارة بقبلة الله[4] وتنوع التأويلات واختلافها دليل على أنها من عند غير الله.

وتناقضوا في صفة اليد فمنع بعضهم التأويل وبعضهم أوجد لها عدة معان منها:

أن اليد بمعنى النعمة وهو عين قول القاضي عبد الجبار[5].

وبعضهم بمعنى القدرة وبعضهم بمعنى المُلك وبعضهم بمعنى العناية. ويأتي ابن فورك فيجمع بين كل هذه المتناقضات ويرى أنه لا يمانع من تأويل اليد على هذه المعاني جميعها[6] علماً بأن الحافظ ذكر أن ابن فورك كان يرى اليد بمعنى الذات[7].

---

(1) الإشارة إلى الإيجاز ص 107 ط: دار البشائر .

(2) انظر كتاب الأصول والضوابط للنووي ص24 طبقات السبكي 385/3 محققة أصول الدين 46 .

(3) طبقات السبكي 295/10 و385/3 محققة .

(4) شريط 7: الوجه الثاني 225 .

(5) تأويلات أهل السنة تفسير الآية 64 من سورة المائدة وانظر متشابه القرآن للقاضي عبد الجبار 231 .

(6) مشكل الحديث وبيانه 236 ط عالم الكتب .

(7) فتح الباري 394/13 مشكل الحديث 323 .

ويتناقض أهل الكلام حين يجعلون من العقائد الثابتة بخبر الواحد كالصراط، فها هو الجويني يذكر الصراط والحوض والميزن من جملة ما يجب الإيمان به معتمداً في ذلك على خبر الواحد، واحتج بسحر لبيد بن أعصم للنبي ρ [1]. مع أنه هو وعامة الأشاعرة يقررون أن العقائد لا تثبت إلا بما تواتر سنده. ويتناقض المذهب الأشعري حين يجمع بين تحريم الظن ووجوب الظن. فالظن في العقائد حرام، أما في الأحكام فهو واجب.

وقولهم أنه يفيد العمل ولا يفيد العلم قول متناقض، فإن العمل بالشيء فرعٌ عن العلم به.

يتناقض الحبشي في موقفه من صفة الاستواء فمرة يقول "بل نقول استوى استواء يليق به هو "علم" بذلك الاستواء" (الدليل القويم 35) ومرة يصير الحبشي أعلم بذلك الاستواء فيفسره بما لا يليق به (أي بالاستيلاء) تارة، وتارة أخرى بأن معنى {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى} أي "العرش بالرحمن استوى"[2]. ثم يزعم أن مما اتفقت فيه المعتزلة مع "أهل السنة" (أهل لسنته) تفسير الاستواء بالاستيلاء (إظهار العقيدة 131).

والغزالي تارة يفسر الاستواء بالاستيلاء وتارة يزعم أن الله استوى على الوجه الذي قاله وبالمعنى الذي أراده[3]. وعلق المرتضى الزبيدي على تأويل الغزالي للاستواء بأنه تأويل محتمل لا دليل على تعيين هذا التأويل، بل هو تأويل "بعض" الخلف[4]. ويأتي الرازي فيجعل هذا التأويل الاحتمالي بالاستيلاء واجباً على المسلم[5].

وفسر العز بن عبد السلام قوله تعالى {فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ} بمعنى استولى عليهم. قال "لأن الاستيلاء بالقهر والغلبة يشبه الاستيلاء باليد"[6].

---

(1) إرشاد 379 و323 .

(2) طبقات السبكي 86/9 .

(3) إتحاف السادة المتقين قرن 104/2 بـ 24/2 .

(4) إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين 104/2-105 .

(5) أساس التقديس 202 .

(6) الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع العجاز 94 .

وتناقض الأشاعرة في تأويل الآية {أأمِنتُم مَّن فِي السَّمَاء} فقال أبو حيان: أي ملوكته[1] وقال عامة الأشاعرة (ملائكته) وقال بعضهم (جبريل). وقال بعضهم "أي من تزعمون أنه في السماء" قاله النسفي والبيضاوي والرازي[2].

وخالف الأشاعرة شيخهم الأشعري الذي قال "ونقول إن الله تعالى يجيء يوم القيامة كما قال {وَجَاء رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا}[3]، ثم اتفقوا مع المعتزلة على تأويل صفة المجيء لله تعالى فقالوا {وَجَاء رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا} يجيء أمر الله كقول المعتزلة[4].

ثم أتى الرازي بتحريف عظيم فزعم "أن الرب هو المربي، فلعل ملكاً عظيماً هو أعظم الملائكة كان مربيّاً للنبي ρ وكان هو المراد من قوله وجاء ربك والملك صفاً صفاً)[5].

وتناقضوا في صفة النزول: فمنهم من زعم النزول بنزول الملك بأمره ومنهم من زعم أن النزول نزول بره وعطائه ومنهم من زعم أنه الاطلاع والإقبال على العباد بالرحمة[6].

---

(1) تفسير البحر المحيط 302/8 والنهر الماد 1131/2 .
(2) مدارك التنزيل للنسفي 561/3 وتفسير الرازي 70/30 والبحر المحيط 301/8-302 .
(3) تبيين كذب المفتري 161 والإبانة 25 .
(4) أساس التقديس 136 تفسير النسفي 105/1 و42/2 متشابه القرآن 689 شرح الأصول الخمسة 229 و247 رسائل العدل والتوحيد 229/1 .
(5) أساس التقديس 143 .
(6) إشارات المرام للبياضي 189 بحر الكلام للنسفي 23 .

علم الكلام علم التناقض

الأشاعرة ورثوا علم الكلام الذي تسبب في كل هذا التناقض فما تمسك به قوم وأفلحوا. وهو يودي إلى الشك والريبة والتردد كما جاء في الفتح (350/13) للحافظ ابن حجر "وقد أفضى الكلام بكثير من أهله إلى الشك، وببعضهم إلى الإلحاد". قال "وصح عن السلف أنهم نهوا عن علم الكلام وعدوه ذريعة للشك والارتياب.

وحكى الغزالي في المنقذ من الضلال (ص14) تجربته الفاشلة مع علم الكلام فقال "لم يكن الكلام في حقي كافياً ولا لمرضي الذي كنت أشكو منه شافياً . . . ولم يكن من كلام المتكلمين إلا كلمات ظاهرة التناقض والفساد".

وللإمام الخطابي كتاب الغنية عن الكلام وأهله، قال وصف فيه مقالات المتكلمين بأنها سريعة التهافت كثيرة التناقض[1].
ولهذا شهد الغزالي وابن حجر العسقلاني وابن الجوزي بأن طريقة المتكلمين تورث التردد والحيرة والشك والتناقض[2].

وهذا ما دفع بالغزالي إلى القول بأنه ينبغي أن يعرف الخلق ربهم بأدلة القرآن لا بقول المتكلمين أن الأعراض حادثة وأن الجواهر لا تخلو عن الأعراض الحادثة فإنه ما ثار الشر إلا منذ نبغ المتكلمون[3]. هذا بالرغم من أن الغزالي هو أول من خلط المنطق بأصول الدين. حكاه السيوطي[4].
وياليت الغزالي ثبت على هذا القول ولم يتناقض، فقد صرح بضرورة تأويل الميزان لأنه عرض والأعراض لا توزن، وبضرورة تأويل خبر الإتيان بالموت يوم القيامة في صورة كبش أملح بدعوى أن الموت عرض والعرض لا يؤتى به ولا ينقلب جسماً[5].

وبالرغم من اعتراف الأشاعرة بالتزام شيخهم الأشعري بما كان عليه أحمد، كقول السبكي أن عقيدة الأشعري هي عقيدة أحمد بلا شك ولا ارتياب، وأن الأشعري

---

(1) سير أعلام النبلاء 17: 26 وصون المنطق للسيوطي 91-99 .
(2) المنقذ من الضلال 14 – 17 فتح الباري 350/13 –352 تلبيس إبليس 82 .
(3) إلجام العوام عن علم الكلام 87-89 احتج به المرتضى الزبيدي .
(4) صون المنطق والكلام ص 13 .
(5) قانون التأويل 238-240 .

صرح هو نفسه بذلك مراراً في تصانيفه "أن عقيدتي هي عقيدة الإمام المُبَجَّل، أحمد بن حنبل"[6].

إلا لأنهم سرعان ما يتناقضون فيزعمون أن الناس كانوا يدرسون عند الأشعري علم الكلام[7].

(6) طبقات الشافعية 99/3 أو236/4 محققة. إتحاف السادة المتقين للزبيدي 4/2 .

(7) طبقات السبكي 294/3 و332/4 .